الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

التقرير السنوي 2024

Stats.gov.sa

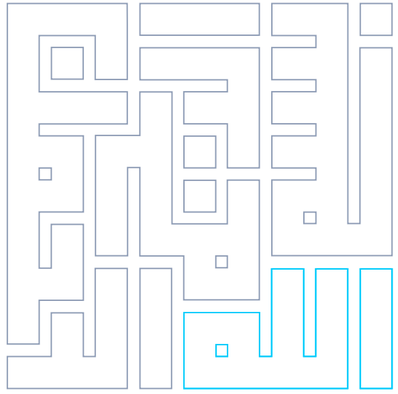

التقرير السنوي
2024

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

stats.gov.sa

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير
عبدالعزيز بن سلمان آل سعود
وزير الطاقة

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية

معالي الأستاذ
فيصل بن فاضل الإبراهيم
رئيس مجلس الإدارة،
وزير الاقتصاد والتخطيط

معالي المهندس
أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

معالي الدكتور
حمد بن محمد آل الشيخ
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء

معالي الأستاذ
بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية

معالي الأستاذ
يوسف بن عبدالله البنيان
وزير التعليم

معالي الدكتور
عصام بن عبدالله الوقيت
مدير مركز المعلومات الوطني

سعادة الدكتور
فهد بن عبدالله الدوسري
رئيس الهيئة العامة للإحصاء

سعادة الأستاذة
سارة بنت جماز السحيمي
متخصصة في مجال عمل الهيئة

سعادة الأستاذ
ديفيد واين كالستش
متخصص في مجال عمل الهيئة

01

القسم التمهيدي

فهرس المحتويات

.01

القسم الأول: القسم التمهيدي

10 فهرس المحتويات.
12 **كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة.**
14 كلمة سعادة رئيس الهيئة.
16 **الملخص التنفيذي.**
24 أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.

.02

القسم الثاني: التقرير التفصيلي

40 مقدمة.
42 **التوجه الاستراتيجي.**
44 **موجز الأداء - أداء المؤشرات الاستراتيجية**
46 مؤشرات أداء استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م.
47 أداء المبادرات الاستراتيجية - المبادرات المرتبطة برؤية السعودية 2030
48 استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء - أبرز المبادرات الاستراتيجية.
50 أبرز مؤشرات الأعمال الإحصائية خلال عام 2024م.
58 **أبرز الأعمال والإنجازات خلال عام 2024م.**
59 الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2024م.
60 **مسارات العمل الإحصائي:**
61 أولًا: مسار الإحصاءات الاقتصادية.
80 ثانيًا: مسار الإحصاءات الاجتماعية.
90 ثالثًا: مسار الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد.
96 رابعًا: المسارات الممكنة.
114 خامسًا: مسارات مهام الدعم.
128 **أبرز التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2024م.**
130 **أبرز الفرص والتطلعات لعام 2025م**

.03

القسم الثالث: نظرة عامة على الوضع الراهن للهيئة العامة للإحصاء

134 الإطار التنظيمي - تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.
141 تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م.
142 اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة.
143 الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء.
144 الموارد البشرية.
147 الشؤون المالية.
148 المرافق.
152 الفروع والعمليات.
154 الخاتمة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

فيصل بن فاضل الإبراهيم

وزير الاقتصاد والتخطيط،
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء

تتسارع التطورات في مجال الإحصاء في العالم كله، ويتزايد باستمرار الطلب على البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والمُحدَّثة؛ لأنها صارت العمود الفقري لخطط التنمية المستدامة في جميع الدول والمجتمعات المتقدمة، كما أنها من المرتكزات المهمة التي يستند إليها صناع القرار وراسمي السياسات لتطوير العمل في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها.

وبين يدي التقديم لهذا التقرير السنوي يسرني أن أتقدم إلى مقام مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - وسمو سيدي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان على دعمهم الكبير غير المحدود لقطاع الإحصاء ورعايتهم الكريمة له إيمانًا بأثره الإيجابي، ودوره الحيوي في دعم مسيرة النهضة والتنمية المستدامة التي تعيشها مملكتنا الحبيبة في جميع المجالات لتحقيق مستهدفات (رؤية السعودية 2030).

وبفضل هذه الرعاية الكريمة والدعم المتواصل من القيادة الحكيمة قفز القطاع الإحصائي بقيادة الهيئة العامة للإحصاء قفزات استثنائية خلال السنوات القليلة الماضية، وشهد العمل الإحصائي تطورات هائلة في جميع الاتجاهات؛ ليتمكن من تلبية متطلبات المنظمات الإحصائية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وتوفير المؤشرات الإحصائية والبيانات الدقيقة والمحدثة والشاملة التي تدعم المخططين وصنّاع القرار وراسمي السياسات، وتُلبي متطلبات خطط التنمية في مملكتنا الحبيبة، وبفضلٍ من الله تعالى تم خلال العام المالي (2024م) تنفيذ الكثير من الأعمال وتحقيق الكثير من المستهدفات الاستراتيجية للهيئة العامة للإحصاء، حيث تم تطوير منهجيات عدد من المنتجات الإحصائية، مثل تحديث منهجية مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقار، وتحديث سنة الأساس في الناتج المحلي الإجمالي، كما تم تنفيذ عدد من المسوح الميدانية الجديدة، ووقّعت الهيئة عددًا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم؛ لتعزيز التعاون المشترك مع الجهات والمنظمات الإحصائية المحلية والإقليمية والدولية.

وإنه لمن دواعي سروري أن أقدم للمسئولين والباحثين والمهتمين بالقطاع الإحصائي في المملكة العربية السعودية التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي (2024م) والذي نلقي فيه الضوء على أبرز الجهود والأعمال والإنجازات التي حققتها الهيئة خلال هذا العام، سواء على صعيد الاستراتيجية الإحصائية للهيئة، أو على صعيد تحديث سنوات الأساس، وتطوير منهجيات العديد من المنتجات الإحصائية، وكذلك على صعيد حرص الهيئة على بناء شرَاكات فعَّالة مع الجهات الحكومية والقطاعين العام والخاص، إضافة إلى شركائها الدوليين في الأجهزة الإحصائية المتميزة عالميًّا، وحرص الهيئة كذلك على تطبيق واتباع أفضل الممارسات والمعايير الدولية في العمل الإحصائي، وسعيها الدائم إلى تطوير بنيتها التقنية والرقميَّة؛ لتكون من أفضل الأجهزة الإحصائية الرسمية حول العالم، وفي هذا السياق قامت الهيئة بالعديد من الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي للنهوض بالقطاع الإحصائي، كما ساهمت في رفع ترتيب المملكة على مستوى العالم في الكثير من المؤشرات الدولية.

وفي الختام، نحمد الله تعالى على أن يسر لنا العمل طوال الفترة الماضية من برنامج التطوير الإحصائي الذي استهدفته الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للإحصاء، وكلنا عزم على إكماله وتحقيق كامل مستهدفات هذه الاستراتيجية والوصول بها إلى غايتها المنشودة، ونرجو أن يكون هذا التقرير قد أعطى الصورة الواضحة لما قامت به الهيئة وما تقوم به من مجهودات، وما أنجزته من أعمال خلال العام المالي (2024م).

وعلى الله قصد السبيل، ومنه سبحانه التوفيق والسداد.

كلمة رئيس الهيئة

فهد بن عبدالله الدوسري

رئيس الهيئة العامة للإحصاء

يُعد إنتاج بيانات إحصائية دقيقة وموثوقة وعالية الجودة محورًا مهمًّا ومرتكزًا أساسيًّا لدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، بل إن ذلك يمثل أحد أهم الأهداف الاستراتيجية في الهيئة العامة للإحصاء، ومن هذا المنطلق فإن الهدف الذي تضعه قيادات الهيئة وجميع منسوبيها نصب أعينهم هو ضمان تحقيق جودة عالية للبيانات والمؤشرات الإحصائية والنشرات والتقارير ومختلف الإحصاءات التي تنتجها الهيئة، من خلال الحرص التام على استخدام مصادر متعددة للبيانات، وتطبيق أعلى المعايير والطرق العلمية الدولية المتبعة في إنتاج الإحصاءات، وتحسين طريقة تقديمها لعملاء الهيئة، وإتاحة البيانات لجميع المستخدمين بطرق جذابة وتفاعلية، وتسهيل وصولهم إليها بصيغ مختلفة من خلال الوسائل التقنية الحديثة، والتواصل الفعَّال مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم البيانات المحدثة عبر منصة رقمية نشطة وجذابة، ومتفاعلة مع عملائها بطرق متنوعة.

وتتشرف الهيئة العامة للإحصاء بالقيام بدورها الوطني المحوري الداعم لصنَّاع القرار وراسمي السياسات، وهي - بفضل الله تعالى - تحظى بثقة كبيرة في إمكانياتها وقدراتها البشرية والمادية، وانطلاقًا من كونها الجهاز الإحصائي الرسمي الوحيد في المملكة العربية السعودية المخوَّل بإنتاج الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية التي تغطي جميع جوانب الحياة من مصادرها المختلفة، قامت الهيئة خلال 2024م بتطوير منهجيات عدد من المنتجات الإحصائية، وواصلت إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وإحصاءات الموارد، وتسعى الهيئة بكل جدية للعمل وفقًا لأعلى المعايير وأفضل الممارسات الإحصائية الدولية، وتواصل تطوير نفسها لإنجاز جميع المسوح الميدانية والنشرات والمنتجات الإحصائية في الوقت المناسب بأعلى قدر من الجودة وبأقل تكلفة ممكنة.

وعلى صعيد رحلة الهيئة العامة للإحصاء في التحول الاستراتيجي فقد حققت الركائز الأساسية التالية: (الجودة، والتركيز على العملاء، والاستقلالية، والاحترافية، والشفافية، والتشاركية) واهتمت الهيئة بالعديد من الأمور المهمة، في مقدمتها: التركيز على العميل، وتطوير ومواءمة المنتجات والخدمات، والحرص على تحسين العمليات والمنهجيات، والرفع مِنْ مستوى تقنية المعلومات والبنية التحتية باستمرار لمواكبة التطورات العالمية، والحرص على رفع الوعي الإحصائي ونشر الثقافة الإحصائية وبناء القدرات، والاهتمام بشكل كبير بهيكلة مهام الهيئة وإداراتها المُختلفة؛ ونتيجة لكل لذلك تمكنت الهيئة من تحقيق منجزات كبيرة من أبرزها: التحول إلى بحيرة البيانات، وتوفير بنية تحتية موحَّدة للبيانات، وبلغت نسبة التحول الاستراتيجي في الهيئة أكثر من (82%)، كما بلغ عدد النشرات الإحصائية 110 نشرة خلال عام 2024م.

ونتيجة لجهود الهيئة العامة للإحصاء فقد حقَّقت المملكة العربية السعودية عام 2024م طفرة كبيرة في نتائج مؤشر الأداء الإحصائي (Statistical Performance Indicators) وهو مؤشر دولي لتقييم نضج وأداء الأنظمة الإحصائية الوطنية حول العالم يصدر عن البنك الدولي ويقيس أداء الأنظمة الإحصائية الرسمية، ويشمل 187 دولة، ويتناول خمسة محاور رئيسة موزعة على أكثر من 51 مؤشرًا، تغطي مصادر وخدمات البيانات والمنتجات الإحصائية ومصادر البيانات والبنية التحتية، وخلال عام 2023م الذي أُعلنت نتائجه في عام 2024م كانت السعودية الأولى خليجيًّا وعربيًّا في مؤشر (SPI)، كما كانت من الدول العشر الأولى الأعلى تقدمًا بين دول مجموعة العشرين (G20) في هذا المؤشر، إذ بلغ معدل الأداء السعودي (81.5%) في هذا المؤشر، وحققت المملكة (95%) في المحور الخامس من محاوره.

وبفضل من الله تعالى فقد كان عام 2024م عام الإنجازات الكثيرة التي حققتها الهيئة العامة للإحصاء على الصعيد الدولي من بينها الفوز بتنظيم منتدى الأمم المتحدة الدولي للبيانات في نسخته السادسة عام 2026م، وتقدم الهيئة دوليًّا في مؤشر مدى نضج توفير البيانات، كما حصلت الهيئة على عدة شهادات أيزو من بينها: شهادة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO 27001:2022)، وشهادة إدارة مخاطر أمن المعلومات (ISO 27005:2022)، وشهادة إدارة خدمات تقنية المعلومات (ISO20000-1:2018)، وشهادة إدارة استمرارية الأعمال (ISO 22301:2019)، وشهادة إدارة المخاطر المؤسسية (ISO 31000:2018)، وشهادة نظام إدارة الامتثال (ISO 37301:2021)، وشهادة إدارة المشاريع (ISO 21502:2020)، وشهادة إدارة المخاطر القانونية (ISO 31022:2018)، وشهادة إدارة الكفاءات (ISO 10015:2019)، وشهادة إدارة قواعد السلوك (ISO 10001:2018). وفي الختام أرجو أن نكون قد وفقنا من خلال هذا التقرير في توضيح أهم أعمال الهيئة العامة للإحصاء خلال العام المالي 2024م، مؤكدين حرصنا على ترسيخ مكانتها المهنية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

الملخص التنفيذي

شهد عام 2024م استمرار الهيئة العامة للإحصاء في تنفيذ خطتها الاستراتيجية للتحول الإحصائي، مُركزةً على تطوير المنتجات الإحصائية، وتعزيز النشر وسهولة الوصول، وإشراك أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والدولي، والتحول الرقمي، بالإضافة إلى بناء قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعال. وقد تميز العام بتحقيق عدد من المنجزات المهمة مع استمرار الجهود في تجاوز التحديات واغتنام الفرص على المستوى التشغيلي والفني. حيث تم العمل على استحداث وتطوير عدد من المنتجات الإحصائية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والمكانية والموارد، وتم الانتهاء من تنفيذ عدد من المبادرات الاستراتيجية منها إطلاق مختبر الابتكار، ومعمل البيانات الدقيقة. كما أثمرت الجهود في المجال الإحصائي عن تقدم المملكة في مؤشر الأداء الإحصائي الصادر عن البنك الدولي لتكون الأولى عربياً، وفوز المملكة العربية السعودية باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2026م. بالإضافة إلى استمرار التقدم في التحول الرقمي حيث تم إطلاق البوابة الموحدة لموقع الهيئة العامة للإحصاء، وبناء بحيرة البيانات، والتوسع في استخدام أدوات تقنية حديثة في عدة مجالات منها جمع البيانات وتصميم المسوح.

ونتيجة لما تحقق من إنجازات وما تمت مواجهته من تحديات خلال عام 2024 م، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك على الخطط السنوية للهيئة العامة للإحصاء من خلال التوسع في إنتاج ونشر المنتجات والمؤشرات الإحصائية، ورصد المؤشرات الدولية ذات العلاقة، وتعزيز استخدام الأساليب التقنية الحديثة في العمل الإحصائي، بالإضافة إلى مواصلة التقدم في رفع مستوى مؤشر الأداء الإحصائي، وتكثيف التنسيق في المجال الإحصائي على المستوى الوطني، واستكمال الجهود في الاستضافات والمشاركات الدولية.

بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي (2024م) وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول** هو القسم التمهيدي، ويشتمل على فهرس المحتويات، وكلمتي معالي رئيس مجلس الإدارة وسعادة رئيس الهيئة، والملخص التنفيذي، وأبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.
- **القسم الثاني** هو القسم التفصيلي، ويشتمل على المقدمة، والتوجه الاستراتيجي، وموجز الأداء شاملاً أداء المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية. ويستعرض هذا القسم أبرز المؤشرات الإحصائية لعام 2024م، وأبرز الأعمال والإنجازات، ومسارات العمل الإحصائي، وأبرز التحديات والتطلعات.
- **القسم الثالث** هو نظرة عامة على الوضع الراهن، ويشتمل على الإطار التنظيمي للهيئة، والهيكل التنظيمي، وملخصاً عن وضع الموارد للبشرية، والشؤون المالية، والمشتريات والعقود، والمرافق، والفروع والعمليات، والخاتمة.

وقد تضمن القسم الثاني من التقرير السنوي مسارات العمل الإحصائي التالية:

01. مسار الإحصاءات الاقتصادية:

يتناول هذا المسار عدة مجالات، منها مجال إحصاءات الحسابات القومية، ويشتمل على: التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الحسابات القومية ربع السنوية والسنوية، كما يستعرض مشروع تحديث سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي، وجداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات. ويتناول المسار الأول كذلك مجال إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية، ويشتمل على: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي، ومشروع إحصاءات المسح الاقتصادي الشامل، وإحصاءات الأعمال الهيكلية، وإحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإحصاءات البحث والتطوير، وإحصاءات التجارة الدولية للسلع، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإحصاءات القطاع غير الربحي، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ويستعرض عدة منتجات تحت التطوير تابعة للإحصاءات الاقتصادية، مثل مشروع إحصاءات الأعمال قصيرة المدى، ومشروع إحصاءات ثقة الأعمال، ومشروع إحصاءات التشييد والبناء، ومشروع إحصاءات ديموغرافيا الأعمال، ومشروع إحصاءات الوظائف الشاغرة، ومشروع إحصاءات الاستثمار المحلي المباشر. ويتضمن مسار الإحصاءات الاقتصادية أيضًا مجال إحصاءات الأسعار، ويشمل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والرقم القياسي لأسعار العقارات، ومتوسطات أسعار السلع والخدمات، والرقم القياسي لأسعار الجملة، ويستعرض بعض المنتجات تحت التطوير، مثل: مشروع الرقم القياسي لأسعار المنتجين، ومشروع الرقم القياسي لتكاليف البناء، ومشروع تعادل القوة الشرائية، ومشروع منتج التضخم الأساسي، ومشروع مؤشر الإيجارات. ويتضمن المسار الأول كذلك مجال إحصاءات الاقتصاد الرقمي، ويشتمل على إحصاءات الاقتصاد الرقمي، ونفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت، ونفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد.

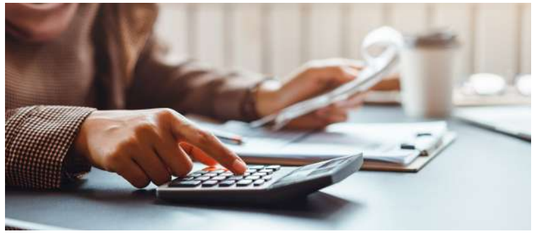

02. مسار الإحصاءات الاجتماعية:

يتضمن هذا المسار عدة مجالات منها مجال إحصاءات الأحوال المعيشية وأساليب الحياة والعدل، ومن أبرز الأعمال في هذا المجال: مسح الأحوال الصحية (تعاطي المخدرات)، وإحصاءات الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسرة، ومسح الثقافة والترفيه، ومسح جودة الحياة الشخصي، ومسح الهوية الوطنية، ومسح مؤشر ثقة المستهلك. كما يتناول هذا المسار مجال إحصاءات الصحة والتعليم، ومن أبرز أعماله تطوير مسح الصحة الوطني، وتطوير مسح صحة المرأة والطفل، وتطوير مسح التعليم والتدريب، وتطوير مسح المهارات والتعلم للبالغين، ونشرة المحددات الصحية، ونشرة النشاط البدني، ونشرة الرعاية الصحية، ونشرة الحالة الصحية، ونشرة صحة المرأة والرعاية الإنجابية، ونشرة تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل. ويتناول مسار الإحصاءات الاجتماعية كذلك مجال إحصاءات سوق العمل، ومن أهم أعماله نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الرابع عام 2023م، ونشرة إحصاءات سوق العمل للأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2024م. كما يتناول المسار الثاني كذلك مجال إحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع، ومن أبرز الأعمال التي استعرضها إعداد التقديرات السكانية لعامي 2023م و2024م، وتنفيذ مسح المساكن لعام 2024م، ونشر تقرير مسح إحصاءات ذوي الإعاقة لعام 2023م، ونشر تقرير إحصاءات النوع الاجتماعي لعام 2024م، وإعداد تقرير إحصاءات الأسرة لعام 2024م، وتقرير إحصاءات الشباب لعام 2024م.

03. مسار الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد:

استعرض هذا المسار مشاركة الهيئة في لجان بناء المنهجيات والأطر الدولية والإقليمية، والمشاريع الوطنية، كما استعرض النشرات الإحصائية التي تمت في عام 2024م بحسب المجالات المختلفة، ففي مجال الخرائط والبيانات الجيومكانية استعرض إحصاءات الخدمات، وإحصاءات حسابات الأراضي. وفي مجال السياحة استعرض إحصاءات الحج، وإحصاءات العمرة، وإحصاءات المنشآت السياحية، وإحصاءات الطلب السياحي. وفي مجال الزراعة استعرض إحصاءات الثروة الحيوانية، وإحصاءات الصيد البحري وتربية المائيات، وإحصاءات الزراعة، وإحصاءات الأمن الغذائي، وحسابات الزراعة. وفي مجال البيئة والمياه استعرض إحصاءات البيئة المنزلية، وإحصاءات البيئة، وإحصاءات المياه والمخلفات، وإحصاءات التغير المناخي، وحسابات المياه، وحساب ملوثات الهواء، وحسابات النفايات. وفي مجال الطاقة تناول إحصاءات الطاقة الكهربائية، وإحصاءات البترول والغاز، وإحصاءات الطاقة المنزلية، وإحصاءات كفاءة الطاقة، وإحصاءات الطاقة المتجددة، وحسابات الطاقة، وإحصاءات أسعار الطاقة، وإحصاءات التعدين. وفي مجال النقل والخدمات اللوجستية تناول إحصاءات النقل الجوي، وإحصاءات النقل البحري، وإحصاءات النقل على الطرق، وإحصاءات النقل على السكك الحديدية، وإحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية.

وذكر التقرير في المسار الثالث مساهمة الهيئة العامة للإحصاء في تطوير واعتماد الإطار الدولي الإحصائي للاستدامة السياحية واعتمادها من قِبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومساهمتها كذلك في رفع ترتيب المملكة ضمن قائمة الدول المنتجة للإحصاءات باتباع منهجيات المحاسبة البيئية الاقتصادية، وذلك من خلال البدء في إنتاج حسابات الأراضي، والزراعة، والطاقة، والمياه لأول مرة، وإنجاز المسح الزراعي الشامل، وتحديث إطار الحيازات الزراعية، وبناء نماذج جيومكانية لتصنيف الأراضي والحيازات الزراعية ومعالجة الصور لنشر عدة مؤشرات خاصة بالزراعة واستخدامات الأراضي، وأسعار العقارات، ومؤشرات الطاقة المتجددة، وتحديث الأطر المكانية للمسوح الاقتصادية والزراعية والبيئية، والتوسع في الاستفادة من صور الأقمار الصناعية لتشمل بناء مؤشرات الإشعاع الضوئي.

04. المسارات المُمكِّنة:

تناول هذا المسار أهم الأعمال خلال عام 2024م مثل أعمال الاستراتيجية والتميز المؤسسي، وأعمال جودة المنتجات والبيانات الإحصائية، وتقارير المنهجية والجودة، وبطاقات البيانات الوصفية، وإطلاق إطار ضمان الجودة الإحصائية وتوسيع التغطية، وبناء أداة قياس الامتثال لإطار ضمان الجودة الإحصائية، وتقييم جودة المنتجات الإحصائية، كما تناول أهم أعمال التصانيف خلال عام 2024م مثل إعداد التصنيف السعودي للمنظمات غير الهادفة للربح، واعتماد تصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسَّع (EBOPS 2010)، وإطلاق بوابة التصانيف الإحصائية وتصميم وأدوات واختبار المسوح، ودراسة ومراجعة استمارات المسوح، وإعادة هندسة الاستمارات، ومنصة تصميم المسوح (Survey Tool)، وتكويد المسوح الإحصائية، والاختبارات المعرفية، ودراسة تقديم حوافز للمشاركين في الاختبارات المعرفية.

وتناول المسار الرابع كذلك أعمال مركز إدارة البيانات على صعيد تحليل البيانات والبيانات الدقيقة مثل معالجة بيانات الصفقات العقارية المقدَّمة من وزارة العدل بالتعاون مع إدارتي إحصاءات الأسعار والبيانات الجغرافية، واحتساب وتحديث منهجية قسم الإيجار المدفوع للسكن ضمن مؤشر أسعار المستهلك باستخدام مصدر البيانات البديل للمسح «إيجار» المقدم من قبل الهيئة العامة للعقار. وإعداد خارطة تشغيلية متكاملة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتصنيف بيانات الماسح الضوئي وزيادة الكفاءة والدقة. ورفع عدد الخدمات التي يقدمها مركز البيانات الدقيقة من خدمة واحدة إلى 3 خدمات، وتطوير سياسة وإجراءات البيانات الدقيقة بما يتناسب مع الخدمات المستحدَّثة.

واستعرض المسار الرابع أيضًا أعمال المؤشرات الدولية خلال عام 2024م ومن أبرزها المساهمة في تحديث سياسة استخدام الهيئة العامة للإحصاء بما يتواءم مع سياسة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (المتوائمة مع المتطلبات الدولية). والعمل على بناء خطط لرفع ترتيب المملكة في مؤشر الأداء الإحصائي (SPI) والذي ساهم في رفع ترتيب درجة المملكة العربية السعودية في مؤشر الأداء الإحصائي (22) مرتبة في التقييم الصادر عام 2024م.

+63,500

عميلًا

خدمهم مركز الاتصال الإحصائي من
خلال قنوات التواصل التابعة له

وتناول المسار الرابع كذلك أعمال مركز التطوير الإحصائي ومنها بناء واعتماد الأهداف التشغيلية للمركز خلال عام 2024م بهدف تحسين الأداء وزيادة كفاءة العمل، وبناء وإعداد الميزانية التقديرية للمركز والإيرادات المتوقعة له في عام 2025م، واعتماد تحديث بعض السياسات والإجراءات الخاصة بالمركز، وإعداد واعتماد نموذج اتفاقية مستوى الخدمة الذي يحدد بوضوح التوقعات والمعايير الخاصة بالخدمات المقدمة بين المركز والعميل.

واستعرض هذا المسار أيضًا أعمال مركز الاتصال الإحصائي، وتحديث السياسات والإجراءات المتبعة فيه خلال عام 2024م، ومن أهمها إكمال خطة التحول للمركز وذلك بنقل موقعه إلى مقر جديد يتناسب مع وضع الهيئة العامة للإحصاء، بطاقة استيعابية بلغت 200 موظف، والمقر قابل للتوسعة عند الحاجة، وتم تجهيز المركز بمواد عازلة للصوت لتقليل الضوضاء. وإنشاء رقم اتصال إحصائي موحَّد جديد (199009)، وهو رقم مختصر بديلًا عن الرقم الموحَّد السابق، وزيادة عدد ساعات العمل في المركز لتصبح 79 ساعة في الأسبوع، وإنشاء دليل مركز التواصل الإحصائي، وتحقيق مبادرة العقود المرنة، وتنفيذ عمليات جمع البيانات للمسوح الهاتفية بإجمالي 107 مسوح أسرية/ اقتصادية، وتطوير أنظمة مراقبة الجودة لمتابعة جمع بيانات المسوح الإحصائية الهاتفية. وخدمة ما يزيد عن (63,500) عميلًا عبر قنوات التواصل التابعة لإدارة مركز الاتصال الإحصائي. واستحداث آلية لقياس رضا العملاء بما يلبي احتياجاتهم بكفاءة وفاعلية.

05. مسارات مهام الدعم:

تناول التقرير في هذا الجزء مسار الشراكات، ففيما يتعلق بالاتفاقيات ومذكرات التعاون فقد قامت الهيئة بتوقيع 28 اتفاقية تبادل البيانات، و22 مذكرة تعاون، وعلى صعيد شراكات القطاع العام فقد بلغ إجمالي طلبات البيانات السجلية 529 طلبًا، منها 414 طلبًا مكتملا، حيث بلغت نسبة الإنجاز 78%، وعلى صعيد تنسيق الاجتماعات، فقد بلغ عدد الاجتماعات بناء على طلب الهيئة 663 منها 660 اجتماع مكتمل بنسبة إنجاز بلغت 98% وبلغ عدد الاجتماعات بناء على طلب الشركاء 197 منها 189مكتمل بنسبة اكتمال 95%.

واستعرض التقرير كذلك في المسار الخامس أبرز أعمال الهيئة العامة للإحصاء على صعيد العلاقات الدولية خلال عام 2024م حيث شاركت الهيئة في أكثر من 161 مناسبة دولية، من أبرزها مشاركة الهيئة في: منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في نسخته الخامسة في كولومبيا، واجتماع لجنة الإحصاء بالأمم المتحدة في دورتها الـ 55 في مدينة نيويورك، والدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة أنقرة، والدورة السادسة عشرة للجنة الإحصائية التابعة للإسكوا في مدينة المنامة، والمنتدى الإقليمي للبيانات والتنمية المستدامة في مدينة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والاحتفال بيوم الإحصاء الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقيم في مدينة مسقط بسلطنة عمان، وذكر التقرير القفزة النوعية في ترتيب المملكة في مؤشر (SPI) الصادر من البنك الدولي، واستضافة الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء لجامعة الدول العربية في مدينة جدة، والانضمام إلى لجنة الأمم المتحدة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA)، وفوز المملكة باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في نسخته السادسة في عام 2026م.

كما استعرض التقرير في هذا المسار الخامس أهم وأبرز أعمال الهيئة العامة للإحصاء المتعلقة بالأمن السيبراني خلال عام 2024م، ومنها تطبيق معايير عالية في الأمن السيبراني، والتجاوب بكل شفافية مع متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، والحصول على شهادتين في الأمن السيبراني للمعايير العالمية آيزو ISMS – (ISO 27001 ISO وISRM وISO27005)، وتنفيذ حملات توعوية شاملة لتعزيز الأمن السيبراني، حيث شاركت الهيئة في الحملة الوطنية للأمن السيبراني، ونظمت جلسة توعوية للإدارة العليا بالتعاون مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، كما تم نشر 40 مادة توعوية على عموم الموظفين، وتحسين وتطوير إطار عمل الأمن السيبراني من خلال تحديث السياسات والإجراءات باستمرار، وإطلاق مشروع حوْكمة إدارة مخاطر والتزام الأمن السيبراني، بهدف وضع خارطة طريق استراتيجية تمتد لثلاث سنوات قادمة، ودمج متطلبات الأمن السيبراني بشكل فعّال في جميع المشاريع، مما يعزز مستوى الحماية ويضمن الامتثال لأعلى المعايير.

+5 مليون زائر لموقع الهيئة العامة للإحصاء

10,500 خبر صحفي

355,578
متابعًا لحسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي

110 نشرة إحصائية

وقد تناول التقرير في المسار الخامس كذلك أهم أعمال مسار: الشؤون القانونية، وتقنية المعلومات، والاتصال الاستراتيجي، وذُكِر الكثير من الأرقام التي توضح حجم الإنجازات المهمة التي حققتها الهيئة خلال عام 2024م، فعلى صعيد الاتصال الإعلامي تم إقامة 16ورشة عمل، وتم رصد (10,500) خبر صحفي، وبلغ عدد متابعي حسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي (355,578) متابعًا. بينما بلغ عدد متابعي حسابات الهيئة على منصة (X) 225,198 متابعًا، في حين بلغ عدد متابعي حسابات الهيئة على المنصات عدا منصة (X) 130,380متابعًا، وأطلقت الهيئة 21 حملة إعلامية لمواكبة انطلاق عدد من الفعاليات وإصدار المنتجات الإحصائية. وتلقت الهيئة (57) استفسارًا إعلاميًّا من عدة جهات تم الرد عليها جميعها.

وفيما يتعلق بمحتوى المنتجات الإحصائية خلال عام 2024م فقد بلغ بلغ إجمالي عدد النشرات الإحصائية (110) نشرة إحصائية، وبلغ عدد النشرات الإحصائية التي تم نشرها في الوقت المحدد للنشر بحسب التقويم الإحصائي (102) نشرة، وبلغ عدد النشرات التي تم تأجيلها (8) نشرات، وبلغ عدد النشرات التي تم نشرها بعد إعادة جدولتها (6) نشرات، وبلغ عدد النشرات ذات الدورية السنوية (24) نشرة، أما النشرات ذات الدورية الربعية فقد بلغ عددها (26) نشرة، في حين بلغ عدد النشرات ذات الدورية الشهرية (60) نشرة. وخلال عام 2024م بلغ عدد صفحات الملفات التي أنجزتها إدارة المحتوى والقنوات الرقمية (15,954) صفحة ما بين معدة ومدققة، منها البيانات الوصفية، والمحتوى العام، والخطابات والأخبار الصحفية، والإصدارات الإحصائية، والعروض وسيناريوهات مقاطع الفيديو التي يتم إنتاجها للتعريف بأنشطة الهيئة. كما بلغ عدد التصاميم خلال هذا العام (15,277) تصميمًا، منها (7,879) تصميمًا جديدًا، و(7,398) تصاميم معدلة، ومن هذه التصاميم ما يستخدم في وسائل التواصل والويب، والأنفوجرافيك، وتصاميم لمواد يتم طباعتها، إضافة إلى تصاميم بطاقات الأعمال، والعروض التقديمية، وغير ذلك. وعلى صعيد الصور والمونتاج الخاص بالمحتوى المرئي (الفيديوهات) فقد تم إنتاج (15,714) مادة جديدة، منها صور الموظفين، وصور الفعاليات والمناسبات، وتم تسجيل (68) نصًا صوتيًّا ما بين جديد ومعدل، وتم كذلك إنتاج (221) مقطعًا مرئيًّا (فيديو) ما بين جديد ومعدل. وتم نشر (56) مجموعة بيانات على منصة البيانات المفتوحة، كما

تم نشر (1.147) مادة على موقع الهيئة الإلكتروني والذي بلغ إجمالي عدد زواره (4,554,184) زائرًا، في حين بلغ عدد زوار موقع تعداد السعودية 2022 (317,963) زائرًا، وبلغ عدد متصفحي قاعدة البيانات الإحصائية (344,008) من الزوار، وبذلك يبلغ عدد زوار مواقع الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م (5,216,155) زائرًا.

وفيما يتعلق بترجمة المنتجات الإحصائية من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية فقد حققت الهيئة الكثير من الأعمال خلال عام 2024م؛ حيث تم ترجمة (1,008,011) كلمة، والتدقيق اللغوي لعدد (228,253) كلمة، وبلغ عدد طلبات الترجمة والتدقيق اللغوي المكتملة (975) طلبًا، ويجري العمل على معجم المصطلحات الإحصائية ويضم أكثر من (800) مصطلحًا إحصائيًّا في الإصدار الحالي. وعلى صعيد الطباعة فقد بلغ عدد المطبوعات الورقية التي احتاجتها الهيئة خلال عام 2024م (179,217)، وبلغت بطاقات عمل المسوح المطبوعة (30,000) بطاقة.

وعرج التقرير في نهاية القسم الثاني على أبرز التحديات التي واجهت الهيئة ومسيرتها في العمل الإحصائي خلال عام 2024م، وكيف تغلبت عليها، كما استعرض أهم الطموحات والتوقعات في مسيرة العمل الإحصائي للهيئة وما تأمله وتخطط للقيام به خلال عام 2025م.

ثم يأتي القسم الثالث من التقرير ليلقي نظرة فاحصة على الوضع الراهن للهيئة العامة لإحصاء، حيث يتناول في البداية الإطار التنظيمي للهيئة ويستعرض تنظيمها، ثم يذكر تشكيل مجلس إدارة الهيئة واجتماعاته خلال عام2024، وأيضا تشكيل وأسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، كما يستعرض كذلك الهيكل التنظيمي للهيئة.

وقد فصلنا في القسم الثالث أهم الأعمال التي تم القيام بها على مستوى الموارد البشرية في الهيئة، والوضع الراهن للقوى البشرية فيها، وأعداد الموظفين الملتحقين بالبرامج التدريبية، وتناول هذا القسم كذلك الحديث عن الشؤون المالية والميزانية والمصروفات، وتناول أيضًا أبرز أعمال المشتريات التي تمت خلال عام 2024م، كما استعرض الوضع الراهن لمباني الهيئة المملوكة والمستأجرة، وأهم أعمال الفروع والعمليات الميدانية خلال عام 2024م، ونأمل أن يكون هذا التقرير قد قدّم صورة واضحة عمّا قامت به الهيئة العامة للإحصاء من أعمال خلال هذا العام.

1,147 مادة منشورة

317,963 زائرًا لموقع تعداد السعودية 2022

344,008 زائرًا لموقع لقاعدة البيانات الإحصائية

30,000 بطاقة مطبوعة

أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية

المصطلح	التعريف
السكان	هم جميع الأفراد المقيمين في المملكة وقت المسح من السعوديين وغير السعوديين.
حجم السكان	يُعرف حجم السكان في الدولة بأنه مجموع الأفراد القاطنين ضمن الحدود السياسية للدولة في تاريخ معين سواء كانوا يتمتعون بصفة المواطنة للدولة، أم كانوا مقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة، ويقدر حجم السكان عادة لسنة معينة في منتصف تلك السنة.
الكثافة السكانية	هي عدد السكان لكل وحدة من مساحة الأرض وتقاس كالتالي: الكثافة السكانية = إجمالي عدد السكان ÷ إجمالي مساحة الأرض.
الإسقاطات السكانية	تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.
معدل النمو السكاني	المعدل الذي يزيد به السكان (أو يقلون) سنويًّا خلال فترة زمنية معينة بسبب الزيادة الطبيعية (أو التراجع) وصافي الهجرة، ويعبر عنه في صورة نسب من السكان الأساسيين.

المصطلح	التعريف
الأسرة المعيشية	هي فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويشتركون في المسكن والمأكل، ويقيمون في المسكن وقت المسح. ويدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية ما يلي: 1. الأفراد السعوديون وغير السعوديين الذين يقيمون إقامة معتادة مع الأسرة، ويكونون غائبين عن الأسرة أثناء المسح لسفرهم خارج أو داخل المملكة بصفة مؤقتة مثل رجال الأعمال والسياح أو المسافرون للعلاج والطلاب المبتعثين في الخارج. 2. الأفراد الذين يقيمون مع الأسرة بصفة معتادة وتغيبوا عنها أثناء المسح لوجودهم في ورديات عمل مثل: الحراس، والأطباء، والممرضون، والعاملون في المطارات، والصيادون. 3. العمالة المنزلية كالخدم والسائقين، ومن في حكمهم الذين يقيمون مع الأسرة.
دخل الأسرة المعيشية	هو جملة الدخل النقدي والعيني المتجمع من دخول جميع أفراد الأسرة ذكوراً وإناثا (بغض النظر عن العمر) والذي يتاح للأسرة الإنفاق منه على أوجه الإنفاق المختلفة أو ادخاره. ويتكون الدخل من عدة مصادر.
إنفاق الأسرة المعيشية	هو قيمة ما ينفقه جميع أفراد الأسرة خلال فترة الإسناد الزمني مقابل الحصول على السلع، والخدمات (الاستهلاكية وغير الاستهلاكية)، سواء كان هذا الإنفاق يتعلق بالأسرة مثل: الإنفاق على الطعام، أو المسكن، أو الكهرباء، أو اقتناء السلع المعمرة، أو ما يتعلق بإنفاق أفرادها كالإنفاق على الملابس أو الأدوات الشخصية، أو نحو ذلك. وتتكون مجموعات الإنفاق على السلع، والخدمات من اثنتي عشرة مجموعة رئيسة، وكل مجموعة تتكون من مجموعات فرعية، تشتمل على عدد من السلع أو الخدمات.
التكاليف المعيشية	هي تكلفة الحفاظ على مستوى معين من المعيشة. وتشمل المصروفات اليومية التي تحتاجها الأسرة للصرف على المأكل والملبس والمواصلات وما شابه.
الأسرة الجماعية	مجموعة من الأفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة أو نسب، ويشتركون في مسكن واحد، ولا يتقاسمون تكاليف المعيشة، وإنما جمعتهم ظروف التواجد في هذا المكان.
العائلة	مجموعة من الأفراد تربطهم صلة قرابة ويمثلون أسرةً معيشية بالكامل (أو جزءًا منها).

المصطلح	التعريف
الوضع المالي للأسرة المعيشية	الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي للأسرة من أهم المفاهيم في خصوص الأسرة المعيشية، ويعرف الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي بكيفية تلبية الحاجات الإنسانية من قبل الأسرة. وتعرف الحاجة بأنها الرغبة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظوراً (كالسلعة) أو غير منظور كالخدمة، ويقوم الفرد ببذل جهد ما لتلبيتها والحصول عليها. ويتناسب استعداد الأسرة لدفع تكلفة الحصول على تلك الحاجة طرديا مع قدرتها على الدفع وأهمية تلك الحاجة بالنسبة لها. وتنحصر عادةً حاجة الأسرة تحت الأنواع التالية: المأكل والمشرب، والملبس، والسكن، والأمن، والحاجات الاجتماعية، والحاجات الثقافية ومن بينها الترفيهية والسفر وممارسة الهوايات، والمواصلات والاتصالات.
المسكن	هو مبنى أو جزء من مبنى مكون من غرفة أو أكثر، معد أصلا لسكن أسرة واحدة، وله باب أو عدة أبواب مستقلة، سواءً كان مشغولا بأسرة أو خاليا، أو مشغولا بعمل، أو مستخدمًا كمسكن عام، أو تحت التشييد، وقد يقيم بالمسكن أكثر من أسرة، وقد تشغله منشأة أو أكثر، وقد يوجد به أسرة ومنشأة في نفس الوقت، ومن أنواع المساكن: الفيلا والمنزل الشعبي والشقة.
المنشأة	هي مشروع أو جزء من مشروع، له موقع ثابت، ويقوم بأداء نوع أو أكثر من الأنشطة الاقتصادية، ويكون لديها أو يمكن أن يكون لديها حسابات منتظمة، وقد يكون حائز المشروع شخصًا طبيعيًّا أو اعتباريًّا.
المؤسسة	هي وحدة عمل اقتصادية ذات كيان قانوني، ولها موقع ثابت، ويزاوّل فيها نشاط اقتصادي معين، ويملكها شخص واحد أو مجموعة أشخاص، أو شركة، أو قطاع شبه حكومي، وهي أصغر وحدة اقتصادية يمكن أن تتوفر لديها بيانات عن المشتغلين وتعويضاتهم المالية، بالإضافة إلى النفقات والإيرادات والتكوينات الرأسمالية.
عينة المسح	هم مجموع أفراد الأسر المعيشية المختارة في العينة بمن فيهم العمالة المنزلية ومن في حكمهم، الذين يعيشون في مسكن واحد.
معدل الجرائم	يوضح هذا المؤشر مدى انتشار العنف الاجتماعي في بلد ما، وترتبط الجريمة عادة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، ومن ثم فإن اتجاه المعدل إلى النقصان يعني أنه نتيجة لتحسن الأحوال المعيشية بصفة عامة.
التعداد السكاني	هو العملية الكلية المتكاملة لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد داخل الدولة في لحظة زمنية معينة، وهذا يعني أن يُعدَّ كل فرد من الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود بلد معين في لحظة وتاريخ معين، وأن تسجل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ إسنادها الزمني المحدد لكل منها منفصلة عن خصائص غيره من أفراد الأسرة.

المصطلح	التعريف
العدُّ الفردي	هو أن يتمّ عدُّ أو حصر كل فرد على حده، وأن تسجل خصائصه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية منفصلة عن غيره من الأفراد مما يسهل تصنيف العديد من الخصائص للسكان، مثل العمر والنوع والمستوى التعليمي والمهنة مع المستوى التعليمي والحالة العملية مع فئات العمر والجنس والمهنة والحالة الزواجية، وإعداد الجداول الإحصائية ذات الأبعاد والتقاطعات المتعددة.
نطاق التعداد	يشمل تعداد السكان جميع الأفراد (سعوديين وغير سعوديين) الموجودين داخل حدود المملكة العربية السعودية ليلة الإسناد الزمني للتعداد، سواء كان هؤلاء الأفراد مقيمين بالمملكة إقامة دائمة أو موجودين فيها بصفة مؤقتة.
الباحث الميداني	هو الموظف الذي يقوم بجمع البيانات من الأسر والمنشآت، ويمكن الاستعانة ببعض موظفي القطاعين الحكومي والخاص المشهود لهم بالكفاءة للقيام بهذه المهمة بعد تلقي التدريب الكافي في الهيئة العامة للإحصاء على كيفية القيام بجمع البيانات.
ليلة الإسناد الزمني للتعداد	تختلف البيانات السكانية من حيث إسنادها الزمني تبعًا لنوع البيانات والهدف منها، ويقصد بليلة الإسناد الزمني للتعداد الموعد المحدد لتنفيذ التعداد بحسب ما يحدده الأمر السامي الكريم.
العدُّ الذاتي	هو أحد أبرز الوسائل التقنية الحديثة التي باتت تُستخدم مؤخرًا في التعدادات حول العالم، ويعني استغناء الأسرة عن زيارة الباحث الميداني لمسكنها، وقيام رب الأسرة بملء استمارة التعداد إلكترونيًّا عن طريق الموقع المخصص على شبكة الإنترنت.
أساس العدّ الفعلي	حصر الأفراد حسب أماكن وجودهم في لحظة الإسناد (منتصف ليلة العد) بصرف النظر عن كونهم من سكان هذا المكان بصفة دائمة أو زائرين له بصفة مؤقتة، (وقد يتبع في تعداد سكان دولة ما أساس العد الفعلي مع بعض الاستثناءات التي تتناسب والظروف المحلية لهذه الدولة).
أساس العد النظري	حصر الأفراد حسب محل إقامتهم المعتادة وليس حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد، أي أن الزوار الموجودين في مدينة ما ليلة التعداد يُعدُّون في مناطق إقامتهم المعتادة، ولا يُعدُّون في المدينة التي تواجدوا فيها ليلة التعداد. وتجدر الإشارة إلى أن أسلوب التعداد النظري هو الأسلوب الذي تم اتباعه في تنفيذ التعداد 2022 حيث تم عد السكان حسب أماكن إقامتهم المعتادة.

المصطلح	التعريف
العمل	يشمل العمل جميع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد لإنتاج سلع أو تقديم خدمات للاستخدام من قِبل الآخرين أو للاستخدام الخاص. ويغطي 5 أشكال عمل متمايزة للقياس بشكل منفصل هي: 1. عمل إنتاجي مخصص للاستهلاك الذاتي، ويشمل إنتاج السلع والخدمات بغرض الاستهلاك النهائي الخاص. 2. المشتغلون (مقابل أجر أو ربح)، ويشمل العمل المنجز للآخرين لقاء أجر أو ربح. 3. عمل تدريبي بدون مقابل، ويشمل العمل الذي ينفَّذ بلا أجر لصالح الآخرين لاكتساب مهارات أو خبرات في مكان العمل. 4. العمل التطوعي غير المدفوع، ويشمل العمل غير الإلزامي الذي ينفَّذ بلا أجر لصالح الآخرين. 5. أنشطة عمل أخرى.
القوى العاملة	هم جميع الأفراد من الذكور والإناث الذين يبلغُون من العمر (15سنة فأكثر)، المشاركون أو المستعدون للمشاركة في العمل وإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية أثناء فترة الإسناد الزمني، سواء كانوا يعملون بالفعل (مشتغلون)، أو يبحثون عن عمل (متعطلون).
الأفراد المشتغلون (حسب مسح القوى العاملة)	المشتغلون في مسح القوى العاملة: هم الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني (الأيام السبعة السابقة للتواصل مع الأسرة): - عمِلوا لمدة ساعة واحدة على الأقل مقابل راتب أو ربح (نقدي أو عيني) كموظفين منتظمين أو مؤقتين، أو أصحاب عمل، أو يعملون لحسابهم. - قاموا بمساعدة أحد أفراد الأسرة لمدة ساعة على الأقل بمقابل، أو بدون مقابل في أي نوع من الأعمال التجارية، أو في مزرعة خاصة بأحد أفراد الأسرة. - تغيبوا مؤقتاً عن عملهم طيلة الأسبوع بسبب إجازة أو مرض، أو لأي سبب آخر وسوف يعودون إليه مجدداً. ويشمل التعريف الطلاب والباحثين عن عمل والمتقاعدين وربات البيوت ... إلخ، الذين عَمِلوا خلال الأيام السبعة السابقة للتواصل مع الأسرة لمدة ساعة واحدة على الأقل، مع ملاحظة أن ذلك لا يشمل الأعمال المنزلية مثل: أعمال الطبخ والغسيل الذي تقوم به ربة المنزل، أو أعمال الصيانة المنزلية العادية التي يقوم بها أحد أفراد الأسرة.

المصطلح	التعريف
الأفراد المشتغلون (حسب السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية)	هم جميع الأفراد العاملون الذين يشغلون وظائف وفقًا لأنظمة ولوائح معتمدة من الجهات المنظمة لسوق العمل والمسجلين في السجلات الإدارية، ويمكن تصنيف المشتغلين في السجلات الإدارية وفقًا للأنظمة واللوائح التي يخضعون لها كالتالي: - المشتغلون حسب أنظمة ولوائح الخدمة المدنية من السعوديين الذين يعملون في كافة الأجهزة والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة الذين يشغلون وظائف معتمدة في الميزانية العامة للدولة والخاضعين لنظام التقاعد المدني من موظفين ومستخدمين (ذكورًا وإناثًا)، وكذلك غير السعوديين ممن يتم التعاقد معهم على هذه الوظائف وفقًا للائحة توظيف غير السعوديين - المشتغلون حسب أنظمة ولوائح نظام التأمينات الاجتماعية ونظام العمل والعمال، ويشمل ذلك السعوديين وغير السعوديين. - العمالة المنزلية: هم العاملون غير السعوديين من الجنسين الذين يعملون في المنازل ويشمل (الخدم، وعمال التنظيف، والطباخين ومقدمي الطعام، والسائقين والحراس، والممرضين والمدرسين الخصوصيين في المنازل) علمًا أن بيانات المشتغلين لا يدخل من ضمنها الفئات التالية: • العاملون في القطاعات الأمنية والعسكرية. • العاملون غير المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية، ويشمل ذلك: • السعوديين العاملين خارج المنشآت الذين يعملون لحسابهم، ولا يخضعون لأنظمة العمل، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية. • أصحاب العمل السعوديين الذين يعملون في المنشآت، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية. • الموظفين غير السعوديين الذين يعملون في البعثات الدولية أو السياسية أو العسكرية الأجنبية. • الموظفين غير السعوديين الذين يقدمون إلى المملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها في المعتاد أكثر من ثلاثة أشهر. مع الإحاطة أن بيانات المشتغلين من السجلات الإدارية - حسب الممارسات العالمية لمؤشرات سوق العمل - لها عدة مدلولات لسوق العمل، ولكن لا يتم استخدامها إحصائيًّا لقياس معدلات التشغيل.

المصطلح	التعريف
الأفراد المتعطلون (مسح القوى العاملة)	المتعطلون: هم جميع الأفراد من الذكور والإناث الذين يبلغُون من العمر (15سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني: - دون عمل خلال الأيام السبعة السابقة للاتصال بالأسرة. - يبحثون عن عمل بجدية خلال الأسابيع الأربعة السابقة للاتصال بالأسرة. ويشمل ذلك الذين لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة للاتصال بالأسرة بسبب انتظار الحصول على عمل، أو تأسيس عمل خاص بهم خلال الفترة القادمة، حيث سبق لهم البحث عن عمل قبل فترة الإسناد. - قادرين على العمل ومستعدين للالتحاق به في حال توفُّره (أي متاحون للعمل) خلال الأسبوع السابق للاتصال بالأسرة أو الأسبوعين القادمين.
الأفراد خارج قوة العمل	هم الأفراد (15 سنة فأكثر) غير المصنفين ضمن القوى العاملة (غير مشتغلين أو متعطلين)، وذلك لكونهم لا يعملون أو لا يبحثون عن عمل أو غير قادرين على العمل أو غير مستعدين للالتحاق به خلال فترة الإسناد الزمني للمسح، مثل: الطلاب، وربات البيوت، والمتقاعدين الذين لا يعملون، والأفراد غير القادرين على العمل، والأفراد الذين لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه لأي أسباب أخرى.
معدل المشاركة الاقتصادية في مسح القوى العاملة	مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15سنة فأكثر) في القوة العاملة كمشتغلين أو متعطلين، وهو عبارة عن نسبة قوة العمل إلى السكان (15سنة فأكثر).
معدل المشتغلين من السكان في سن العمل	هو مؤشر يقيس نسبة المشتغلين من السكان (15 سنة فأكثر) (ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية).
معدل البطالة في مسح القوى العاملة	مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15سنة فأكثر) في القوة العاملة كمتعطلين، وهو عبارة عن نسبة المتعطلين إلى قوة العمل.
متوسط ساعات العمل الأسبوعية	هو مؤشر يقيس متوسط ساعات العمل الاعتيادية الأسبوعية للمشتغلين (15سنة فأكثر)، وهو عبارة عن مجموع ساعات العمل إلى إجمالي المشتغلين.
متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر	هو مؤشر يقيس متوسط الأجر الشهري للمشتغلين مقابل أجر (15 سنة فأكثر)، وهو عبارة عن مجموع الأجر الشهري إلى إجمالي المشتغلين مقابل أجر، أو متدرب مقابل أجر (الذين أدلوا بالأجر).
معدل الشباب خارج العمل والتعليم والتدريب	هو مؤشر يقيس عدد الشباب (بين 15 و24 سنة) الذين هم خارج القوى العاملة والتعليم والتدريب كنسبة مئوية من مجموع السكان الشباب.

المصطلح	التعريف
العمالة المنزلية	هم العاملون غير السعوديين من الجنسين الذين يعملون في المنازل، وتشمل العمالة المنزلية: الخدم، وعمال التنظيف، والطباخين، ومقدمي الطعام، والسائقين، والحراس، والممرضين، والمدرسين الخصوصيين في المنازل. **ملاحظة مهمة: لا تشمل بيانات المشتغلين - المستقاة من السجلات الإدارية - في إحصاءات سوق العمل الفئات التالية:** 1. العاملين في القطاعات الأمنية والعسكرية. 2. العاملين غير المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية، ويشمل ذلك: - السعوديين العاملين خارج المنشآت الذين يعملون لحسابهم، ولا يخضعون لأنظمة العمل، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، مثل المشتغلين في خدمات التوصيل عبر التطبيقات الإلكترونية على سبيل المثال. - أصحاب العمل السعوديين الذين يعملون في المنشآت وغير المسجلين في التأمينات الاجتماعية. - الموظفين غير السعوديين الذين يعملون في البعثات الدولية أو السياسية أو العسكرية الأجنبية. - الموظفين غير السعوديين الذين يأتُون إلى المملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها أكثر من ثلاثة أشهر في المعتاد.
الناتج المحلي الإجمالي	هو مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافاً إليه الرسوم الجمركية، أو هو مجموع المخرجات مخصوماً منه مجموع الاستهلاك الوسيط مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات «ضرائب -إعانات» غير المدرجة في قيمة المخرجات.
الدخل القومي	هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مخصومًا منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.
التضخم	يُقصد به الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، كما يعرف التضخم بأنه انخفاض في القيمة الفعلية للنقد (العملة)، فعندما يرتفع المستوى العام للأسعار فإن السلع والخدمات التي يتم شراؤها لكل وحدة نقدية (عملة) تتضاءل.
معدل التضخم	هو عبارة عن متوسط نسبة التغير في أسعار المستهلك بين فترتين زمنيتين، تُدعى الفترة الأولى فترة الأساس، والثانية فترة المقارنة. ويعتمد حساب معدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
رأس المال الإسمي	هو رأس المال المعلن والموافق عليه من قِبل الجهات الرسمية بالنسبة للمنشآت التي الهادفة للربح.

المصطلح	التعريف
رأس المال المدفوع	هو ذلك الجزء من رأس المال الاسمي الذي دُفع فعلًا لمزاولة النشاط الاقتصادي.
النشاط الاقتصادي الرئيس	هو النشاط الذي تزاوله المنشأة والذي يحقق أكبر حصة في جملة قيمة إنتاج المنشأة.
النشاط الاقتصادي الثانوي	هو النشاط أو الأنشطة الأخرى التي تمارسها المنشأة بجانب النشاط الرئيس.
القيمة المضافة	هي مجموع قيمة الإنتاج (المنتجات بسعر المنتج + إيرادات أخرى) مطروحًا منها قيمة مجموع المستلزمات السلعية والخدمية (المدخلات الوسيطة).
الإهلاكات (الاهتلاكات)	يُقصد بها التناقص أثناء الفترة المحاسبية، في القيمة الجارية للأصول الثابتة التي تمتلكها وتستخدمها المنشأة نتيجة التلف المادي، أو القِدَم، أو التلف الناتج عن حوادث عادية، وتُسْتبعد قيمة الأصول الثابتة التي تتلف بسبب الأعمال الحربية أو الأحداث الاستثنائية مثل الكوارث الطبيعية.
إهلاك رأس المال الثابت	يُقصد به النقص في قيمة الأصول الثابتة المستعملة في الإنتاج خلال الفترة المحاسبية نتيجة للتدهور المادي أو التقادم أو التلف العادي، ويمكن أن يقتطع هذا الإهلاك من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للحصول على صافي تكوين رأس المال الثابت.
الأصول المتداولة	هي مجموعة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال السنة المالية أو الدورة التشغيلية أيهما أطول.
الأوراق المالية	يُقصد بها أي حقوق ملكية أو دلالات أو بيانات متعارف على أنها أوراق مالية سواء كانت محلية أو أجنبية مثل الأسهم والسندات.
التحويلات الجارية	هي قيمة التحويلات بدون مقابل التي تتم بين المتعاملين في شكل تحويلات غير رأس مالية.
الدخل المتاح	هو الدخل القومي الممكن التصرف به، وهو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق مضافًا إليه صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي.
الادخار	هو متغير اقتصادي رئيس ويمثل الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي، وهو بند التوازن في حساب استخدام الدخل ضمن مجموعة الحسابات الجارية.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	يُقصد به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.
نصيب الفرد من الدخل القومي	يُقصد به متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بعد قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.

المصطلح	التعريف
ميزان المدفوعات	هو بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري لميزان المدفوعات	يعرض الحساب الجاري نفقات وإيرادات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي نتيجة التعامل بين المقيمين وغير المقيمين.
الفائض أو العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات	الفرق بين الجانب الدائن «الموارد» للحساب الجاري عن الجانب المدين «الاستخدامات» لميزان المدفوعات.
مسح مؤشر الإنتاج الصناعي	هو منتج إحصائي شهري تُجريه الهيئة العامة للإحصاء، ويندرج تحت تصنيف الإحصاءات الاقتصادية، ويتم فيه جمع المعلومات من خلال التواصل مع عينة ممثلة من المنشآت الصناعية الواقعة في عينة المسح في جميع مناطق المملكة الإدارية، واستيفاء الاستمارة الإلكترونية التي يتم من خلالها توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بالرقم القياسي للإنتاج الصناعي.
مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية	يُعد مسح الأعمال الهيكلية من أهم الأبحاث الاقتصادية الدوريَّة (سنويا)، ويوفر أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية للتعرف على التغير في الهيكل الاقتصادي في المملكة وقياسه، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتم تحديث المنتج ليتواكب مع متطلبات المستخدمين، والمساهمة في قياس بعض المؤشرات الجديدة كمؤشرات المحتوى المحلي في الاقتصاد.
التصنيف السعودي الموحّد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08)	هو تصنيف سعودي موحّد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يُصنف الأشخاص وفقًا لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، والمعيار الأساسي لتصنيف النظام لمجموعات رئيسة وفرعية هو مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسة منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء وللقوات المسلحة.
البيانات الجيومكانية	هي البيانات المرتبطة بالمكان أو بالموقع الجغرافي من إحداثيات وحدود وخصائص طبيعية أو صناعية وغيرها من البيانات.
البيئة	هي المحيط الحيوي الذي تتجلى فيه مظاهر الحياة بأشكالها المختلفة، ويتكون هذا المحيط من عنصرين اثنين: الأول طبيعي ويضم الكائنات الحية والموارد الطبيعية وكذلك الأنظمة الطبيعية، والثاني غير طبيعي، ويشمل كل ما أدخله الإنسان إلى البيئة الطبيعية.

المصطلح	التعريف
المحيط الحيوي	يُقصد به الحيز المكاني الذي توجد به الحياة بأنماطها المختلفة، أو تسمح بوجود الحياة فيه، أو هو الجزء من سطح القشرة الأرضية (يابسًا كان أو ماء)، وكذلك الجزء من الغلاف الجوي المحيط به الذي يمنح أو يتيح فرص وجود أي شكل من أشكال الحياة.
المحمية الطبيعية	يُقصد بها الأرض أو المياه التي تتميز بطبيعة بيئية خاصة وذات قيمة ثقافية أو جمالية أو بيئية ويصدر بها قرار من السلطة المختصة باعتبارها محمية طبيعية.
الإحصاءات البيئية	هي الإحصاءات التي تبين حالة واتجاهات البيئة، وتغطي أوساط البيئة الطبيعية (الهواء، والمناخ، والماء، والأرض أو التربة) والكائنات الحية في الأوساط البيئية والمستوطنات البشرية، وتقيس الإحصاءات البيئية النشاطات البشرية والأحداث الطبيعية، ومدي تأثيرها على البيئة، كما تقيس الاستجابات الاجتماعية للتأثيرات البيئية.
النفط الخام	هو مكون معدني من أصل طبيعي، ويتكون من خليط من الهيدروكربونات والشوائب الأخرى مثل الكبريت، ويوجد في الحالة السائلة تحت ضغط ودرجة حرارة السطح العادية، وتتميز خصائصه الفيزيائية (الكثافة، واللزوجة.. إلخ) بالتغير الكبير، وتضم هذه الفئة المواد المكثفة المستخلصة من الغازات المصاحبة وغير المصاحبة بالغاز الخام حيث تختلط بمجرى غسل الخام التجاري.
استخراج النفط والغاز	هي أنشطة استخراج النفط الخام والتعدين، واستخراج النفط من الصخر النفطي، ورمال النفط، وإنتاج الغاز الطبيعي واسترداد السوائل الهيدروكربونية، ويشمل هذا أنشطة تفعيل أو تكوين خصائص ميدان الغاز بما فيها الأنشطة المختفة الأخرى كالتنقيب وإتمام وتجهيز الآبار، وتشغيل أدوات الفصل، ومعدات تكسير وتحلية النفط الخام وكافة الأنشطة الأخرى في تحضير النفط والغاز حتى لحظة الشحن من الملكيَّة المُنْتِجة.
معامل تكرير النفط	هي مصانع تُحَوِّلُ النفطَ الخام والمواد الهيدروكربونية الأخرى إلى منتجات بترولية نهائية، ومن المنتجات النهائية الغازات البترولية المُسالة، وبنزين المحركات، وزيوت الغاز، ووقود الطائرات وأنواع الكيروسين الأخرى، وزيوت الوقود.
غاز التكرير	هو غاز غير مُسال، ويشمل خليطًا من الغازات غير القابلة للتكثيف، والتي تتكون بشكل أساسي من الهيدروجين والميثان والإيثان والأوليفنات التي يتم الحصول عليها أثناء تقطير الزيت الخام، أو أثناء معالجة منتجات البترول (مثل التكسير) في معامل التكرير، ويشمل ذلك الغازات المرتجعة من صناعة البتروكيماويات.

المصطلح	التعريف
الغازات البترولية المسالة	هي هيدروكربونات بارافينية خفيفة مشتقة من عمليات تكرير وتركيز الزيت الخام ومحطات معالجة الغاز الطبيعي، وتتكون بشكل أساسي من غازي البروبين والبيوتان، أو مزيج من الاثنين، كما تشمل أيضا البروبيلين والبيوتيلين والأيسوبيوتين والأيسوبيوتيلين، وتسيَّل هذه الغازات تحت الضغط لتسهيل النقل والتخزين.
الغازات البترولية السائلة	هي مزيج من الغازات يتم الحصول عليها من الغاز الطبيعي أو من تجزئة النفط الخام، وتتكون في الأساس من البروبان والبوتان أو خليط منهما، وتستعمل كوقود للتسخين والطبخ المنزلي، ووقود لبعض أنواع المحركات، وكمادة خام في الصناعات الكيميائية.
مادة الغاز (غاز البيتان)	تتكون من مزيج من الغازات ويتم الحصول عليها من الغاز الطبيعي، أو من تجزئة النفط الخام، ويتكون الغاز بالأساس من البروبان والبوتان أو خليط منهما، ويستعمل كوقود للتسخين والطبع المنزلي، ووقود لبعض أنواع المحركات، وكمادة خام في الصناعات الكيميائية، ويتم تسويقه عادة على شكل عبوات أسطوانية معدنية، أو خزانات فوق أو تحت سطح الأرض.
بنزين المحركات	يتكون بنزين المحركات أو السيارات من مزيج ينتج من تقطير الهيدروكربونات الخفيفة بين درجة حرارة 35 مئوية و215 مئوية، ويستخدم كوقود لمحركات الإشعال بالشرر (المحركات الأرضية)، وقد يشمل بنزين المحركات الإضافات والمؤكسدات ومحسانات الأوكتان، بما في ذلك المركبات الرصاصية وينقسم بنزين المحركات إلى مجموعتين هما: (بنزين91، وبنزين 95).
مادة القاز (الكيروسين)	هي زيت متوسط يتقطر ما بين درجتي (150 و300) درجة مئوية، ويبلغ الوزن النوعي لهذا الزيت 8 تقريبًا، ودرجة اشتعاله أعلى من 38 درجة مئوية، ولا تستخدم هذه المادة في قطاع الطيران.
الطاقة الشمسية	هي الطاقة الناتجة عن الأشعة الشمسية المستغلة في تسخين الماء أو توليد الكهرباء بواسطة: أجهزة تجميع تكون عادة على شكل أطباق مسطحة، وتكون في الغالب وبشكل أساسي من نوع المثعب الحراري (الذي يستخدم في تسخين الماء في المنازل أو التدفئة الموسمية في حمامات السباحة)، والخلايا الفلطائية (الفولتية) الضوئية، والمحطات الكهربائية الحرارية الشمسية.
طاقة الرياح	هي الطاقة الحركية للرياح المستغلة في توليد الكهرباء في محركات الرياح التوربينة.
الطاقة الكهرومائية	هي الطاقة الحركية الكامنة للماء، والتي تحول إلى كهرباء في المحطات الهيدروكهربائية، ويشمل ذلك توليد الكهرباء بالضخ، ويجب أن تذكر أحجام المحطات التفصيلية صافي توليد الكهرباء بالضخ.

المصطلح	التعريف
استهلاك الطاقة المنزلي	هي الطاقة المستهلكة من قِبل السكان للأغراض المنزلية فقط (مثل: تسخين المياه، والتدفئة، والإنارة، والطهي ... إلخ).
الحيازات الزراعية	يُقصد بها أي وحدة اقتصادية من وحدات الإنتاج الزراعي تخضع لإدارة واحدة وتضم جميع رؤوس الحيوانات المحتفظ بها، وجميع الأراضي التي تُستخدم كليًّا أو جزئيًّا في أغراض الإنتاج الزراعي، بصرف النظر عن الملكية والشكل القانوني والحجم، وقد تتألف أراضي الحيازة من قطعة منفصلة أو أكثر (قطع بسيطة مدمجة من الأراضي (وتقع في تقسيم أرضي أو إداري أو أكثر، بشرط أن تتقاسم القطع نفس وسائل الإنتاج المستخدمة في الحيازة، مثل اليد العاملة ومباني المزرعة والآلات أو حيوانات الجر.
الإنتاج الزراعي	ينقسم الإنتاج الزراعي إلى قسمين اثنين هما: الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. • **الإنتاج النباتي:** هو الكمية الفعلية المحصودة من المحصول الزراعي، والجاهزة للبيع أو الاستهلاك، وتحسب بعد استقطاع فاقد الحصاد، وتنقسم المحاصيل إلى قسمين اثنين: محاصيل مؤقتة، ومحاصيل دائمة. • **الإنتاج الحيواني:** يُقصد به استغلال الحيوانات الزراعية بهدف الحصول على أعلى إنتاجية يمكن الوصول إليها بأقل التكاليف الممكنة، ويشمل كل ما نحصل عليه من حيوانات المزرعة من لحم، وحليب (بمشتقاته) وصوف، وجلد، وشعر، وسماد.
عناصر الإنتاج	هي المدخلات الاقتصادية المستخدمة في عملية الإنتاج، وتشمل عادة رأس المال والعمالة والطاقة ومستلزمات الإنتاج الأخرى.
تكاليف الإنتاج الزراعي الثابتة	هي التكاليف التي لا تتغير بتغير مقدار الإنتاج، والتي يدفعها المُزارع سواء أنتج أو لم ينتج.
تكاليف الإنتاج الزراعي المتغيرة	هي التكاليف التي تتغير مع تغير مقدار الإنتاج، وتقيس تكاليف العناصر المتغيرة للمزرعة (مستلزمات الإنتاج).

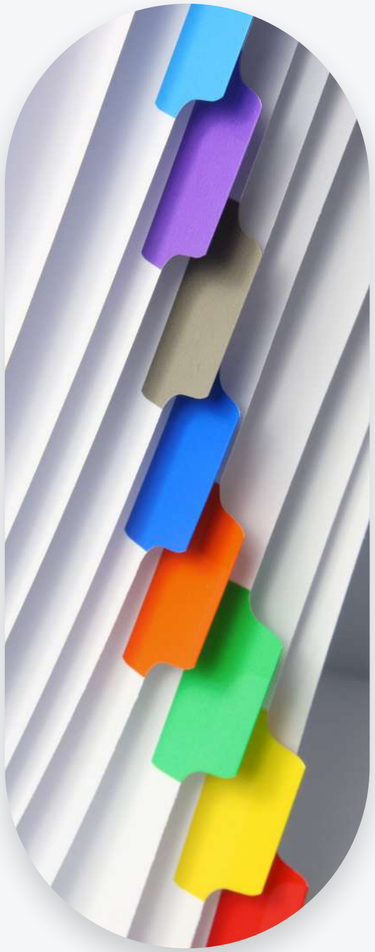

02

التقرير التفصيلي

مقدمة

تقضي المادة التاسعة والعشرون من نظام مجلس الوزراء الموقَّر الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/13) وتاريخ 3 ربيع الأول 1414هـ بأنه: «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفعَ إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كلّ سنة مالية تقريرًا عمَّا حقَّقته من إنجازات مقارنةً بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سيرِ العمل فيها» وبموجب هذه المادة أعَدَّت الهيئة العامة للإحصاء تقريرها السنوي للعام المالي (1446/1445هـ - 2024م).

ومن خلال هذا التقرير السنوي تعرِضُ الهيئة أبرزَ ما قامت به من أعمال إحصائية، ومسوح ميدانيَّة، وجهود مختلفة لدعم وتطوير القطاع الإحصائي في المملكة خلال عام 2024م، مثل تطوير المنهجيات لعدد من المنتجات الإحصائية، وإجراء تحديث في سنة الأساس لعدد من المنتجات الأخرى، وتنفيذ عدد من المسوح الميدانية الجديدة، وتوقيع عددٍ من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم؛ لتعزيز التعاون المشترك مع الجهات والمنظمات الإحصائية المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى جهود الهيئة في تخطيط وتنفيذ عدد من الحملات الإعلامية التوعوية المصاحبة لنشر المنتجات الإحصائية الجديدة والمطورة مثل الحملة التعريفية بإطلاق مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقار بعد تحديث المنهجية، والحملة الإعلامية لإحصاءات منظمات القطاع غير الربحي، والحملة الإعلامية لمسح الاقتصادي الشامل، والحملة الإعلامية لتحديث سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي... وغير ذلك من الأنشطة التي قامت بها الهيئة لنشر الوعي الإحصائي في المجتمع.

وتأملُ الهيئة أن يقدّم هذا التقرير صورةً دقيقة تعكس بوضوح ما قامت به من أعمال، وما واجهتْه من صعوبات وعقبات خلال العام المالي (1446/1445هـ - 2024م)، وما تراه من مقترحات وتطلُّعات لتطوير القطاع الإحصائي، والنهوض به في مملكتنا الغالية على النحو الأكمل خلال العام القادم، وذلك وفقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها في الأجهزة الإحصائية الرسمية عبر العالم.

التوجه الاستراتيجي

الهيئة العامة للإحصاء هي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له في المملكة العربية السعودية، وتعمل الهيئة على توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية عبر إصدار العديد من المنتجات الإحصائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وإحصاءات الموارد؛ وذلك بهدف دعم صنّاع القرار وراسمي السياسات لوضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة في جميع المجالات. وللقيام بدور الهيئة على أكمل وجه ولتحقيق رؤيتها الطموحة تم وضع مستهدفات ومبادرات استراتيجية طموحة تهدف إلى تقديم منتجات إحصائية عالية الجودة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في المجال الإحصائي. وتسعى الهيئة إلى التعاون المثمر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل وخارج المملكة وبناء الشراكات الفعّالة معهم، وإتاحة البيانات المُحدَّثة وتسهيل الوصول إلى المنتجات والمؤشرات الإحصائية عبر قنوات متعددة، من خلال تطوير بنية تحتية رقمية متطورة وذات كفاءة عالية، واستخدام أفضل التقنيات الحديثة، وتطوير القدرات المؤسسية للهيئة.

الرؤية

أن تكون الهيئة العامة للإحصاء واحدة من أبرز الأجهزة الإحصائية الحديثة الرائدة في جميع أنحاء العالم.

الرسالة

تقديم معلومات وبيانات إحصائية دقيقة وشاملة وعلى أعلى مستوى من الجودة تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

القيم

الجودة | التركيز على العملاء | الاستقلالية | الاحترافية | الشفافية | التشاركية

موجز الأداء

أداء المؤشرات الاستراتيجية:

أداء مؤشرات الالتزام:

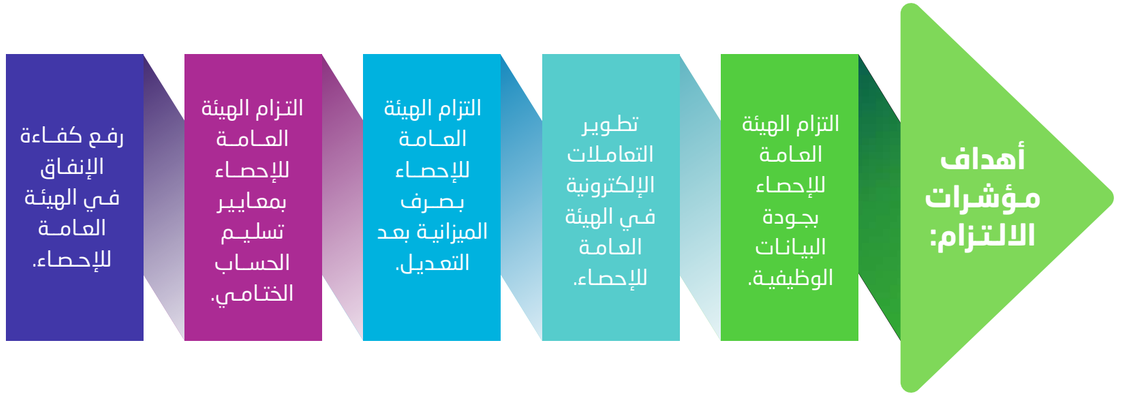

مؤشرات الالتزام:

مؤشر جودة البيانات الوظيفية للهيئة العامة للإحصاء			استراتيجية التزام جودة البيانات الوظيفية
الفترة: الربع الرابع 2024م	الفعلي: **100%**	المستهدف: **90%**	التوثيق: **موثق**

نسبة التزام الهيئة العامة للإحصاء بمعايير التحول الرقمي			مؤشر يسر
الفترة: 2024م	الفعلي: **85.3%**	المستهدف: *	التوثيق: **موثق**

التزام الهيئة العامة للإحصاء بصرف الميزانية بعد التعديل			استراتيجية التزام الميزانية المعتمدة
الفترة: 2023م	الفعلي: **96.26%**	المستهدف: **100%**	التوثيق: **موثق**

مؤشر تسليم الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء			استراتيجية التزام تسليم الحساب الختامي
الفترة: 2023م	الفعلي: **87 يومًا**	المستهدف: **90 يومًا**	التوثيق: **موثق**

تقييم فرص كفاءة الإنفاق في الهيئة العامة للإحصاء			استراتيجية تقييم فرص كفاءة الإنفاق
الفترة: الربع الرابع 2024م	الفعلي: **2.9 درجة**	المستهدف: **3 درجات**	التوثيق: **موثق**

* لا يوجد مستهدف محدد من قبل هيئة الحكومة الرقمية.

مؤشرات أداء استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م:

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام 2025م	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	فترة القياس	برنامج تحقيق الرؤية المرتبط (إن وجد)
الهدف الأول: منتجات إحصائية عالية الجودة.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية.**					
نسبة المنتجات الإحصائية التي تستخدم مزيجًا من مصادر البيانات المتنوعة مع بيانات المسوح.	%90	🟢	%97.2	%85	2024م	
نسبة الفجوات المغلقة للمنتجات الإحصائية.	%100	🟢	%73.8	%70	2024م	
متوسط درجة المنتجات الإحصائية المنشورة التي تستوفي المعايير الدولية لأبعاد الجودة.	4.5	🟢	4.64	4.5	2024م	
الهدف الثاني: النشر وسهولة الوصول.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية.**					
النمو السنوي لعدد زوار المنتجات والمنشورات الإحصائية عبر منصات الهيئة.	%5.47	🟢	5.2M	4.2M	2024م	
نسبة المنتجات الإحصائية التي تم نشرها وفق الجدول الزمني المحدد.	%85	🟢	%94	%85	2024م	
متوسط رضا المستخدم النهائي عبر القنوات.	%85	🟢	%92.3	%75	2024م	
متوسط رضا أصحاب المصلحة مع تفاعل وخدمات الهيئة.	%85	🟢	%95.7	%75	2024م	
الهدف الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية.**					
نسبة مجموعات البيانات الخارجية التي يتم ربطها تقنيًّا من خلال الشراكات الاستراتيجية في المنظومة.	%40	🟢	%18.1	%16	2024م	
نسبة المنتجات الإحصائية التي تمت مناقشة منهجياتها مع أصحاب المصلحة المعنيين.	%95	🟢	%100	%90	2024م	
عدد مذكرات التفاهم النشطة مع الكيانات العالمية ذات الأولوية.	%50	🟡	%32	%36	2024م	
الهدف الرابع: بنية تحتية رقمية.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية.**					
نسبة الهيئة العامة للإحصاء في مؤشر نضج التحول الرقمي الصادر من هيئة الحكومة الرقمية.	%90	🟡	%85.3	%90	2024م	

اسم مؤشر الأداء	المستهدف العام 2025م	حالة المؤشر	القيمة الفعلية	القيمة المستهدفة	فترة القياس	برنامج تحقيق الرؤية المرتبط (إن وجد)
الهدف الخامس: قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعّال.	**نوع الهدف: استراتيجية الجهاز الأساسية.**					
نسبة التفاوت بين المنصرف الفعلي والميزانية المعتمَدة.	± %10	🟢	- %2	± %10	2024م	
متوسط درجات تقييم الموظفين للقدرات والمهارات المطلوبة.	%85	🟢	%85	%85	2024م	
نسبة الموظفين المنتظمين في رحلة التعلم الخاصة بهم.	+ %90	🟢	%98	+ %90	2024م	
نسبة السياسات والإجراءات الموثقة والمتابعة.	+ %95	🟢	+ %95	+ %95	2024م	
معدل المحافظة على الموظفين المتميزين.	+ %80	🟢	91%	+ %80	2024م	
الخدمات التجارية النشطة التي يقدمها مركز التطوير الإحصائي.	5	🟢	4	4	2024م	

ألوان مؤشر الحالة: 🟢 محقق كلياً (99% فأكثر) 🟡 محقق جزئياً (85% - 99%) 🔴 لم يحقق (دون 85%)

أداء المبادرات الاستراتيجية:

المبادرات المرتبطة برؤية المملكة (2030):

المبادرة	حالة المبادرة [1]	تاريخ الابتداء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء	برنامج تحقيق الرؤية (إن وجد)
الهدف: تقديم خدمات ذات جودة عالية للحجاج والمعتمرين **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية مرتبطة بالرؤية							
مبادرة بناء سجل المعلومات والدليل الوطني الإحصائي لقطاع خدمة ضيوف الرحمن	🟢	18 أكتوبر 2022م	على المسار	%97	%97	18 فبراير 2025م	برنامج خدمة ضيوف الرحمن

استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء:

أبرز المبادرات الاستراتيجية:

المبادرة	حالة المبادرة [1]	تاريخ الابتداء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء
الهدف الأول: منتجات إحصائية عالية الجودة **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
سد الفجوات في المنتجات الإحصائية	●	مايو 2023م	على المسار	%68	%70	ديسمبر 2025م
تحسين جودة بيانات المنتجات الإحصائية	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2024م
تفعيل مصادر بيانات متعددة للمنتجات الإحصائية	●	أغسطس 2022م	مكتمل	%100	%92	أبريل 2025م
الهدف الثاني: النشر وسهولة الوصول **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
تحسين إمكانية وصول المستخدمين للبيانات	●	أغسطس 2023م	مكتمل	%100	%100	يوليو 2024م
الوصول الآمن إلى البيانات الدقيقة (microdata) للباحثين	●	يونيو 2024م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2024م
تحسين منصات الهيئة العامة للإحصاء	●	أغسطس 2023م	على المسار	%83	%83	مارس 2025م
الهدف الثالث: مشاركة أصحاب المصلحة **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
إنشاء مجموعات مستخدمين في المجالات الرئيسية	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
إنشاء مجموعة استشارية	●	فبراير 2024م	مكتمل	%100	%100	أغسطس 2024م
تعزيز الشراكات الدولية الاستراتيجية	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	يونيو 2024م
الهدف الرابع: بنية تحتية رقمية **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
الانتقال إلى استخدام بحيرة البيانات المؤسسية	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	مايو 2024
بناء السجلات الإحصائية	●	مايو 2023م	على المسار	%76	%78	مارس 2025
تصميم وتنفيذ منهجيات جمع البيانات المبتكرة	●	أكتوبر 2022م	على المسار	%99	%100	ديسمبر 2024
تنفيذ خطة التحول الرقمي	●	يناير 2023م	على المسار	%93	%94	ديسمبر 2025

المبادرة	حالة المبادرة [1]	تاريخ الابتداء	موجز سير العمل (وصف)	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء
الهدف الخامس: قدرات مؤسسية ونموذج تشغيلي فعال **تحديد نوع الهدف:** استراتيجية الجهاز الأساسية						
تطوير مركز الاتصال	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	نوفمبر 2024م
تطوير الفروع	●	مارس 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تفعيل الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار	●	سبتمبر 2022م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2024م
تفعيل مكتب إدارة المشاريع	●	فبراير 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تطوير التخطيط المالي	●	يوليو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تفعيل برامج التدريب	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م
تفعيل إدارة الأداء	●	يونيو 2023م	مكتمل	%100	%100	ديسمبر 2023م

(1) ألوان مؤشر الحالة:

● على المسار، الاختلاف 5 % وما دون ● متأخر عن المسار، أكثر 5 % إلى 15% ● متأخر جدا عن المسار، أكثر من 15% ● لم تبدأ بعد

أبرز مؤشرات الأعمال الإحصائية خلال عام 2024م

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2024م
01	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر نوفمبر 2023م.	انخفاض الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي بنسبة 11.2% خلال شهر نوفمبر 2023م.
02	الرقم القياسي لأسعار الجملة ديسمبر 2023م.	ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 3.0% على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر من عام 2023م.
03	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ديسمبر 2023م.	التضخم السنوي في المملكة يبلغ 1.5% في شهر ديسمبر عام 2023م مقارنة بنظيره من العام السابق.
04	الرقم القياسي لأسعار العقارات للربع الرابع 2023م.	ارتفاع أسعار العقارات بنسبة 3.5% في الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي.
05	المتوسط السنوي لمؤشر أسعار الجملة لعام 2023م.	ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار الجملة بنسبة 0.9% خلال عام 2023م.
06	المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك لعام 2023م.	ارتفاع متوسط التضخم السنوي لأسعار المستهلك بنسبة 2.3% خلال عام 2023م.
07	المتوسط السنوي لمؤشر أسعار العقارات لعام 2023م.	ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار العقارات بنسبة 4.9% خلال عام 2023م.
08	نشرة الإحصاءات البيئية لعام 2023م.	ارتفاع مساحة المحميات البحرية في المملكة بنسبة 17.7% لعام 2023م.
09	الاستثمار الأجنبي المباشر الربعي للربع الثالث لعام 2023م.	بلغ إجمالي صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث لعام 2023 م في المملكة العربية السعودية 11 مليار ريال سعودي.
10	الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي لعام 2022م.	بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية 762 مليار ريال سعودي في نهاية عام 2022م.
11	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر ديسمبر عام 2023م.	انخفاض الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي بنسبة 10.5% خلال شهر ديسمبر 2023م.
12	التجارة الدولية لشهر ديسمبر عام 2023م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 12.0% في ديسمبر 2023م.
13	التجارة الدولية للربع الرابع عام 2023م.	انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 14.4% في الربع الرابع 2023م.
14	الرقم القياسي لأسعار الجملة يناير 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 4.3% خلال شهر يناير من عام 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
15	الرقم القياسي لأسعار المستهلك يناير 2024م.	التضخم السنوي في المملكة يبلغ 1.6% في شهر يناير عام 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
16	إحصاءات الاقتصاد الرقمي لعام 2022م.	بلغت حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية (14.0%) خلال عام 2022م.
17	نشرة إحصاءات الإعاقة لعام 2023م.	78% من أسر ذوي الإعاقة تسعى دائما لإدماجهم في المجتمع.
18	التجارة الدولية لشهر نوفمبر عام 2023م.	انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 15.6% في نوفمبر 2023م.
19	إحصاءات سوق العمل للربع الرابع عام 2023م.	انخفاض معدل البطالة لإجمالي سكان المملكة إلى 3.4% وانخفاض معدل البطالة للسعوديين إلى 7.8% في الربع الرابع عام 2023م.
20	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر فبراير 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 3.1% خلال شهر فبراير من عام 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
21	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر فبراير 2024م.	التضخم السنوي في المملكة يبلغ 1.8% في شهر فبراير من عام 2024م مقارنة بنظيره من العام الماضي.
22	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر يناير 2024م.	انخفاض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 8.8% خلال شهر يناير 2024م.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2024م
23	التجارة الدولية لشهر يناير عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 0.8% في يناير 2024م.
24	الاستثمار الأجنبي المباشر الربعي للربع الرابع لعام 2023م.	13 مليار ريال سعودي قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال الربع الرابع من عام 2023م.
25	إحصاءات المنشآت السياحية للربع الثاني من عام 2024م.	تجاوز عدد المشتغلين في الأنشطة السياحية 950 ألف مشتغل خلال الربع الثاني من عام 2024م.
26	التجارة الدولية لشهر فبراير عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 4.4% في فبراير 2024م.
27	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر فبراير 2024م.	انخفاض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 7.7% خلال شهر فبراير 2024م.
28	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر مارس 2024م.	ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 3.8% خلال شهر مارس من عام 2024م مقارنةً بنظيره من العام السابق.
29	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر مارس 2024م.	التضخم السنوي في المملكة يبلغ 1.6% في شهر مارس من عام 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
30	تقرير الرقم القياسي لأسعار العقارات للربع الأول 2024م.	ارتفاع أسعار العقارات بنسبة 1.4% في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي.
31	نشرة إحصاءات النقل الجوي لعام 2023م.	ارتفاع أعداد الركاب في مطارات المملكة بنسبة 26% في عام 2023م.
32	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر مارس 2024م.	انخفاض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 8.7% خلال شهر مارس 2024م.
33	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر أبريل 2024م.	ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة على أساس سنوي بنسبة 3.4% مقارنة بنظيره من العام السابق.
34	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر أبريل 2024م.	التضخم السنوي في السعودية يبلغ 1.6% خلال أبريل 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
35	إحصاءات البترول والغاز عام 2023م.	انخفاض إنتاج النفط الخام بنسبة 9.3% في عام 2023م.
36	التجارة الدولية لشهر مارس عام 2024م.	انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 5.9% في مارس 2024م.
37	التجارة الدولية للربع الأول عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 3.3% في الربع الأول 2024م.
38	الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2024م.	انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% خلال الربع الأول من عام 2024م متأثرًا بانخفاض الأنشطة النفطية.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2024م
39	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر أبريل 2024م.	انخفاض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 6.1% خلال شهر أبريل 2024م.
40	التجارة الدولية لشهر أبريل عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 12.4% في شهر أبريل 2024م.
41	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر مايو 2024م.	ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 3.2% خلال شهر مايو 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
42	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر مايو 2024م.	بلغ التضخم السنوي في السعودية 1.6% خلال شهر مايو 2024م مقارنة بنظيره من العام الماضي.
43	الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2024م.	الناتج المحلي الإجمالي ينخفض بنسبة 1.7% بينما الأنشطة غير النفطية تنمو بمقدار 3.4% خلال الربع الأول من عام 2024م.
44	إحصاءات سوق العمل للربع الأول عام 2024م.	انخفاض معدل البطالة للسعوديين إلى 7.6% في الربع الأول من عام 2024م.
45	الاستثمار الأجنبي المباشر الربعي للربع الأول لعام 2024م.	9.5 مليارات ريال سعودي قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال الربع الأول من عام 2024م.
46	نشرة التقديرات السكانية لعام 2023م.	إجمالي عدد السكان يقارب 34 مليون نسمة في منتصف عام 2023م.
47	الرقم القياسي لأسعار العقارات للربع الثاني من عام 2024م.	ارتفاع أسعار العقارات بنسبة 1.6% في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي.
48	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر مايو 2024م.	انخفاض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 2.9% خلال شهر مايو 2024م.
49	التجارة الدولية لشهر مايو عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 8.2% في مايو 2024م.
50	الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2024م.	نمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 4.4% خلال الربع الثاني من عام 2024م.
51	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر يونيو 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 3.2% خلال شهر يونيو 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
52	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر يونيو 2024م.	بلغ معدل التضخم السنوي في السعودية 1.5% خلال شهر يونيو 2024م مقارنة بنظيره من العام الماضي.
53	نشرة مؤشر الأمان في الحي عام 2023م.	92.4% نسبة الذين يشعرون بالأمان أثناء السير بمفردهم ليلاً في منطقة العيش.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2024م
54	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر يونيو 2024م.	انخفاض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 4% خلال شهر يونيو 2024م على أساس سنوي.
55	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر يوليو 2024م.	ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 3.1% خلال شهر يوليو من عام 2024م على أساس سنوي مقارنة بنظيره من العام السابق.
56	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر يوليو 2024م.	معدل التضخم السنوي في السعودية يبلغ 1.5% خلال شهر يوليو 2024م.
57	التجارة الدولية لشهر يونيو عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 7.3% في يونيو 2024م.
58	الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثاني لعام 2024م.	بلغت قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 11.7 مليار ريال سعودي في الربع الثاني 2024م.
59	نشرة الصيد البحري وتربية المائيات لعام 2023م.	ارتفاع إنتاج المملكة من الثروة السمكية ليبلغ 214 ألف طن خلال عام 2023م.
60	إحصاءات سوق العمل للربع الثاني عام 2024م.	انخفاض معدل بطالة سكان المملكة إلى 3.3% في الربع الثاني من عام 2024م.
61	التجارة الدولية لشهر يوليو عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 19.0% في يوليو 2024م.
62	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر أغسطس 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة على أساس سنوي بنسبة 3.2% خلال شهر أغسطس من عام 2024م مقارنة بنظيره من العام السابق.
63	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر أغسطس 2024م.	معدل التضخم السنوي في السعودية يبلغ 1.6% خلال شهر أغسطس 2024م.
64	نشرة إحصاءات النقل البحري لعام 2023م.	ارتفاع معدل حركة الحاويات في موانئ المملكة لعام 2023م.
65	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر يوليو 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 1.6% خلال شهر يوليو 2024م.
66	نشرة الإحصاءات الزراعية 2023م.	بنسبة 63.4% القمح يحتل المرتبة الأولى من المساحة المزروعة بالحبوب في المملكة عام 2023م.
67	نشرة إحصاءات البترول والغاز 2023م.	انخفاض إنتاج النفط الخام بنسبة 9.3% في عام 2023م.
68	نشرة إحصاءات النقل البري لعام 2023م.	ارتفاع عدد ركاب النقل العام بالحافلات بنسبة 176% في عام 2023م.
69	الرقم القياسي لأسعار العقارات للربع الثالث 2024م.	ارتفاع أسعار العقارات بنسبة 2.6% في الربع الثالث من عام 2024م على أساس سنوي، مقارنة بالربع المماثل له من العام السابق.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2024م
70	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر أغسطس 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 1.0% خلال شهر أغسطس 2024م.
71	التجارة الدولية لشهر أغسطس عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 7.5% في أغسطس 2024م.
72	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر سبتمبر 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة خلال شهر سبتمبر 2024م بنسبة 3.1% مقارنة بنظيره من العام السابق.
73	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر سبتمبر 2024م.	التضخم السنوي في السعودية يبلغ 1.7% خلال شهر سبتمبر 2024م مقارنةً بنظيره من العام الماضي.
74	الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي لعام 2023م.	ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة العربية السعودية بنسبة 13.4% في نهاية عام 2023م حيث بلغ 897 مليار ريال سعودي.
75	نشرة إحصاءات البيئة المنزلي لعام 2023م.	57.24% من الأسر في المملكة تعتمد على المياه المعبأة كمصدر رئيس لمياه الشرب في المنازل لعام 2023م.
76	إحصاءات الطاقة المنزلية لعام 2023م.	83.6% من الأسر في المملكة تطبق تعليمات ترشيد استهلاك الطاقة في استخدام الأجهزة الكهربائية.
77	نشرة إحصائيات المحددات الصحية لعام 2024م.	23.1% من سكان المملكة (15 سنة فأكثر) يعانون من السمنة.
78	نشرة إحصاءات النشاط البدني 2024م.	58.5% من الأفراد (18 سنة فأكثر) يمارسون النشاط البدني لمدة (150 دقيقة أو أكثر) أسبوعيًّا على مستوى المملكة.
79	نشرة إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة لعام 2023م.	بلغ متوسط الدخل الشهري المتاح للأسرة على مستوى المملكة (11,839 ريالًا).
80	نشرة إحصاءات النقل على السكك الحديدية لعام 2023م.	ارتفاع عدد ركاب السكك الحديدية في المملكة بنسبة 33% في عام 2023م.
81	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر سبتمبر 2024م.	انخفاض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 0.3% خلال شهر سبتمبر 2024م.
82	التجارة الدولية لشهر سبتمبر عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 22.8% في سبتمبر 2024م.
83	الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2024م.	الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنسبة 2.8% خلال الربع الثالث من عام 2024م.
84	التجارة الدولية للربع الثالث عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 16.8% في الربع الثالث عام 2024م.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2024م
85	نشرة إحصاءات الثروة الحيوانية في المملكة لعام 2023م.	مزارع المملكة تنتج: 7.9 مليارات بيضة، و2.8 مليار لتر من الحليب الخام في عام 2023م.
86	إحصاءات البحث والتطوير خلال عام 2023م.	ارتفاع الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 17.4% خلال عام 2023م.
87	إحصاءات الأمن الغذائي 2023م.	متوسط نصيب الفرد في المملكة من الأرز يبلغ 45.77 كيلوجرام/سنة.
88	الرقم القياسي للإنتاج الصناعي لشهر أكتوبر 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 5.0% خلال شهر أكتوبر 2024م.
89	نشرة التجارة الدولية لشهر أكتوبر عام 2024م.	ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة 12.7% في أكتوبر 2024م.
90	نشرة إحصاءات الرعاية الصحية لعام 2024م.	95.9% من سكان المملكة لديهم تغطية لنفقاتهم الصحية الأساسية.
91	الرقم القياسي لأسعار الجملة لشهر نوفمبر 2024م.	ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الجملة في المملكة بنسبة 1.4% لشهر نوفمبر من عام 2024م على أساس سنوي مقارنة بنظيره من العام السابق.
92	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر نوفمبر 2024م.	التضخم السنوي في المملكة يبلغ 2.0% خلال شهر نوفمبر 2024م مقارنةً بنظيره من العام الماضي.
93	نشرة المسح الاقتصادي الشامل لعام 2023م.	الإيرادات التشغيلية لقطاع الأعمال الهيكلية في المملكة تبلغ نحو 5.3 ترليون ريال سعودي في عام 2023م.
94	الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2024م.	الأنشطة النفطية تنمو بنسبة 4.3% وتقود الناتج المحلي الإجمالي للنمو بنسبة 2.8% خلال الربع الثالث من عام 2024م.
95	نشرة حسابات الأراضي في عام 2024م.	ارتفاع نسبة الأراضي المستخدمة لصون الوظائف البيئية في المملكة من 4.31% إلى18.02% في عام 2024م.
96	إحصاءات العمرة (الربع الثالث 2024م).	ارتفاع عدد المعتمرين بنسبة 35.0% في الربع الثالث لعام 2024م.
97	الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثالث لعام 2024م.	بلغت قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة 18.8 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2024م.
98	إحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية لعام 2023م.	ارتفاع عدد المراكز اللوجستية القائمة بنسبة 267% لعام 2023م.
99	نشرة إحصاءات الحج 2024م.	بلغ إجمالي عدد الحجاج 1,833,164 حاجًّا وحاجّة في عام 2024 /1445هـ.

م	الإصدار الإحصائي	أبرز المؤشرات خلال عام 2024م
100	نشرة الإحصاءات البيئية لعام 2023م.	ارتفاع مساحة المحميات البحرية في المملكة بنسبة 17.7% لعام 2023م.
101	نشرة التقديرات السكانية لعام 2024م.	إجمالي عدد سكان المملكة يتجاوز 35 مليون نسمة في منتصف عام 2024م.
102	نشرة إحصاءات الحالة الصحية 2024م.	97.4% من سكان المملكة (15 سنة فأكثر) قيَّموا حالتهم الصحية بشكل جيد وأعلى.
103	نشرة إحصاءات الخدمات 2023م.	72 مؤشرًا للخدمات مقدمة من 23 جهة حكومية وشبه حكومية وخاصة تُقدم خدماتها للمواطن والمقيم والزائر.
104	إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي في عام 2023م.	إيرادات القطاع غير الربحي في المملكة تبلغ 54.4 مليار ريال سعودي في عام 2023م.
105	نشرة حسابات الأراضي في عام 2023م.	بلغت مساحة المناطق المبنية في المملكة 4.7 مليون هكتار في عام 2023م.
106	حسابات الزراعة ومصائد الأسماك (المحاسبة البيئية الاقتصادية للزراعة ومصائد الأسماك) 2023م.	الإنتاج المحلي من الخضروات يوفر 80.6% من إجمالي احتياجات المملكة.
107	نشرة حسابات المياه لعام 2023م.	انخفاض استهلاك المياه الجوفية غير المتجددة في القطاع الزراعي بمقدار 7% في عام 2023م حيث بلغ 9,356 مليون م^3.
108	إحصاءات سوق العمل للربع الثالث عام 2024م.	معدل البطالة الإجمالي لسكان المملكة يبلغ 3.7% في الربع الثالث من عام 2024م.
109	نشرة إحصاءات صحة المرأة والرعاية الإنجابية 2024م.	99.6% من الولادات في المملكة خلال عام 2024م أشرف عليها أخصائيون صحيون مَهَرة.

أبرز الأعمال والإنجازات خلال عام 2024م

تضطلع الهيئة العامة للإحصاء بدورها الوطني الذي يخولها إياه تنظيم الهيئة الصادر من مجلس الوزراء بالقرار قم (11) بتاريخ 1437/1/13هـ الموافق 2015/10/26م، وتواصل الهيئة باستمرار القيام بتحسين وتطوير وزيادة أعمالها ومنتجاتها في جميع المجالات الإحصائية: الاقتصادية والاجتماعية والمكانية وإحصاءات الموارد؛ وذلك لتوفير احتياجات عملاء الهيئة داخل المملكة من البيانات والمؤشرات الإحصائية سواء من القطاعين الحكومي والخاص، أو من القطاع غير الربحي، أو من الأفراد والباحثين والأكاديميين وغيرهم من المهتمين بالشأن الإحصائي، بالإضافة إلى تلبية متطلبات المنظمات الإحصائية الإقليمية والدولية.

وخلال عام 2024م قامت الهيئة بتنفيذ الكثير من المشاريع الإحصائية على مستوى المسوح الميدانية وغيرها من المنتجات؛ لدعم صنّاع القرار وراسمي السياسات في المملكة بالبيانات الدقيقة الموثقة القائمة على جمع المعلومات ورصد المتغيرات في مختلف القطاعات، وتحديد درجة الالتزام برؤية السعودية 2030 ومبادراتها المختلفة، وقد نفَّذت الهيئة هذه المنتجات الإحصائية بما يحقق متطلبات العملاء ويتوافق مع المتطلبات الوطنية والإقليمية والمعايير الدولية، وقبل أن نتناول أبرز أعمال الهيئة نعرض فيما يلي أهم الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال هذا العام:

الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2024م:

نوع الأداة	الرقم	التاريخ	الموضوع	الأعمال التي تمت بشأنه	بيان حالة التنفيذ
برقية	55063	1445/07/27هـ	تعيين الأستاذة سارة بنت جماز السحيمي عضوًا في مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء، وتجديد عضوية الأستاذ ديفيد واين كالستش في مجلس الإدارة.	تم تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (606) وتاريخ 1445/07/25هـ.	مكتمل
برقية	58071	1445/08/09هـ	المعاملة المتعلقة بالتقرير السنوي لقياس التحول الرقمي لعام (2022م).	تم تأسيس وتفعيل مكتب البنية التحتية المؤسسية بالهيئة؛ لتطبيق الإجراءات المتعلقة بالتقرير السنوي لقياس التحول الرقمي لعام (2022م).	مستمر
برقية	66195	1445/09/11هـ	تعديل البند أولًا من قرار مجلس الوزراء رقم (179) الصادر حيال المهمات والخدمات التي تقدمها الجهات المشاركة في الحج والإشراف عليها.	تقوم الهيئة العامة للإحصاء بالمشاركة في أعمال الحج من خلال تقديم المعلومات الإحصائية بالعمل مع الجهات ذات العلاقة ووفق القرارات والأوامر الصادرة بهذا الشأن.	مستمر
برقية	66451	1445/09/13هـ	المعاملة المتعلقة بالتقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي 1444/1443هـ (2022م) وما أبدي بشأنه.	تعمل الهيئة العامة للإحصاء مع منظومة التعليم ومن ضمنها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على حصر المؤشرات ذات العلاقة، منها على سبيل المثال معدل المشاركة في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني. كما تم تطوير عدد من المسوح لتلبية الاحتياج من المؤشرات وتحقيق متطلبات الجهات المستفيدة، مثل إحصاءات التعليم والتدريب، والمهارات والتعلم.	مستمر
برقية	1917	1446/01/08هـ	برقية الديوان الملكي المشار فيها إلى التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1445/1444هـ (2023م).	تم رفع التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1445/1444هـ (2023م) ببرقية صاحب المعالي رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (25) وتاريخ 1446/01/08هـ.	مكتمل

مسارات العمل الإحصائي

01 مسار الإحصاءات الاقتصادية

قامت الهيئة خلال العام المالي 2024م ضمن مسار الإحصاءات الاقتصادية بمراجعة وتطوير منتجاتها الاقتصادية، وإطلاق مشاريع جديدة، وشمل ذلك إحصاءات الحسابات القومية، وإحصاءات الأعمال والتجارة الدولية والاستثمار، وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال تبني منهجيات حديثة، وتفعيل استخدام مصادر بيانات متنوعة، مع فهم عميق لمتطلبات الشركاء وأصحاب المصلحة، وقد تم التالي:

- العمل على تحديث سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي.
- تنفيذ المسح الاقتصادي الشامل وتحديث إطار المنشآت الاقتصادية.
- تطوير ونشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بسنة أساس (2021) وإضافة تفاصيل أكثر على مستوى الأنشطة الاقتصادية.
- قياس مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.
- تطوير منهجية مبتكرة لمؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات تربط فيما بين البيانات الضخمة وصور الأقمار الصناعية.
- تحسين طرق جمع بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتنويع مصادرها.
- العمل على دراسة منتجات اقتصادية جديدة، ومن المستهدف إطلاقها في 2025م.

ويشتمل مسار الإحصاءات الاقتصادية على أربعة مجالات هي:

1. أولًا: مجال إحصاءات الحسابات القومية.
2. ثانيًا: مجال إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية.
3. ثالثًا: مجال إحصاءات الأسعار.
4. رابعًا: مجال إحصاءات الاقتصاد الرقمي.

وفيما يلي نستعرض أهم الأعمال التي تم القيام بها في هذه المجالات الأربعة:

01 مجال إحصاءات الحسابات القومية

أهم منتجات إحصاءات الحسابات القومية هي:

01. التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي:

- **نبذة عن المنتج:**

عبارة عن إصدار مبكر لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي، ويتم إنتاجه خلال فترة (30 يومًا) من انتهاء الربع المرجعي، وقبل نشر البيانات ربع السنوية الفعلية، وذلك عندما تكون البيانات لا تزال غير مكتملة.

- **أهداف المنتج:**

يهدف المنتج إلى توفير تقديرات مبكرة عن اتجاهات نمو:
- الاقتصاد.
- الأنشطة النفطية.
- الأنشطة غير النفطية.
- الأنشطة الحكومية.

02. الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية ربع السنوية:

- **نبذة عن المنتج:**

عبارة عن تقديرات مفصلة وحديثة عن مؤشرات الحسابات القومية قصيرة المدى، تتضمن مجموعة من الجداول عن الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية، كما تتضمن أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي كالإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والإنفاق الاستهلاكي الخاص، والتكوين الرأسمالي، والصادرات والواردات، وذلك بالأسعار الجارية والحقيقية وبالتعديلات الموسمية. وينشر المنتج خلال (68 يومًا) من انتهاء الربع المرجعي، بما يتماشى مع متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) الصادر من صندوق النقد الدولي، والذي يُعدُّ تطبيقُه من أفضل المعايير والممارسات الدولية.

- **أهداف المنتج:**

يهدف المنتج إلى توفير تقديرات قصيرة المدى عن:
- حجم الاقتصاد.
- اتجاهات نمو الاقتصاد.

- المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد.
- أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

- **مشروع تحديث سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي:**

يُعدُّ تحديث سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي كل فترة محددة من الممارسات الدولية المتعارف عليها في مجال الحسابات القومية؛ وذلك بهدف قياس التحولات في هيكل الاقتصاد بشكل أكثر دقة، وإعداد التقديرات المستقبلية ومراجعة التقديرات الحالية، وتم تحديد سنة 2023 كسنة أساس للناتج المحلي الإجمالي، إذ توفَّرت فيها الخصائص المناسبة لتحديد سنة الأساس، حيث تمثل فترة من الاستقرار بعد التعافي من جائحة كوفيد - 19، وتم خلالها تنفيذ تحسينات إحصائية رئيسة، بما في ذلك استكمال المسوح الاقتصادية الشاملة، وتطوير طرق جمع البيانات المحسنة التي توفر صورة أكثر دقة عن الأنشطة الاقتصادية في المملكة.

03. نشرة الحسابات القومية السنوية:

- **نبذة عن المنتج:**

عبارة عن مؤشرات تقدم صورة كاملة للاقتصاد السعودي، وتتألف من مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي، والجداول التي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا، تتضمن مجموعة الحسابات الجارية حسب القطاعات (قطاع المشروعات غير المالية، وقطاع المشروعات المالية، وقطاع الحكومة العامة، وقطاع الأسر المعيشية، وقطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، وقطاع بقية العالم) وفق تسلسلها في نظام الحسابات القومية بالإضافة إلى حساب رأس المال، وتشمل هذه الحسابات كلًا من: حساب الإنتاج، وحساب توليد الدخل، وحساب تخصيص الدخل الأولي، وحساب التوزيع الثانوي للدخل، وحساب إعادة توزيع الدخل العيني، وحساب استخدام الدخل، وحساب رأس المال.

04. جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات:

- **نبذة عن المنتج:**

توفر جداول العرض والاستخدام صورة متكاملة ومتسقة للاقتصاد من حيث الأنشطة الاقتصادية والمنتجات، ليصبح بالإمكان استخدام هذه البيانات من أجل قياس المجاميع الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي وفق طرق قياسه الثلاث:

1. طريقة الإنتاج. 2. طريقة الإنفاق. 3. طريقة الدخل.

84	85
منتج	نشاط

والتي توضح التوازن فيما بين جانب العرض للسلع والخدمات، وكيفية استخدام تلك المنتجات كمدخلات وسيطة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وحجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، بالإضافة إلى تكوينات رأس المال وحجم الصادرات. وتستخدم منهجية التدفق السلعي لإجراء التوازنات بين جانبي العرض والاستخدام، وكذلك لتقدير وسد بعض الفجوات في البيانات بين جانبي العرض والطلب.

كما توضح جداول المدخلات والمخرجات علاقات التشابك داخل الاقتصاد الوطني، والعلاقات التبادلية بين مختلف الأنشطة، حيث يستخدم كلّ نشاطٍ منتجاتِ الأنشطة الأخرى كاستهلاك وسيط أو تكوين رأسمالي ثابت، في حين قد تُستخدم منتجات هذا النشاط كاستخدامات وسيطة أو رأسمالية في أنشطة أخرى.

- **أهداف المنتج:**

1. أداة لوضع البرامج الاقتصادية ورسم السياسات.
2. تمثل إطارًا محاسبيًا لتقدير البيانات المتوقعة لجداول العرض والاستخدام للعام التالي، اعتمادًا على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتطور المتغيرات الاقتصادية.
3. تعد من أهم الأدوات المستخدمة لفهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما توضح علاقات التشابك داخل الاقتصاد الوطني والعلاقات التبادلية بين مختلف الأنشطة.
4. تساعد جداول المدخلات والمخرجات في إعداد محاكاة لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

02 مجال إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية

وأهم منتجات إحصاءات الأعمال والاستثمار والتجارة الدولية ما يلي:

01. الرقم القياسي للإنتاج الصناعي:

- **نبذة عن المنتج:**

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي هو منتج يتم نشره بدورية إصدار شهرية بما يتماشى مع متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) الصادر من صندوق النقد الدولي، وتم في عام 2024م إصدار المنتج بمنهجية محدّثة شملت جميع مراحل العمل الإحصائي، بدءًا من مرحلة تصميم الاستبيان، وتكوين الإطار العام للمسح، وتحديث سنة الأساس، مرورًا بأسلوب المعاينة، ثم جمع البيانات، وتحليلها، ونتج عنها إضافة مزيد من التفاصيل على مستوى الأنشطة الاقتصادية الفرعية للصناعة التحويلية، وتوفير مؤشر الرقم القياسي للأنشطة الاقتصادية الرئيسة حسب (الأنشطة النفطية وغير النفطية).

- **أهداف المنتج:**

- إعداد مؤشرات قصيرة المدى تساعد في معرفة التغييرات في كميات إنتاج القطاع الصناعي.
- تلبية احتياجات الجهات الحكومية والباحثين عن الإحصاءات والمعلومات الإحصائية حول الإنتاج الصناعي في المملكة.
- استخدام هذه الإحصاءات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية، والدولية، وإجراء الدراسات، والتحليلات.

02. مشروع إحصاءات المسح الاقتصادي الشامل:

- **نبذة عن المشروع:**

تم إنجاز المسح الاقتصادي الشامل من خلال مرحلتين خلال عام 2024م، حيث استهدف في مرحلته الأولى الوصول لجميع المنشآت في قطاع الأعمال، وجمع البيانات التعريفية للمنشآت، وتحديث سجل الأعمال الإحصائي.

وفي مرحلته الثانية تم العمل على جمع البيانات الاقتصادية التفصيلية من خلال عينة ممثّلة لمنشآت قطاع الأعمال، بهدف إنتاج مؤشرات إحصائية اقتصادية شاملة توضح التغيرات في الهيكل الاقتصادي لمنشآت قطاع الأعمال وتشمل: الإيرادات والنفقات التشغيلية، وتعويضات المشتغلين، والتكوينات الرأسمالية، وبمستويات أكثر تفصيلا للأنشطة الاقتصادية لأول مرة على مستوى الحد الرابع من التصنيف الصناعي للأنشطة الاقتصادية (ISIC.4).

- **أهداف المشروع:**

- تكوين إطار إحصائي حديث لمنشآت قطاع الأعمال.
- توفير مؤشرات إحصائية اقتصادية توضح هيكل الأداء الاقتصادي لمنشآت قطاع الأعمال.
- المساهمة في تحديث سنة الأساس لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

03. إحصاءات الأعمال الهيكلية:

- **نبذة عن المنتج:**

يُعد منتج إحصاءات الأعمال الهيكلية من أهم الإحصاءات الاقتصادية التي تقوم بتنفيذها الهيئة بوتيرة سنوية، حيث يوفر أبرز المؤشرات الاقتصادية للهيكل الاقتصادي لقطاع الأعمال، وتتركز أهدافه في توفير إحصاءات عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية وهيكلية قطاع الاعمال بالمملكة، وتتمثل هذه الإحصاءات في عدد المشتغلين وتعويضاتهم، والنفقات والإيرادات، بالإضافة إلى تكوين راس المال الثابت.

- **أهداف المنتج:**

- التعرف على هيكل قطاع الأعمال حسب الأنشطة الاقتصادية وأحجام المنشآت.
- توفير بيانات عن الأنشطة الاقتصادية لإعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة معدلات النمو لكل نشاط اقتصادي.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.
- التعرف على حجم مشاركة كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية، ومعرفة الأهمية النسبية لكل نشاط.

04. إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- **نبذة عن المنتج:**

إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة منتج قائم، ويتم إنتاجه بوتيرة سنوية، ويعكس أداء وهيكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تمت الاستفادة من الإطار الإحصائي الحديث لمنشآت قطاع الأعمال في تطوير مؤشرات إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونشر إحصاءات على مستويات أكثر تفصيلًا، ولأول مرة على مستوى الحد الثاني من التصنيف الصناعي (ISIC.4) وبحسب فئة حجم المنشأة.

- **أهداف المنتج:**

- قياس مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير بيانات تساعد في معرفة هيكلة ومعدلات نمو واستمرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة لكل نشاط اقتصادي

05. إحصاءات البحث والتطوير:

- **نبذة عن المنتج:**

يتم إنتاج (إحصاءات البحث والتطوير) بوتيرة سنوية، ويوفر بيانات ومؤشرات إحصائية عن البحث والتطوير في المملكة العربية السعودية، وحجم الإنفاق عليه حسب القطاعات وأعداد الباحثين والمشتغلين في مجالات البحث والتطوير.

- **أهداف المنتج:**

تهدف إحصاءات البحث والتطوير إلى التعرف على:
- حجم الإنفاق على البحث والتطوير.
- أعداد الباحثين في مجال البحث والتطوير.
- حجم المشتغلين في مجال البحث والتطوير.

06. إحصاءات التجارة الدولية للسلع:

- **نبذة عن المنتج:**

توفر (إحصاءات التجارة الدولية للسلع) بيانات إحصائية عن حجم وقيمة البضائع والسلع التي تم تصديرها أو استيرادها، والتي تقيس حجم الفائض أو العجز في الميزان التجاري السلعي للمملكة العربية السعودية، ويتم إصدار هذا المنتج بوتيرة شهرية، وبما يتماشى مع متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) الصادر من صندوق النقد الدولي، وعملت الهيئة في عام 2024م على تطوير منهجية الأرقام القياسية لإحصاءات التجارة الدولية، وتحديث سنة الأساس لها.

- **أهداف المنتج:**

- رصد حركة التبادل التجاري الدولي فيما بين المملكة العربية السعودية وباقي دول العالم.
- توفير بيانات الصادرات والواردات للسلع حسب تصنيف النظام المنسق (HS).
- توفير بيانات التجارة الدولية على مستوى السلع والدول.
- توفير بيانات التجارة الدولية للسلع لأغراض المقارنات الإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.

07. إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **نبذة عن المنتج:**

تم تطوير هذا المنتج بالتعاون مع وزارة الاستثمار والبنك المركزي السعودي، من خلال تبني منهجية حديثة تعتمد على التكامل فيما بين القوائم المالية السنوية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر ومسوح الاستثمار الأجنبي المباشر ربع السنوية، ويهدف إلى توفير مؤشرات إحصائية في التوقيت المناسب حول الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وذلك بوتيرة ربع سنوية وسنوية، وتتضمن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المؤشرات تشمل إجمالي التدفقات الداخلة إلى الاقتصاد السعودي، والخارجة منه، وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتماشى مع الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، حيث تم نشر مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية وفقًا للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، وكذلك وفقًا للدول، بالإضافة إلى نشر مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة ربع سنوية كإحصاءات قصيرة المدى، والتي من شأنها مساعدة المستثمرين في صنع واتخاذ القرارات الاستثمارية.

- **أهداف المنتج:**

- دعم صُنَّاع القرار من خلال تقديم بيانات دقيقة وشاملة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة.
- توفير إحصاءات موثوقة تتماشى مع المعايير الدولية، مما يزيد من ثقة المستثمرين.
- تشجيع الاستثمارات من خلال تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مدروسة بناءً على مؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي.

08. إحصاءات القطاع غير الربحي:

- **نبذة عن المنتج:**

تم تطوير منتج إحصاءات القطاع غير الربحي ليتم إصداره بدورية سنوية، ويستهدف توفير إحصاءات عن أنشطة المنظمات غير الربحية في المملكة، سواء كانت حكومية أو عامة أو خاصة، فضلًا عن التعرف على هيكلية القطاع غير الربحي، من خلال مؤشرات تفصيلية على مستوى تصنيف منظمات هذا القطاع، وقياس اتجاهات نموه والتغييرات السنوية التي تحدث فيه. وقد شهدت إحصاءات القطاع غير الربحي - الذي انطلق لأول مرة في عام 2018م - تطورات متسارعة في المنهجية والتصنيف، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى للمسح. تزامنا مع اعتماد المنهجية المحدَّثة لحساب الحساب الفرعي للقطاع غير الربحي، وتبني تصنيف جديد للمنظمات التي لا تهدف للربح. ونتيجة لهذه التطورات توسَّع نطاق المسح ليشمل قطاعات أكثر مثل الهيئات المهنية والجامعات وغيرها من الأشكال التي توجد عليها الكيانات غير الربحية الأخرى.

- **أهداف المنتج:**

- معرفة أوجه الإنفاق في القطاع غير الربحي.
- التعرف على حجم المشتغلين في القطاع غير الربحي.
- معرفة نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي.

09. إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات:

- **نبذة عن المنتج:**

هو منتج جديد يهدف إلى توفير إحصاءات عن التجارة الدولية في الخدمات المستوردة والمصدرة، وقد تم تنفيذ مسح سنوي، ومسوح أخرى ربع سنوية لتغطية فجوة بيانات التجارة الدولية للخدمات وفق منهجية مُحَدَّثة ومنسجمة مع المعايير والممارسات الدولية.

- **أهداف المنتج:**

- توفير بيانات تساعد في معرفة حجم التبادل التجاري في الخدمات فيما بين المملكة العربية السعودية وباقي دول العالم.
- توفير بيانات أساسية لاحتساب إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.

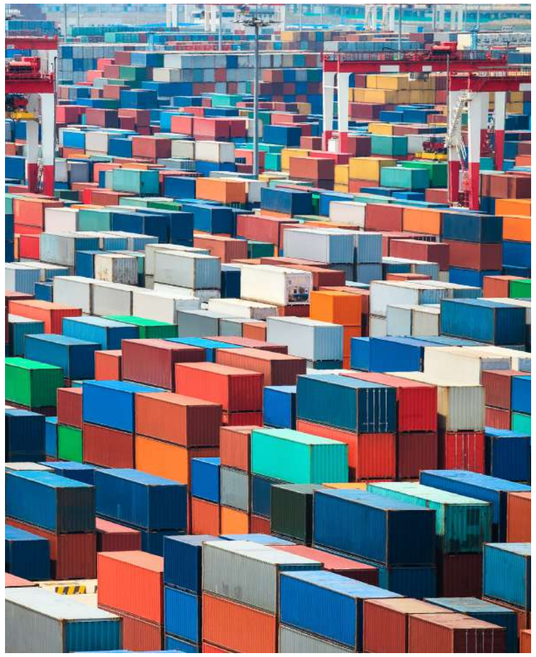

منتجات تحت التطوير:

مشروع: إحصاءات الأعمال قصيرة المدى:

- **نبذة عن المشروع:**

يعد منتج إحصاءات الأعمال قصيرة المدى من الإحصاءات الاقتصادية التي تهتم بقياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة على المدى القصير، ويستهدف جميع الأنشطة الاقتصادية للمنشآت العاملة في القطاعين العام والخاص، والقطاع غير الهادف للربح. ويتم العمل على تطوير هذا المنتج، وتحسين وتيرة إنتاجه من ربع سنوي إلى شهري لتتوافق مع متطلبات المستخدمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وتوفير مؤشرات اقتصادية بوتيرة سريعة عن الإيرادات التشغيلية، وعدد المشتغلين، والتعويضات المدفوعة لهم، وإضافة مصادر بيانات سجليَّة تعكس التغيرات الحاصلة في قطاع الأعمال من واقع السجلات الإدارية للمنشآت (مثل: تسجيلات الأعمال الجديدة، وإعلانات الإفلاس، وتصاريح البناء، وإجمالي مساحة الأرض)، وفي عام 2024م تم العمل على جمع البيانات المطلوبة، وتقييم النتائج الأولية.

مشروع: إحصاءات ثقة الأعمال:

- **نبذة عن المشروع:**

يهدف منتج (إحصاءات ثقة الأعمال) إلى قياس التطورات المستقبلية المتوقعة في القطاع الخاص، حيث يتم جمع البيانات من خلال استمارة إلكترونية تحتوي على مجموعة من الأسئلة الاستطلاعية التي تعكس آراء المنتجين حول الأوضاع الراهنة وتوقعاتهم المستقبلية، وأطلق المؤشر في عام 2022م ليكون مسحًا يصدر بوتيرة ربع سنوية، ثم طُوِّر ليصدر بوتيرة شهرية، وأضيفت للمسح مؤشرات مُعدَّلة موسميًّا لا تحتوي على آثار موسمية، ولا على أثر لأيام العمل؛ وذلك بهدف توفير رؤى أكثر اتساقًا حول الوضع الاقتصادي العام.

مشروع: إحصاءات التشييد والبناء:

- **نبذة عن المشروع:**

يستهدف منتج إحصاءات التشييد والبناء المنشآت العاملة في أنشطة البناء والتشييد، ويسعى إلى تقديم مؤشرات إحصائية تفصيلية حول الأنشطة الفرعية للتشييد والبناء، وتشمل: أنشطة تشييد المباني الهندسية المدنية، وأنشطة التشييد المتخصصة، وتوفير إحصاءات عن الإيرادات، والنفقات التشغيلية، وتعويضات المشتغلين في القطاع. كما يهدف إلى توفير إحصاءات دقيقة عن حجم المشاريع الإنشائية المنفَّذة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأبعاد المختلفة التي تغطي جوانب متنوعة، بما في ذلك نوع العمل (إنشاءات جديدة، وصيانة رأسمالية، وصيانة جارية) ونوع المشروع (سكني، أو غير سكني، وإنشاءات الهندسة المدنية) وغيرها من المؤشرات التي تُسهم في توضيح ملامح واتجاهات القطاع بشكل شامل، حيث تستهدف الهيئة إنتاجه بوتيرة سنوية.

منتجات يجري العمل على دراستها لإطلاقها في عام 2025م:

مشروع: إحصاءات ديموغرافيا الأعمال:

- **نبذة عن المشروع:**

مشروع (إحصاءات ديموغرافيا الأعمال) هو منتج جديد يوفر بيانات ومؤشرات إحصائية توضح خصائص وديموغرافية منشآت قطاع الأعمال (عدد المنشآت النشطة، والجديدة، والمنشآت المغلقة)، وقد تم العمل على تطوير المنتج من خلال دراسة المنهجيات المتبعة ومقارنتها مع أفضل الممارسات والتجارب الدولية وتحديد الفجوة بين مخرجات المنتج ومخرجات الدول المتقدمة إحصائيًّا، والمواءمة مع الجهات ذات العلاقة للخروج بمنتج إحصائي يُلبي متطلبات الشركاء والمستفيدين.

مشروع: إحصاءات الوظائف الشاغرة:

- **نبذة عن المشروع:**

هو منتج إحصائي جديد يهدف إلى توفير بيانات دقيقة عن الوظائف الشاغرة، ويقيس معدلاتها بحسب الأنشطة الاقتصادية، وسوف تصدره الهيئة لمنشآت قطاع الأعمال الخاصة بوتيرة إنتاج ربع سنوية.

مشروع: إحصاءات الاستثمار المحلي المباشر:

- **نبذة عن المشروع:**

هو منتج إحصائي جديد يهدف إلى قياس تدفقات رؤوس الأموال المحلية نحو الشركات المقيمة في الاقتصاد السعودي، ويقيس حجم الاستثمار المحلي، لمنشآت قطاع الأعمال الخاصة.

03 مجال إحصاءات الأسعار

01. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

- **نبذة عن المنتج:**

يهدف الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى قياس متوسط التغيرات في أسعار سلة محددة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، حيث تم تكوين سلة السلع والخدمات بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م، والتي شملت 490 بندًا، ويغطي المنتج حاليًّا ست عشرة مدينة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف)، ويصدر بوتيرة شهرية، وبما يتماشى مع متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS). وفي إطار حرص الهيئة العامة للإحصاء على تطوير وتحسين طرق جمع بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتنويع مصادرها بناءً على أفضل الممارسات الدولية، فقد عملت على تطوير خطة عملية لتحديث أوزان السلة، وزيادة شمول تغطية بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال العمل وفق الآتي:

تحديث أوزان سلة المستهلك:

- استنادًا إلى نتائج مسح الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسرة لعام 2023م.
- الاعتماد على مصادر إضافية مكملة مثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي.
- استخدام بيانات منصة إيجار، وبيانات سجلية من عدة جهات حكومية، مثل البنك المركزي السعودي، ووزارات: الداخلية، والطاقة، والتعليم، والصحة.

توسيع تغطية المؤشر:

- تحديد مواقع متاجر التجزئة باستخدام تقنيات حديثة مثل تقنية خرائط جوجل.
- زيادة عدد المتاجر المرصودة إلى 82,000 متجر مقارنة بـ 32,000 متجر سابقًا.
- رفع عدد نقاط البيع المشمولة في المسح إلى 14,000 نقطة بيع مقارنة بـ 8,700 نقطة بيع سابقًا.

تنوع مصادر البيانات وتحسين جودتها ودقتها:

- زيادة عدد التسعيرات المرصودة إلى 99,000 تسعيرة مقارنة بـ 40,000 تسعيرة في السابق.
- الاستفادة من بيانات الماسح الضوئي لشركات التجزئة الكبرى.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير عملية جمع البيانات والاستفادة من مصادر حديثة مثل واجهات برمجة التطبيقات (API) لتغطية أسعار تذاكر الطيران والفنادق.. وغيرها.
- تعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية لتبادل بيانات الأسعار، من خلال التعاون مع جهات مثل وزارة التعليم، والبنك المركزي السعودي، وهيئة التأمين، وهيئة الغذاء والدواء؛ وذلك لرفع دقة البيانات وتحسين موثوقيتها.

تحديث تصنيف السلة:

- اعتماد أحدث نسخة من التصنيف الدولي للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP 2018).
- زيادة عدد بنود السلة إلى 582 بندًا بدلًا من 490 بندًا سابقًا، وفقًا لنمط سلوك المستهلك وتفضيلاته.

التوسع الجغرافي في تغطية المؤشر:

- زيادة عدد المدن المشمولة في المسح من 16 مدينة إلى 23 مدينة.
- للمرة الأولى، سيتم نشر المؤشر على مستوى المناطق الإدارية بدلًا من الاقتصار على 16 مدينة فقط.

- **أهداف المنتج:**

- رصد ومتابعة التغير في أسعار السلع والخدمات: ويُعدُّ ذلك من أبرز أهداف مؤشر التضخم؛ مما يساعد الحكومات والبنوك المركزية على تقييم الاستقرار الاقتصادي.
- توجيه السياسات الاقتصادية: يُعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مرجعًا لمتخذي القرار وراسمي السياسات في تحديد استراتيجيات التحكم في التضخم، واتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات المالية والسياسات النقدية.

- توجيه مواطن الدعم: يُستخدم خلال مراجعة مستويات الدخل والأجور والعقود مثل المعاشات التقاعدية ومواطن الدعم الحكومي، بما يسهم في حماية القوة الشرائية للأفراد، ويعزز من نمو الاقتصاد.
- تقييم مستويات المعيشة: يُساعد في فهم التغيرات التي تحدث في مستويات المعيشة، وتؤثر على جودة الحياة في المجتمع.
- إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية: يستخدم مؤشر التضخم في إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية لقياس التغيرات في مستوى الأسعار، وتحليل الفروق التضخمية بين الأسواق.

02. الرقم القياسي لأسعار العقارات:

- **نبذة عن المنتج:**

يهدف الرقم القياسي لأسعار العقارات إلى قياس التغير في حركة أسعار العقارات في السوق السعودي، مثل المنازل والشقق والأراضي مع مرور الزمن؛ لتقديم صورة واضحة عن الاتجاهات السعرية في سوق العقارات، مما يساعد في تقييم وتحليل أداء السوق العقارية بالاستناد إلى بيانات قيمة الصفقات العقارية من وزارة العدل، ومن الهيئة العامة للعقار، ويصدر بوتيرة ربع سنوية، وعلى مستوى 13 منطقة إدارية، ويكون مفصلًا بحسب مكونات القطاعات العقارية (السكنية، والتجارية، والزراعية). وقد تم خلال عام 2024م العمل على تطوير المنتج من خلال تحديث سنة الأساس، وزيادة شمول تغطية البيانات، وتطبيق منهجية مُبتكرة نوضحها كالتالي:

- المواءمة مع الجهات المشرفة على القطاع العقاري لضمان توافق التصنيفات المستخدمة في المؤشر مع الأنظمة واللوائح العقارية الحديثة.
- تحديث سنة الأساس المستخدمة في الرقم القياسي لأسعار العقارات لتكون عام (2023م)، وتحديث أوزان أصناف العقارات، والتي تتيح قراءات حديثة أكثر دقة عن الرقم القياسي لأسعار العقارات.
- توسيع نطاق التغطية الجغرافية للمؤشر ليشمل مناطق أوسع، مما يعكس تمثيلًا أكبر للمناطق الإدارية.
- تطوير أسلوب معالجة البيانات والتصنيف العقاري باستخدام طريقة مبتكرة لمعالجة بيانات الصفقات العقارية تتيح تصنيف القطاعات والأنواع العقارية بناءً على خوارزميات تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي الجغرافي، بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات الضخمة التي ساهمت في تحسين دقة الأوزان المخصصة لكل صنف عقاري، وضمان دقة المؤشر بشكل عام لتقديم صورة أكثر واقعية.

- **أهداف المنتج:**

- توفير مؤشرات إحصائية عقارية متطورة تقيس أداء السوق العقارية في المملكة، وتساهم في تحليله.
- توجيه السياسات الحكومية المتعلقة بدعم الإسكان، ودعم اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاعتماد على المؤشرات العقارية.
- الوفاء بالمتطلبات المحلية والإقليمية والدولية.

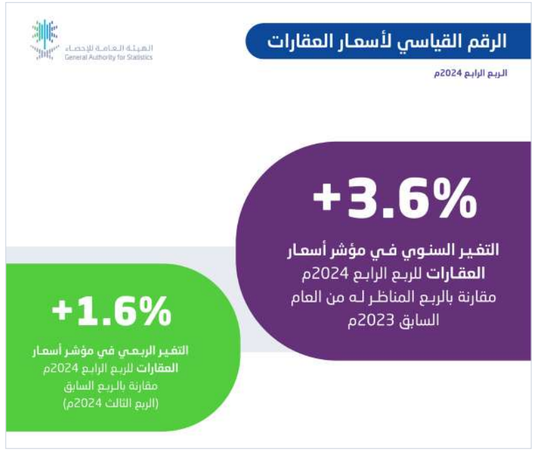

03. متوسطات أسعار السلع والخدمات:

• نبذة عن المنتج:

هو منتج إحصائي يستخدم في قياس متوسطات أسعار مجموعة من السلع والخدمات في السوق السعودية لتقديم لمحة شاملة عن تكاليف المعيشة، وتقييم التغيرات في الأسعار مع مرور الزمن. وفق منهجية إحصائية تتبع ضوابط وقيود خاصة تتسم بالشمولية والمرونة والجودة التي تعكس حركة الأسعار والعوامل المؤثرة فيها، وتتكون سلة الأسعار التي يقيسها من 170 سلعة، ويغطي المنتج حاليًا ست عشرة مدينة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف)، ويُصدر المنتج بوتيرة شهرية.

• أهداف المنتج:

- قياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها المستهلك.
- توفير بيانات أسعار السلع الرئيسة المتعلقة ببناء المساكن، مثل: (الحديد، والكيابل، والإسمنت، والأخشاب، والخرسانة الجاهزة).
- يمكن الاعتماد عليها في التحليلات الاقتصادية والإحصائية الخاصة بتحركات الأسعار والتنبؤات المستقبلية له خلال فترات زمنية مختلفة.

المؤشر	قيمة المؤشر
الأغذية والمشروبات	92
التبغ	1
الملابس	10
السلع الإنشائية	38
المنظفات	4
الصحة	3
صيانة وإصلاح معدات النقل الشخصية	2
الأعلاف والحيوانات الحية	14
الفنادق والشقق المفروشة	2
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	4
الإجمالي	**170**

04. الرقم القياسي لأسعار الجملة:

• نبذة عن المنتج:

منتج إحصائي يهدف إلى قياس نسبة التغير في أسعار السلع المنتجة محلياً والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) ما بين فترتين زمنيتين مختلفتين مع مرور الزمن، ويتم جمع أسعار السلع الداخلة في حسابه من أربع مدن هي (الرياض وجدة والدمام والخبر). ويُنتج بوتيرة شهرية، وبما يتماشى مع متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS).

• أهداف المنتج:

- رصد ومتابعة التغير في أسعار الجملة للسلع.
- تمكين إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.

منتجات تحت التطوير:

مشروع: الرقم القياسي لأسعار المنتجين:

- **نبذة عن المنتج:**

هو أحد المنتجات الجديدة التي تسعى الهيئة إلى إطلاقها في عام 2025م، ويهدف إلى رصد نسبة التغير في أسعار السلع المنتجة محليًّا في خطوط الإنتاج (من باب المصنع)، ويقيس التغيرات في الأسعار بين فترتين زمنيتين مختلفتين (فترة الأساس وفترة المقارنة)، وقد اعتُمدت سنة 2023م كسنة أساس للمقارنة، ويتم توفير بيانات الرقم القياسي لأسعار المنتجين من خلال مسح إحصائي حسب التصنيف الصناعي الدولي (ISIC.4) لأنشطة (التعدين واستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها)، وتوفير بيانات الرقم القياسي لأسعار المنتجين حسب التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) والذي يتعلق بمنتجات (الركازات والمعادن، والكهرباء والماء والغاز، والمنتجات الغذائية والمشروبات، والمنسوجات والملابس، والمنتجات الجلدية، والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات، والسلع الأخرى القابلة للنقل).

- **أهداف المنتج:**

- رصد ومتابعة التغير في أسعار السلع المنتجة محليًّا.
- توفير قاعدة بيانات لأسعار السلع المنتجة محليًّا.

مشروع: الرقم القياسي لتكاليف البناء:

- **نبذة عن المنتج:**

هو أحد المنتجات الجديدة التي تسعى الهيئة إلى إطلاقها في عام 2025م، ويهدف إلى قياس وتحليل نسب التغير في مدخلات بناء المباني السكنية وغير السكنية، مما يُتيح تتبُّع التطورات السعرية لعدد من السلع الأساسية في قطاع الإنشاءات على مستوى المشاريع. ويعتمد المؤشر على سنة الأساس 2023م، ويستند إلى إطار المنشآت الاقتصادية لتحديد القيم المضافة للأنشطة المستهدفة، وذلك من خلال الاستفادة من بيانات شركات المقاولات والمنشآت ذات العلاقة، ويُعد هذا المنتج أداة حيوية لدعم أصحاب القرار، والمستثمرين، والجهات التنظيمية في فهم سوق البناء والتخطيط الاستراتيجي للمشاريع المستقبلية. ويتم تنفيذه من خلال مسح ميداني، تُجمع فيه بيانات بنود سلة أسعار تكاليف البناء، ويشمل جميع مناطق المملكة الثلاث عشرة.

- **أهداف المنتج:**

- رصد ومتابعة التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات الداخلة في تكاليف إنشاء المباني، سواء سكنية أو غير سكنية.
- التعرف على حجم الطلب على مواد البناء والذي يعكسه ارتفاع أو انخفاض أسعار تلك المواد.

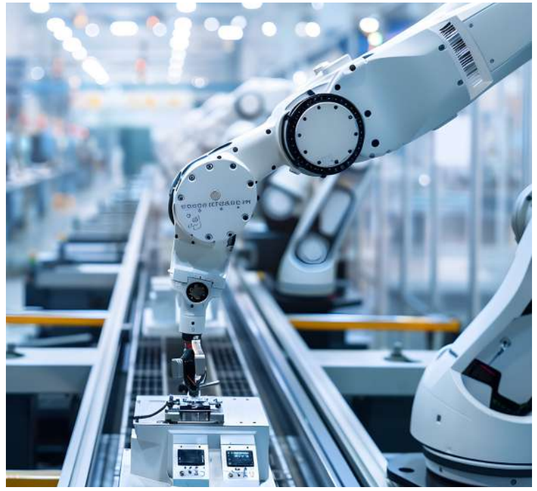

منتجات يجري العمل على دراستها لإطلاقها في عام 2025م:

مشروع: تعادل القوة الشرائية:

- **نبذة عن المنتج:**

هو مقياس اقتصادي يُستخدم لمقارنة القوة الشرائية بين المناطق، ويعتمد على قياس تكلفة مجموعة محددة من السلع والخدمات في أسواق مختلفة بهدف تحديد مستويات المعيشة والاختلافات الاقتصادية بين المناطق، ويسهم هذا المؤشر في قياس مستويات المعيشة بين المناطق المختلفة، وتوجيه السياسات الاقتصادية من خلال تقديم بيانات دقيقة لراسمي السياسات.

مشروع: منتج التضخم الأساسي:

- **نبذة عن المنتج:**

يَستَبْعِد منتجُ التضخم الأساسي المكوِّناتِ المتقلِّبة، والتي يُنظر إليها غالبًا (وإن لم يكن حصريًا) على أنها أسعار الغذاء والطاقة، في المقابل هناك العديد من المنهجيات التي تَستثني السلعَ غير المستقرة بشكل خاص، لتسهيل رؤية التضخم الأساسي، ومعظم هذه النماذج تَستخدم التضخم الأساسي الكلي للتنبؤ بالتضخم الإجمالي، بدلًا من النظر بشكل منفصل إلى التوقعات التضخُّمِيَّة للخدمات الأساسية، وكذلك للسلع الأساسية، وبشكل آخر هناك نماذج قائمة على تقسيم التضخم إلى تضخم السلع، وتضخم الخدمات.

مشروع: مؤشر الإيجارات:

- **نبذة عن المنتج:**

هو منتج إحصائي يستهدف تركيب أرقام قياسية لأسعار الإيجارات التي يمكن الاتفاق عليها في عقد الإيجار للعقارات السكنية والتجارية بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الموصى بها، مما يوفر صورة دقيقة حول اتجاهات أسعار الإيجارات، في المملكة العربية السعودية.

04 مجال إحصاءات الاقتصاد الرقمي

01. الاقتصاد الرقمي:

- **نبذة عن المنتج:**

إحصاءات الاقتصاد الرقمي هو منتج إحصائي جديد تم نشر نتائجه لأول مرة في الربع الأول من عام 2024م، إدراكًا من الهيئة لأهمية هذا الاقتصاد وأدواته وتقنياته الحديثة، حيث شهدت المجتمعات في جميع أنحاء العالم تحولًا جذريًا في ضوء التطور السريع للتقنيات الحديثة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحول العمليات والأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى أنشطة وعمليات اقتصادية رقمية، ومن هنا تنبع أهمية الحاجة إلى توفير مؤشرات تقيس مدى تأثير ومساهمة أنشطة الاقتصاد الرقمي من خلال دراسة مجموعة واسعة من المنشآت والأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعًا وخدماتٍ تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات، وكذلك الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم التقنية لتعزيز عملياتها الإنتاجية بشكل كبير، وقد تم العمل على توفير المؤشرات ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية تلبيةً لمتطلبات المنظمات والجهات المحلية والإقليمية والدولية المعنيَّة بهذا المجال.

- **أهداف المنتج:**

- توفير بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة عن الاقتصاد الرقمي، مما يدعم صنّاع القرار وراسمي السياسات، ويساعدهم في وضع استراتيجيات موثوقة بناءً على هذه البيانات لإجراء دراسات وبحوث حول الاقتصاد الرقمي.
- دعم البحث العلمي من خلال تزويد الباحثين والدارسين والمهتمين بالبيانات الإحصائية اللازمة لإجراء الدراسات والبحوث التي تساهم في تعزيز وتطوير الاقتصاد الرقمي في المملكة.
- تمكين إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية حول الاقتصاد الرقمي.

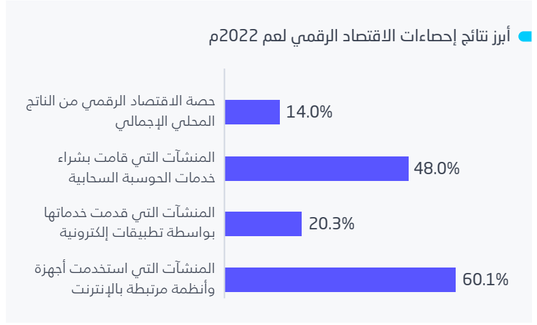

02. نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت:

- **نبذة عن المنتج:**

أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات محورًا أساسيًّا في تعزيز الكفاءة داخل المنشآت حيث يشهد هذا القطاع تطورًا متسارعًا في السنوات الأخيرة، مما أسهم في انتشار الخدمات وتنوعها على المستويين المحلي والدولي. وفي ظل هذا التقدم، أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات محورًا أساسيًّا للتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها أحد أهم مؤشرات تطور الدول وازدهارها. ويوفِّرُ مسحُ نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت صورةً شاملةً عن مدى انتشار وتبني التقنية في المنشآت بحسب أحجامها وقطاعاتها المختلفة، بالإضافة إلى أن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المنشآت - وتوظيف هذا الاستخدام بشكل مثالي - يُسهم في تعزيز الاقتصاد ودعم الابتكار. وانطلاقًا من أهمية هذه التقنيات، أصبح توفير بيانات وإحصاءات دقيقة حول نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت ضرورة من خلال مسوح إحصائية تُنفَّذ وفق المعايير العالمية المتفق عليها.

- **أهداف المنتج:**

- توفير بيانات ومؤشرات دقيقة عن نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المنشآت، مما يساعد صانعي القرار في وضع استراتيجيات موثوقة بناءً على هذه البيانات لإجراء دراسات وبحوث حول نشاط تقنية المعلومات والاتصالات.
- دعم البحث العلمي من خلال تزويد الباحثين والدارسين والمهتمين بالبيانات الإحصائية اللازمة لإجراء الدراسات والبحوث التي تسهم في تعزيز وتطوير نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المنشآت بالمملكة.
- تمكين إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية حول نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المنشآت.

03. نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد:

- **نبذة عن المنتج:**

في عصر التقدم السريع في مجالات التقنية أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات عنصرًا أساسيًّا في حياة الأسر والأفراد، حيث تؤثر على مجالات متعددة اقتصادية واجتماعية، وهنا يأتي دور مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات حيث يُعدُّ أداةً مهمةً لفهم مدى استفادة الأسر والأفراد من هذه التقنيات، وتحديد مستوى توفرها واستخدامها. مما يدعم وضع سياسات فعَّالة لتطوير البنية التقنية التحتية، وتحقيق ما يُعرف بالعدالة الرقمية، وتُعد نتائج هذا المسح أساسًا مُهمًّا لتطويرِ السياسات الوطنية، وتعزيز البنية التحتية التقنية، لتمكين الأفراد من مواكبة التحول الرقمي العالمي.

- **أهداف المنتج:**

- توفير بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة عن نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد، تدعم صناع القرار وراسمي السياسات، وتساعدهم في وضع استراتيجيات وخطط موثوقة لتطوير تقنية المعلومات والاتصالات.
- دعم البحث العلمي من خلال تزويد الباحثين والدارسين والمهتمين بالبيانات الإحصائية اللازمة لإجراء الدراسات والبحوث التي تساهم في تعزيز وتطوير نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد في المملكة العربية السعودية.
- تمكين إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية حول نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد.

02 مسار الإحصاءات الاجتماعية

على صعيد مسار الإحصاءات الاجتماعية قامت الهيئة خلال العام المالي 2024م بالكثير من الأعمال المهمة كتطوير ومراجعة منتجاتها الاجتماعية، وإطلاق مشاريع ومبادرات جديدة، عبر تبني منهجيات حديثة، وتفعيل استخدام مصادر بيانات متنوعة، ويشتمل مسار الإحصاءات الاجتماعية على المجالات الأربعة الرئيسة التالية:

- مجال إحصاءات الأحوال المعيشية وأساليب الحياة والعدل.
- مجال إحصاءات الصحة والتعليم.
- مجال إحصاءات سوق العمل.
- مجال إحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع.

وفيما يلي نستعرض أهم الأعمال التي تم القيام بها في هذه المجالات الأربعة:

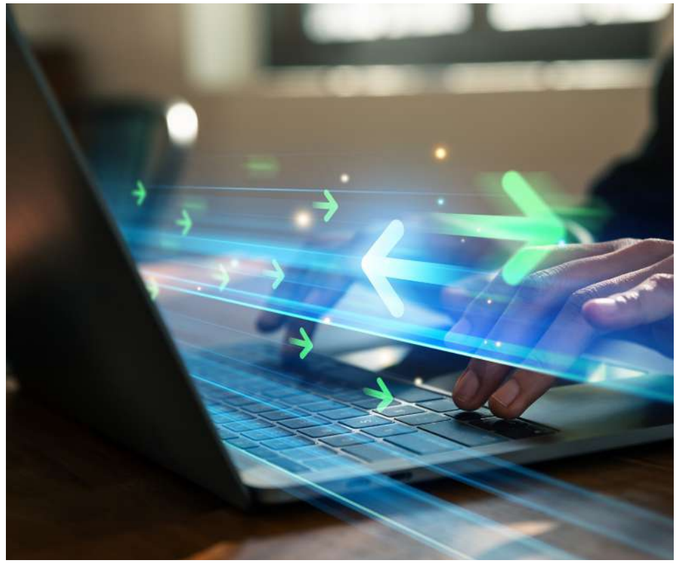

01 مجال إحصاءات الأحوال المعيشية وأساليب الحياة والعدل

أهم أعمال إحصاءات الأحوال المعيشية وأساليب الحياة والعدل خلال عام 2024م ما يلي:

1. مسح الأحوال الصحية (تعاطي المخدرات).
2. إحصاءات الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسرة (مسح دخل وإنفاق الأسرة).
3. مسح الثقافة والترفيه.
4. مسح جودة الحياة الشخصي.
5. مسح الهوية الوطنية.
6. مسح مؤشر ثقة المستهلك.

02 مجال إحصاءات الصحة والتعليم

أهم أعمال إحصاءات الصحة والتعليم خلال عام 2024م ما يلي:

1. تطوير مسح الصحة الوطني.
2. تطوير مسح صحة المرأة والطفل.
3. تطوير مسح التعليم والتدريب.
4. تطوير مسح المهارات والتعلم للبالغين.
5. نشرة المحددات الصحية.
6. نشرة النشاط البدني.
7. نشرة الرعاية الصحية.
8. نشرة الحالة الصحية.
9. نشرة صحة المرأة والرعاية الإنجابية.
10. نشرة تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل.

03 مجال إحصاءات سوق العمل

أهم أعمال إحصاءات سوق العمل خلال عام 2024م ما يلي:

- نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الرابع 2023م.
- نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الأول 2024م.
- نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الثاني 2024م.
- نشرة إحصاءات سوق العمل للربع الثالث 2024م.
- نشرة الإحصاءات السجلية لسوق العمل للربع الرابع لعام 2023م.
- نشرة الإحصاءات السجلية لسوق العمل للربع الأول لعام 2024م.
- نشرة الإحصاءات السجلية لسوق العمل للربع الثاني لعام 2024م.
- نشرة الإحصاءات السجلية لسوق العمل للربع الثالث لعام 2024م.
- النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الرابع 2023م.
- النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الأول 2024م.
- النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الثاني 2024م.
- النشرة الخاصة بإحصاءات سوق العمل لمناطق الهيئة الملكية لمحافظة العلا الربع الثالث 2024م.
- نشرات إحصاءات سوق العمل لسنة 2023م لجميع الأرباع بناءً على التقديرات السكانية المعتمدة على تعداد السعودية 2022م.
- نشرة إحصاءات سوق العمل لسنة 2022م لجميع الأرباع بناءً على التقديرات السكانية المعتمدة على تعداد السعودية 2022م.
- تزويد المنظمات الدولية بالمؤشرات الخاصة بسوق العمل.
- العمل على مشروع استمارة القوى العاملة المطورة والمقرر انطلاقها في 2025م.
- بناءً بيئة لجمع البيانات السجلية لأتمتتها وسهولة استخراج المؤشرات السجلية.

ملخص لأهم بيانات ومؤشرات إحصاءات سوق العمل خلال عام 2024م:

أهم المؤشرات المستمدة من مسح القوى العاملة:

أهم مؤشرات سوق العمل للربع الثالث عام 2024م مقارنة بالربع الثاني عام 2024م:

المؤشرات	الربع الثاني عام 2024م			الربع الثالث عام 2024م		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
معدل البطالة	**1.7**	**10.8**	**3.3**	**2.0**	**11.9**	**3.7**
سعودي	4.0	12.8	7.1	4.7	13.6	7.8
غير سعودي	0.8	5.0	1.1	0.9	7.2	1.4
معدل المشتغلين إلى السكان في سن العمل	**82.1**	**29.8**	**64.0**	**82.3**	**29.6**	**64.1**
سعودي	63.6	30.8	47.2	63.7	31.3	47.4
غير سعودي	92.7	27.5	79.4	92.7	25.9	79.1
معدل المشاركة في القوى العاملة	**83.6**	**33.4**	**66.2**	**84.0**	**33.6**	**66.6**
سعودي	66.3	35.4	50.8	66.9	36.2	51.5
غير سعودي	93.4	28.9	80.3	93.6	27.9	80.2

المصدر: بيانات تقديرية من مسح القوى العاملة.

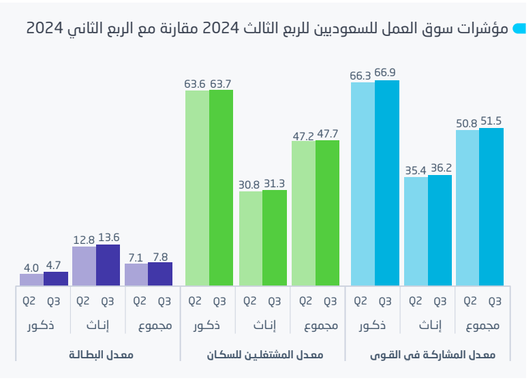

أهم المؤشرات المستمدة من السجلات الإدارية:

إجمالي عدد المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية والعمالة المنزلية حسب الجنسية والجنس والأنظمة المتبعة خلال الربع الثالث عام 2024م

الأنظمة المتبعة	الجنسية								
	السعوديين			غير السعوديين			الإجمالي		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
الخاضعون لأنظمة ولوائح الخدمة المدنية	657,740	502,678	1,160,418	20,955	18,788	39,743	678,695	521,466	1,200,161
الخاضعون لأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية	1,705,032	1,125,207	2,830,239	8,726,727	451,692	9,178,419	10,431,759	1,576,899	12,008,658
الجملة	**2,362,772**	**1,627,885**	**3,990,657**	**8,747,682**	**470,480**	**9,218,162**	**11,110,454**	**2,098,365**	**13,208,819**
العمالة المنزلية*	0	0	0	2,726,900	1,245,616	3,972,516	2,726,900	1,245,616	3,972,516
الإجمالي	**2,362,772**	**1,627,885**	**3,990,657**	**11,474,582**	**1,716,096**	**13,190,678**	**13,837,354**	**3,343,981**	**17,181,335**

* **المصدر:** المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
* **المصدر:** مركز المعلومات الوطني، ومالك البيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية.
* البيانات لا تشمل العاملين في القطاعات الأمنية والعسكرية، والعاملين غير المسجلين في سجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (وكالة الخدمة المدنية).

*** ملاحظة: بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (وكالة الخدمة المدنية) بيانات أولية.**

04 مجال إحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع

أهم أعمال إحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع خلال عام 2024م ما يلي:

1. إعداد التقديرات السكانية لعامي 2023 و2024م والعمل على نشرها.
2. تنفيذ مسح المساكن لعام 2024م.
3. نشر تقرير مسح إحصاءات ذوي الإعاقة لعام 2023م.
4. نشر تقرير إحصاءات النوع الاجتماعي لعام 2023م.
5. العمل على إعداد منهجية واستمارة جمع بيانات مسح كبار السن لعام 2025م.
6. العمل على إعداد منهجية واستمارة جمع بيانات مسح الخصائص السكانية لعام 2025م.
7. العمل على إعداد منهجية واستمارة جمع بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2025م.
8. العمل على إعداد متطلبات سجل السكان والمساكن.

ونستعرض فيما يلي بعض أعمال إحصاءات السكان والنوع الاجتماعي والتنوع خلال عام 2024م وذلك على النحو التالي:

01. التقديرات السكانية:

تُعرف التقديرات السكانية بأنها تَتبُّع تحرُّك أعداد السكان بشكل شهري؛ لإعداد تقديرات لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي والجغرافي، وذلك بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن كقاعدة للسكان، وسنة أساس، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات، والهجرة بالاعتماد على البيانات الإدارية لهذه الخصائص ذاتها، والتي تعدُّ بدوْرها نقطة

البداية للإسقاطات القطاعية الأخرى؛ لكونها من الركائز الأساسية التي يُعتمد عليها في وضع الخطط والبرامج التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسات السكانية.

- **الأهداف:**
  - إعداد تقديرات مستقبلية للسكان من حيث حجم السكان، وتوزيعاتهم العمرية الفردية والخمسية، بهدف المساعدة في رسم السياسات السكانية المناسبة، ووضع الخطط، والبرامج الاجتماعية والاقتصادية.
  - إيجاد قاعدة بيانات يمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين بمجال الإسقاطات السكانية (محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا).
- **مصادر بيانات الإسقاطات السكانية:**

تم الاعتماد على إعداد التقديرات السكانية باستخدام البيانات التالية:

1. تعداد السعودية 2022م، كقاعدة لبيانات السكان وسنة أساس.
2. البيانات الإدارية الحديثة «المتعلقة بالمواليد والوفيات والهجرة» من مركز المعلومات الوطني، لقياس التغير الديموغرافي والتحرك السكاني.

- **المنهجية:**

يُعتمد في إعداد «تقرير الإسقاطات السكانية» على تقدير أعداد السكان لكل فئة عمرية موزَّعة حسب النوع (ذكر/ أنثى) والجنسية (سعودي/ غير سعودي) تماشيًا مع المعايير والممارسات الدولية، حيث تطبق الهيئة العامة للإحصاء منهجية تقدير السكان باستخدام (Method Component-Cohort)، مع الاستفادة القصوى من المعلومات من مصادر البيانات المختلفة، مثل مركز المعلومات الوطني للبيانات الإدارية عن المواليد والوفيات والهجرة الدولية، لتَتَبُّع التغير الحاصل في الخصائص الديموغرافية لسكان المملكة العربية السعودية في عام 2024م، مقارنةً بآخر تقرير للسكان صادر عن الهيئة، وقاعدة السكان من خلال نتائج التعداد السكاني السعودي لعام 2022م. وذلك وفق التغيرات في البيانات الادارية التالية:

1. بيانات المواليد موزَّعة حسب النوع (ذكر/ أنثى) وحالة الجنسية (سعودي، غير سعودي مقيم، غير سعودي زائر).
2. بيانات الوفيات كنمط عمري موزَّعة حسب النوع (ذكر/ أنثى) وحالة الجنسية (سعودي، غير سعودي مقيم، غير سعودي زائر).
3. بيانات الهجرة (حركة السكان في الدخول والخروج) موزَّعة حسب العمر والنوع (ذكر/ أنثى) وحالة الجنسية (سعودي، غير سعودي مقيم، غير سعودي زائر) بالإضافة إلى توضيح طول الفترة الزمنية للسفر خارج المملكة.

02. إحصاءات المساكن:

يجري العمل على إصدار تقرير إحصاءات المساكن في السعودية لعام 2024م، وهو يحتوي على بيانات من المسوح الأسرية التي تُجريها الهيئة العامة للإحصاء «مسح المساكن»، والسجلات الإدارية لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ويتضمن التقرير إحصاءات عن المساكن المشغولة بأسر حسب العديد من المتغيرات إضافةً إلى المؤشرات التنموية لقطاع الإسكان.

- **الأهداف:**

- حساب مؤشرات التملُّك.
- توفير إحصاءات عن المساكن المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
- توفير إحصاءات تقديرية عن عدد الأسر ومتوسط حجم أفراد الأسرة.

- **أهم المؤشرات:**

1. التوزيع النسبي والعددي لامتلاك مسكن للأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.
2. التوزيع النسبي والعددي لامتلاك مسكن مسلح للأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.
3. التوزيع النسبي والعددي للمساكن المملوكة المشغولة بأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.
4. التوزيع النسبي والعددي للمساكن المسلحة المملوكة المشغولة بأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.
5. التوزيع النسبي والعددي للمساكن المشغولة بأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.
6. نسبة المساكن المسلحة المشغولة بأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.
7. التوزيع النسبي والعددي للمساكن المستأجرة المشغولة بأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.
8. التوزيع النسبي والعددي للمساكن المسلحة المستأجرة المشغولة بأسر، حسب عددٍ من المتغيرات.

03. إحصاءات ذوي الإعاقة لعام 2023م:

مسح «ذوي الإعاقة» هو أحد المسوح الاجتماعية، ويُعنى بإعطاء صورة عن مدى انتشار الصعوبات الصحية في المملكة، وفئات الصعوبات من حيث درجة شدتها وانتشارها بين أفراد المجتمع، ويُساعد في تقييم أثر السياسات المتعلقة بالإعاقة، ومنها المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» المعتمَدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورصد تنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم، ولتحقيق هذا الهدف، يجب ترسيخ فهم نطاق انتشار الإعاقة، وكيفية توزيعها بين السكان لقياس الاختلافات في معدَّلات الإعاقة حسب الجنس والعمر، أو غيرها من الخصائص.

- **الأهداف:**

1. توفير بيانات عن السكان ذوي الإعاقة في المملكة من حيث (مستوياتها، وأنواعها، وأسبابها، والخصائص الاجتماعية والديموغرافية، والتوزيع الجغرافي).
2. الوصول إلى مؤشرات واقعية حول انتشار الصعوبات، وخصائصها، ومستوى الصعوبات التي يواجهونها.
3. توفير بيانات حسب الصعوبات عن الأفراد ذوي الإعاقة الوحيدة والإعاقات المتعددة.

4. إنتاج إحصاءات ديموغرافية وصحية أساسية تُلبي احتياجات المستفيدين على المستويين الوطني والدولي.
5. التعرُّف على الخدمات المقدَّمة لذوي الإعاقة وطبيعتها، بما يمكِّن الجهات المهتمة بهذا القطاع من وضع أولوياتها ورسم سياساتها.
6. توفير البيانات والمؤشرات بشكل دوري لقياس التغير مع مرور الزمن، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.

- **أهم المؤشرات:**

- التوزيع النسبي للأفراد الذين لديهم إعاقة واحدة، حسب عدد من المتغيرات.
- التوزيع النسبي للأفراد الذين لديهم أكثر من إعاقة، حسب عدد من المتغيرات.
- التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة حسب درجة شدة الإعاقة، وحسب عدد من المتغيرات.
- التوزيع النسبي للأفراد الذين لديهم إعاقة بصرية، حسب عدد من المتغيرات.
- التوزيع النسبي للأفراد الذين لديهم إعاقة سمعية، حسب عدد من المتغيرات.
- التوزيع النسبي للأفراد الذين لديهم إعاقة في التواصل، حسب عدد من المتغيرات.
- التوزيع النسبي للأفراد الذين لديهم إعاقة حركية (عدم القدرة على المشي) من إجمالي الأفراد ذوي الإعاقة، حسب عدد من المتغيرات.

04. تقرير إحصاءات النوع الاجتماعي لعام 2024م:

يقدم تقرير النوع الاجتماعي لعام 2024م أحدث الإحصاءات عن الذكور والإناث، ومؤشر التكافؤ بالنسبة للعديد من المؤشرات ذات الأهمية، والمتعلقة بعدة مجالات مختلفة على مستوى المملكة العربية السعودية، حيث تساعد الإحصاءات في رفع وتيرة التقدم، وتعزيز رؤية المملكة 2030 في تمكين المرأة، وتحقيق مبدأ العدل والمساواة بين الجنسين، وكشف أوجه عدم المساواة، لتكثيف الجهود واعتماد سياسات فعَّالة وذات جودة للتسريع من تحقيقها، وقد تم قياس مؤشر التكافؤ بناءً على عدة مؤشرات سكانية واجتماعية، هي:

- السكان والخصائص الديموغرافية، وتشمل: (التركيبة السكانية، والنمو السكاني، وتوزيع السكان حسب الفئات العمرية العريضة، والحالة الزواجية، وأعداد المواليد حسب الجنس والجنسية والفئات العمرية للأم، ومتوسط العمر المتوقع للسكان السعوديين).
- الصحة، وتشمل: (العاملين في القطاع الصحي، وتحمُّل تكلفة العلاج، والفحوصات الدورية، وممارسة الرياضة، والتدخين، وانتشار الإعاقة).
- صحة المرأة، وتشمل: (معدل الخصوبة الكلي، والرعاية الإنجابية، والنساء المتزوجات).
- التعليم، وتشمل: (أعداد المعلمين، وعدد الطلاب في التعليم العالي، وعدد الخريجين من التعليم العالي، والمتدربين في برامج الدبلوم للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وبراءة الاختراع).

- العمل، وتشمل: (السكان في سن العمل، والمشتركين على رأس العمل، ومتوسط الأجر الشهري، ومعدل البطالة، وتملك السجلات التجارية، وتملك الأوراق المالية، وثائق العمل الحر).
- الثقافة والترفيه، وتشمل: (أماكن الفعاليات والأنشطة الثقافية والترفيهية، وقراءة الكتب).

05. تقرير إحصاءات الأسرة عام 2024م:

يهدف تقرير الأسرة عام 2024م إلى توفير بيانات تفصيلية عن الأسر في المملكة العربية السعودية، حيث يوضح أهم المؤشرات والإحصاءات الخاصة بها مثل: هيكل الأسرة، والتغييرات الديموغرافية التي تحدث فيها مع الوقت، إضافة إلى حجم مسكن الأسرة، وصحة أفرادها، ومستواهم التعليمي، وغير ذلك من المؤشرات.

- **مصادر بيانات تقرير إحصاءات الأسرة عام 2024م:**

تم الاعتماد على مصادر بيانات مختلفة لإعداد تقرير إحصاءات الأسرة، وهي:

- تعداد السعودية 2022م.
- المسوح المنفذة من قِبل الهيئة.
- بيانات السجلات الإدارية الحديثة.

06. تقرير إحصاءات الشباب عام 2024م:

يهدف تقرير إحصاءات الشباب لعام 2024م إلى استعراض واقع الشباب السعودي (15 - 34 سنة) وتناول أعمالهم وإنجازاتهم المتنامية، وإبراز أدوارهم في التنمية، وذلك من خلال توفير بيانات ومؤشرات إحصائية عن وضع الشباب، تشمل: التعليم، والاقتصاد، والحياة الاجتماعية، والاهتمامات الحديثة للشباب. وبيانات التقرير مستمدة من بيانات تعداد السعودية 2022م، والمسوح الميدانية وبيانات السجلات الإدارية.

07. تقرير إحصاءات الزواج والطلاق عام 2024م:

يستعرض تقرير إحصاءات الزواج والطلاق عام 2024م مستويات واتجاهات ومعدلات الزواج والطلاق، ويتم حساب تباين هذه المعدلات من خلال المؤشرات الأساسية لإحصاءات الزواج والطلاق المأخوذة من واقع بيانات السجلات الإدارية في وزارة العدل وهي عقود الزواج، وصكوك الطلاق، وتُرصد حسب الفئات العمرية والنوع (ذكر/ أنثى) والجنسية (سعودي/ غير سعودي) والأشهر.

- **أهم المؤشرات:**

1. معدل الزواج الخام لكل 1000 من إجمالي السكان.
2. معدل الزواج الخام لكل 1000 من السكان السعوديين.
3. معدل الزواج العام لكل 1000 من إجمالي السكان لمن هم في سن الزواج.
4. معدل الزواج العام لكل 1000 من السكان السعوديين لمن هم في سن الزواج.
5. معدل الطلاق الخام لكل 1000 من إجمالي السكان.
6. معدل الطلاق الخام لكل 1000 من السكان السعوديين.
7. معدل الطلاق العام لكل 1000 من إجمالي السكان لمن هم في سن الزواج.
8. معدل الطلاق العام لكل 1000 من السكان السعوديين لمن هم في سن الزواج.

03 مسار الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد

تقوم الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد بتنفيذ المسوح الميدانية، وبناء النماذج الإحصائية، وتحليل البيانات المكانية من مصادرها المختلفة (سواءً كانت سجلية أو صور أقمار صناعية، أو غيرها) لإنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية وفق الأولويات المحليَّة، مع اتباع المعايير والمنهجيات الدولية المستخدمة في هذا المجال. وتُشرف الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد على إنتاج الإحصاءات المرتبطة بالموارد الطبيعية والمكانية، كما تقوم ببناء الأُطر المكانية، وتحديد مناطق العمل لكافة المسوح التي تُنفذها الهيئة بالاعتماد على دليل المسميات السكانية الذي يتم تحديثه بشكل مستمر. وبالإضافة إلى المسوح والبيانات الجيومكانية التي تُستخدم لإنتاج الإحصاءات، تُجمع البيانات السجلية من أكثر من 60 جهة، وتتم متابعة الطلبات مع هذه الجهات، ويُنفَّذ الكثير من ورش العمل لشرح المنهجيات وتحديد توافر البيانات السجلية ومواءمة ما يُنشر منها مع هذه الجهات. وفيما يلي نستعرض أهم أعمال الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد في عام 2024م من خلال المحاور الآتية:

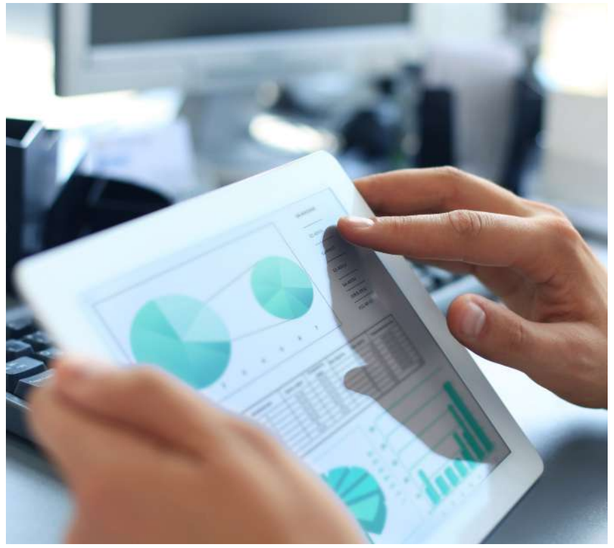

01 محور المشاركة في لجان بناء المنهجيات والأطر الدولية والإقليمية، والمشاريع الوطنية

شاركت الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد في اللجان التالية:

- **اللجان الدولية:**
  - لجنة خبراء الأمم المتحدة في المحاسبة البيئية الاقتصادية.
  - لجنة خبراء الأمم المتحدة لإدارة نظم المعلومات الجغرافية.
  - لجنة خبراء الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية.

- **اللجان وفرق العمل الإقليمية:**
  - اللجنة الدائمة لمؤشرات التنمية والتقدم والاستدامة.
  - فريق الخبراء العالمي المعني بالحساب الفرعي للسياحة.
  - فريق عمل إحصاءات الطاقة.
  - فريق عمل إحصاءات البيئة.
  - فريق عمل إحصاءات السياحة.
  - فريق عمل المعلومات الجغرافية.

- **اللجان وفرق العمل الوطنية:**
  - اللجنة الوطنية لتجويد إحصاءات الحج والعمرة والزيارة.
  - المجلس التنسيقي للمراصد الحضرية الوطنية.
  - مشروع تحديث أطلس المملكة العربية السعودية.
  - فريق عمل الحد من أخطار السيول والفيضانات والتخفيف من آثارها.

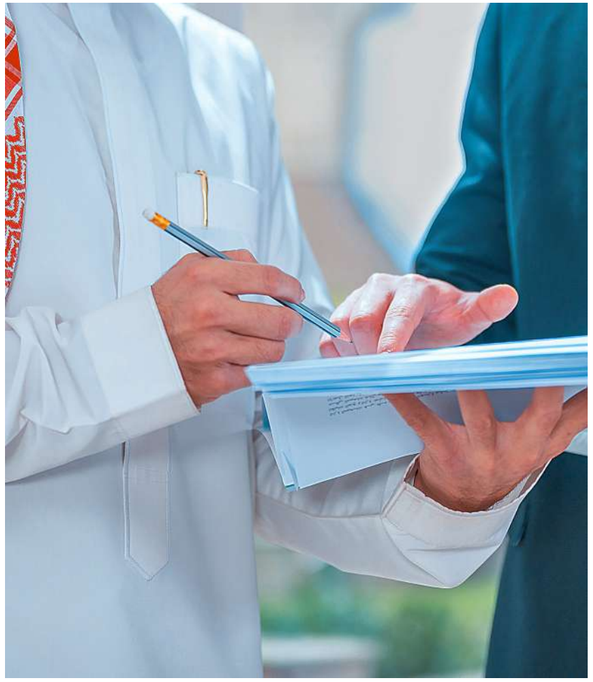

02 محور النشرات الإحصائية

- تنتج الهيئة العامة للإحصاء فيما يتعلق بالإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد (31) نشرة إحصائية تغطي قطاعات: البيئة والزراعة والمياه، والنقل، والطاقة، والسياحة، والحج والعمرة، إضافةً إلى الخدمات العامة وإنتاج الخرائط.
- تم إنجاز جميع الأعمال الخاصة بجميع المنتجات الإحصائية المتعلقة بالإحصاءات المكانية والموارد، وجاهزية بياناتها.
- البدء في تطوير 6 منتجات إحصائية جديدة، من بينها: إحصاءات التعدين، وحسابات النفايات، وإحصاءات الطلب السياحي. (وتأجَّل العمل عليها ليتم إنجازه خلال عام 2025م).
- العمل مع عدة استشاريين وبيوت خبرة لدعم بناء المنهجيات والنماذج الإحصائية المطلوبة لإصدار هذه المنتجات، كما تم تطوير بنية تقنية حديثة لتصميم وبناء المسوح ومراقبة جودة البيانات.

• النشرات الإحصائية بحسب مجالات النشر:

يمكن توضيح النشرات الإحصائية بحسب مجالات النشر كما يلي:

• الخرائط والبيانات الجيومكانية:

- إحصاءات الخدمات.
- إحصاءات حسابات الأراضي.

• السياحة:

- إحصاءات الحج.
- إحصاءات العمرة.
- إحصاءات المنشآت السياحية.
- إحصاءات الطلب السياحي.

• الزراعة:

- إحصاءات الثروة الحيوانية.
- إحصاءات الصيد البحري وتربية المائيات.
- إحصاءات الزراعة.
- إحصاءات الأمن الغذائي.
- حسابات الزراعة.

• البيئة والمياه:

- إحصاءات البيئة المنزلية.
- إحصاءات البيئة.
- إحصاءات المياه والمخلفات.
- إحصاءات التغير المناخي.
- حسابات المياه.
- حساب ملوثات الهواء.
- حسابات النفايات.

• الطاقة:

- إحصاءات الطاقة الكهربائية.
- إحصاءات البترول والغاز.
- إحصاءات الطاقة المنزلية.
- إحصاءات كفاءة الطاقة.
- إحصاءات الطاقة المتجددة.
- حسابات الطاقة.
- إحصاءات أسعار الطاقة.
- إحصاءات التعدين.

• النقل والخدمات اللوجستية:

- إحصاءات النقل الجوي.
- إحصاءات النقل البحري.
- إحصاءات النقل على الطرق.
- إحصاءات النقل على السكك الحديدية.
- إحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية.

03 محور منجزات الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد في عام 2024م

- تطوير 10 منتجات جديدة لسد ثغرات البيانات تطبيقًا لأفضل الممارسات والمنهجيات العالمية.
- المساهمة في تطوير واعتماد الإطار الدولي الإحصائي للاستدامة السياحية واعتمادها من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.
- المساهمة في رفع ترتيب المملكة ضمن قائمة الدول المنتجة للإحصاءات باتباع منهجيات المحاسبة البيئية الاقتصادية، وذلك من خلال البدء في إنتاج حسابات الأراضي، والزراعة، والطاقة، والمياه لأول مرة.
- إنجاز المسح الزراعي الشامل، وتحديث إطار الحيازات الزراعية، مع تحديث شامل للنشرات الزراعية.
- تقديم 121 ورشة عمل لأهم الشركاء وأصحاب المصلحة لشرح ومواءمة منهجيات جميع النشرات الإحصائية.
- تفعيل الشراكات الإحصائية، وزيادة تنوع مصادر البيانات المستخدمة لإنتاج النشرات الإحصائية.
- إنجاز أكثر من 360 طلبًا للإحصائيات والبيانات للمستفيدين من الجهات الحكومية أو الخاصة أو الباحثين.
- توفير 95 مؤشرًا تتعلق بالميز التنافسية ومعايير التوزيع التنموي.
- التحول الرقمي من خلال استخدام بيئة تقنية آمنة ومتقدمة لتنفيذ التحليل والمعالجات الإحصائية، وقد صاحب ذلك تطوير مهارات الموظفين بما يؤهلهم لإنجاز الأعمال بجودة أكبر وفي توقيت أفضل.
- إعداد منهجية لتوظيف البيانات المكانية مفتوحة المصدر لحساب مؤشرات الانبعاثات.
- بناء منهجية التصنيف المكاني بحسب درجة التحضر (حضري-ريفي) وتطوير استخدامها في سحب العينات، ولغرض النشر الإحصائي التفصيلي على هذه المستويات.
- بناء نماذج جيومكانية لتصنيف الأراضي والحيازات الزراعية ومعالجة الصور لنشر عدة مؤشرات خاصة بالزراعة واستخدامات الأراضي وأسعار العقارات ومؤشرات الطاقة المتجددة.
- تحديث الأطر المكانية للمسوح الاقتصادية والزراعية والبيئية.
- توسيع الاستفادة من صور الأقمار الصناعية لتشمل بناء مؤشرات الإشعاع الضوئي.

04 محور إسهامات الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد في عملية التحول الإحصائي

- إنجاز أكثر من 360 طلب إحصاءات تفصيلية للمستخدمين من (الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والأفراد).
- بلغت نسبة النشرات الإحصائية التي تم نشرها وفقًا للجدول الزمني 100%.
- بلغت نسبة النشرات الإحصائية التي تمت مناقشة منهجياتها مع أصحاب المصلحة المعنيين 100%.
- بلغت نسبة النشرات الإحصائية التي تستخدم مزيجًا من مصادر البيانات 89%.

	الخرائط والبيانات	الطاقة والبيئة والزراعة	النقل	السياحة
فرق العمل الخارجية	2	11	7	22
عدد ورش العمل	15	22	46	38
عدد المسوح	2	1	5	0
عدد مصادر البيانات غير التقليدية	1	2	2	1
عدد المصادر السجلية	4	13	25	37

لمحة عن أهم المنتجات الجديدة المنجزة في عام 2024م:

الحسابات البيئية الاقتصادية:

تطوير أربعة مشاريع جديدة مرتبطة بالمحاسبة البيئية الاقتصادية بناءً على نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكامل الذي تم تطويره بواسطة الأمم المتحدة، وهي حسابات: الطاقة، والمياه، والزراعة، والأراضي. ويوفر هذا المشروع صورة أكثر شمولية عن النمو الاقتصادي عبر احتساب الآثار البيئية للنشاطات الاقتصادية، مثل استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة، حيث يسعى إلى قياس قيمة الموارد البيئية، والتكلفة البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتهدف المملكة العربية السعودية من خلال هذا المشروع إلى توفير بيانات دقيقة حول استهلاك الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة، وسد ثغرة البيانات، وتغذية المؤشرات الدولية، ومؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى دعم السياسات الحكومية في مجال التنمية المستدامة، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، علاوة على ذلك توعية المجتمع بأهمية الحفاظ على الموارد البيئة.

إحصاءات الأمن الغذائي:

تم تطوير ونشر منتج جديد مختص بإحصاءات الأمن الغذائي، ويُعنى هذا المنتج بتقديم بيانات وتحليلات دورية عن وضع الأمن الغذائي على المستويات المحلية في المملكة العربية السعودية، وتتضمن هذه النشرة معلومات عن توافر الغذاء، وسهولة الوصول إليه، وأسعار المواد الغذائية، والتحديات البيئية والاقتصادية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. وتسهم نشرة إحصاءات الأمن الغذائي في سد ثغرة البيانات وتغذية مؤشرات التنمية المستدامة. وتهدف المملكة العربية السعودية من خلال العمل على هذا المشروع إلى رصد التغيرات في الإمدادات الغذائية، وتحليل الأسعار وتقلباتها، ما يساعد على فهم الاتجاهات والتقلّبات في الأسواق المحلية والعالمية.

إحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية:

تم تطوير ونشر منتج جديد يُعنى بإحصاءات الخدمات اللوجستية، ويهتم بتقديم بيانات وتحليلات دورية حول أداء قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية، كون هذا القطاع يُعد أحد مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وتهدف هذه النشرة إلى توفير معلومات دقيقة وبيانات مُحَدَّثة تدعم صُنَّاع القرار والشركات في تطوير استراتيجيات فعَّالة، وتوجيه السياسات لتعزيز كفاءة قطاع الخدمات اللوجستية. كما تُعدُّ هذه النشرة أداة قيمة للشركات العاملة في مجال الخدمات اللوجستية، حيث تُزوِّدها بالمعلومات اللازمة لتعزيز كفاءتها وتنافسيتها في السوق السعودي.

لمحة عن أهم المنتجات المطورة في عام 2024:

إحصاءات المنشآت السياحية:

تم تطوير إحصاءات المنشآت السياحية ليتم نشرها بشكل ربع سنوي، وتهدف الهيئة العامة للإحصاء من خلالها إلى توفير بيانات دقيقة تدعم الجهات الحكومية والقطاع الخاص في التخطيط والتطوير الأمثل لقطاع السياحة في المملكة العربية السعودية، والذي يُمكِّن من إجراء المقارنات المحلية والدولية، والقيام بدراسات وتحليلات تسهم في تعزيز التنمية المستدامة للقطاع السياحي، بما في ذلك تقييم مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تقييم سوق العمل في القطاع السياحي، وتحليل حجم نمو الأنشطة السياحية، وهو ما يؤدي بدوره إلى دعم صُنَّاع القرار في تطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياحة.

إحصاءات كفاءة الطاقة:

تم تطوير إحصاءات كفاءة الطاقة من خلال إضافة عدة مؤشرات جديدة بناءً على مقارنة معيارية دولية، حيث تم اضافة مصادر بيانات جديدة لزيادة جودة البيانات ورفع دقتها وموثوقيتها، ما يعزز فعالية التخطيط الاستراتيجي والتطوير المستدام. ونشرة إحصاءات كفاءة الطاقة منتج سنوي يتضمن معلومات حول استهلاك الطاقة في القطاعات السكنية، والصناعية، والنقل، وحجم الوفر في استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى مؤشرات كفاءة الطاقة. وتسعى الهيئة من خلال هذا المنتج إلى توفير البيانات المتعلقة باستهلاك الطاقة في مختلف القطاعات، وتهدف المملكة من خلاله إلى سد ثغرة البيانات، وتغذية المؤشرات الدولية، ومؤشرات التنمية المستدامة المهتمة بهذا الخصوص.

الإحصاءات الزراعية:

تم تطوير إحصاءات الزراعة من خلال الاعتماد على بيانات المسح الزراعي الشامل الذي أَجْرَتْه الهيئة العامة للإحصاء على مستوى المناطق الإدارية في المملكة، بالإضافة إلى بيانات سجلية تم استقاؤها من عدة جهات حكومية؛ نظرًا لما لها من فوائد كبيرة في تحسين دقة وجودة البيانات، وتعزيز دقة التحليل والتكامل بين الجهات لتغطية جوانب مختلفة، ورصد التغيرات الزمنية والمكانية. وتسعى الهيئة إلى توفير بيانات دقيقة وشاملة عن القطاع الزراعي في المملكة؛ لدعم صناع القرار وراسمي البيانات في العمل على تطويره، بالإضافة إلى سد ثغرة البيانات وتغذية المؤشرات الدولية ومؤشرات التنمية المستدامة، وتتضمن النشرة بيانات حول المساحات المزروعة، وكميات إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة، بالإضافة إلى معلومات عن الزراعة العضوية، والثروة الحيوانية، والصادرات والواردات الزراعية.

04 المسارات المُمكِّنة:

01 أعمال الاستراتيجية والتميز المؤسسي

نستعرض فيما يلي أبرز أعمال الإدارة العامة للاستراتيجية والتميز المؤسسي خلال عام 2024م:

• الاستراتيجية:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال رصد أداء المبادرات والمؤشرات الاستراتيجية.
- متابعة أداء المؤشرات التشغيلية.
- إصدار التقارير الدورية، ورصد المخاطر والتحديات.
- عقد اجتماعات وورش عمل وجلسات دورية لمتابعة الأداء.
- تطوير إطار عمل ونموذج حوْكمة لأعمال إدارة الاستراتيجية ومتابعة الأداء.

• مكتب إدارة المشاريع:

- متابعة سير الأعمال في المبادرات الاستراتيجية والمشاريع الإحصائية والمؤسسية وإصدار التقارير الدورية.
- إدارة طلبات التغيير ورصد المخاطر والتحديات.
- رفع جودة وكفاءة تنفيذ المشاريع.
- إطلاق نظام إلكتروني لإدارة المشاريع وتوفير لوحة متابعة تفاعلية.
- رفع الوعي بأعمال إدارة المشاريع من خلال إقامة ورش عمل ونشرات توعوية.
- تطوير كفاءات مختصة من خلال عقد دورات تدريبية احترافية في مجال إدارة المشاريع.

• التميز المؤسسي:

- توثيق السياسات والإجراءات في الهيئة.
- العمل على تطبيق مواصفات عدة أنظمة دولية معتمّدَة؛ مما ساهم في الحصول على شهادات الأنظمة الإدارية (الآيزو) في نظام إدارة الجودة، واستمرارية الأعمال، وتقنية المعلومات، والمخاطر والامتثال، وإدارة المشاريع، وإدارة المخاطر القانونية، وإدارة الكفاءات وقواعد السلوك الوظيفي.
- تفعيل لوحة معلومات لمتابعة سير الأعمال في توثيق السياسات والإجراءات في الهيئة.
- نشر ثقافة التميز المؤسسي لمنسوبي الهيئة من خلال النشرات التوعوية وورش العمل.

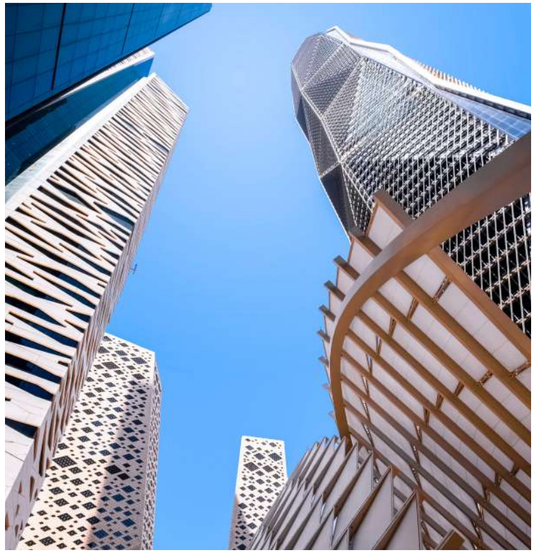

02 أعمال جودة المنتجات والبيانات الإحصائية خلال عام 2024م

تهتم الهيئة العامة للإحصاء بتحقيق أعلى درجات الجودة في البيانات والمؤشرات والمنتجات الإحصائية التي تقدمها، ومن هنا تولي مهمة الإشراف على الأنشطة والمهام المختلفة لإدارة الجودة؛ وذلك لضمان تقديم المنتجات والخدمات بجودة متسقة. ويشمل دور الإدارة تحديد وتطبيق معايير ومؤشرات الجودة وأطر ضمان الجودة الإحصائية، بما يغطي العمليات والمخرجات الإحصائية، ويضمن التزام البيانات والتقارير والمنتجات الإحصائية بمعايير الجودة المطلوبة. كما تعمل الهيئة على تحقيق مفهوم الجودة الإحصائية من خلال تطبيق مفهوم «ملاءمة البيانات للاستخدام» لضمان إعداد البيانات الإحصائية بحيث تُلبي الأهداف المحددة واحتياجات المستخدمين. وقد اعتمدت الهيئة منهجًا معياريًّا منظمًا للتأكد من موثوقية البيانات، ودقتها، وقابليتها للمقارنة، وإتاحتها بمرونة، كما اتبعت الأدلة والمعايير الخاصة بقياس وتقييم وتوثيق الجودة الإحصائية، وقد اعتمدت الهيئة أبعاد الجودة الإحصائية التالية لضمان التزام منتجاتها بأفضل المعايير الدولية:

- الملاءمة.
- الدقة والموثوقية.
- الإلتزام بالوقت ودقة المواعيد.
- إمكانية الوصول والوضوح.
- قابلية المقارنة.
- الاتساق.

وتساهم هذه الأبعاد في تعزيز جودة وكفاءة المنتجات الإحصائية، مما جعلها أكثر ملاءمة ودقة وموثوقية لتلبية متطلبات المستفيدين، وفيما يلي عرض لأبرز أعمال الجودة خلال عام 2024م:

01. تقارير المنهجية والجودة:

قامت الهيئة خلال عام 2024م بتوثيق ونشر تقارير المنهجية والجودة لمنتجاتها الإحصائية، وتضمنت عملية التوثيق وصف الأجزاء الرئيسة الثلاثة: البيانات الوصفية المتعلقة بالمفاهيم، والبيانات الوصفية المنهجية، والبيانات الوصفية للجودة، وذلك وفقًا لأفضل التوصيات والممارسات والمعايير المتبعة دوليًّا، وتم إعداد ونشر أكثر من 45 تقريرًا للمنهجية والجودة المتعلقة بالمنتجات والأعمال الإحصائية للهيئة، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية والموارد
• إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الربعي. • إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي. • إحصاءات الاقتصاد الرقمي. • إحصاءات الرقم القياسي للإنتاج الصناعي. • إحصاءات الأعمال الهيكلية. • إحصاءات متوسطات أسعار السلع والخدمات. • إحصاءات الرقم القياسي لأسعار المستهلك. • إحصاءات الرقم القياسي لأسعار الجملة. • إحصاءات الرقم القياسي لأسعار العقارات. • إحصاءات التجارة الدولية السنوية. • إحصاءات التجارة الدولية الشهرية. • إحصاءات التجارة الدولية الربعية. • إحصاءات مسح البحث والتطوير. • القطاع غير الربحي. • جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات.	• إحصاءات الحالة الصحية. • إحصاءات الرعاية الصحية. • إحصاءات المحددات الصحية. • مسح الثقافة والترفيه الأسري. • صحة المرأة والرعاية الصحية. • الصحة والسلامة في العمل. • مسح الإعاقة. • سوق العمل. • رفاهية الطفل الصحية. • النشاط البدني. • الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسرة.	• إحصاءات البترول والغاز. • إحصاءات المنشآت السياحية. • إحصاءات الحج. • إحصاءات العمرة. • النقل الجوي. • النقل البري. • النقل البحري. • الصيد البحري وتربية المائيات. • الثروة الحيوانية. • الإحصاءات الزراعية. • الطاقة المنزلي. • النقل على السكك الحديدية. • البيئة المنزلي. • الإحصاءات البيئية. • الطاقة المتجددة. • كفاءة الطاقة. • الطاقة الكهربائية. • إحصاءات الخدمات. • الأمن الغذائي.

تمثل هذه التقارير جزءًا من جهود إدارة الجودة لتعزيز الشفافية، وتوفير معلومات موثوقة للمستفيدين، وضمان توافق المنتجات الإحصائية مع أفضل المعايير الدولية، مما يعزز من دقة وموثوقية البيانات المقدمة للمستخدمين.

02. بطاقات البيانات الوصفية:

قامت إدارة الجودة بإعداد 28 بطاقة بيانات وصفية تحتوي على معلومات حول المنهجية ومعايير الجودة المرتبطة بالمنتج الإحصائي، وتهدف هذه البطاقات إلى تقديم معلومات واضحة وشاملة للمستفيدين، مما يساعدهم على فهم البيانات الموجودة في ملفات (CSV) التي تنتجها الهيئة وتنشرها. وتشمل البطاقات تفاصيل حول وصف البيانات، والمنهجية المستخدمة، ومعلومات الجودة، مما يعزز من مستوى الشفافية والثقة في البيانات المتاحة، كما توفر هذه المعلومات إطارًا مرجعيًّا يمكّن المستخدمين من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على البيانات المتوفرة.

03. إطلاق إطار ضمان الجودة الإحصائية وتوسيع التغطية:

قامت الهيئة خلال عام 2024م بتطوير وثيقة إطار ضمان الجودة الإحصائية (QAF)، وتعد الأداة الأساسية لحوْكمة إدارة الجودة في النظام الإحصائي للمملكة العربية السعودية (SS KSA)، وتعطي فكرة عامة عن استراتيجيات الجودة المنفذة والمخطط لها. وتمثّل هذه الوثيقة النسخة الأولى من الوثيقة المؤسسية، وتعكس التزام الهيئة بأفضل الممارسات الإحصائية الدولية، وتستعرض وثيقة إطار ضمان الجودة الإحصائية المبادئ والمعايير المبنية على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأفضل الممارسات في العمل الإحصائي الوطني.

وتتكون من أربع مستويات، كما يلي:

المستوى	المجال	العناصر
الأول	إدارة النظام الإحصائي	- إدارة المعايير الإحصائية. - تنسيق نظام الإحصاءات العامة للدولة. - إدارة العلاقات مع مستخدمي البيانات ومقدمي البيانات وأصحاب المصلحة الآخرين.
الثاني	إدارة البيئة المؤسسية	- ضمان الشفافية. - ضمان كفاية الموارد. - ضمان الالتزام بالجودة. - ضمان الاستقلالية المهنية. - ضمان الحيادية والموضوعية. - ضمان السرية الإحصائية وأمن البيانات.
الثالث	العمليات الإحصائية	- منهجيات وإجراءات سليمة. - إجراءات إحصائية مناسبة. - تخفيف العبء على المستجيبين. - ضبط التكاليف.
الرابع	المنتجات الإحصائية	- الملاءمة. - الدقة والمصداقية. - الاتساق والقابلية للمقارنة. - الانتظام والدقة في المواعيد. - الوصول إلى المعلومات الإحصائية بسهولة ووضوح.

04. بناء أداة قياس الامتثال لإطار ضمان الجودة الإحصائية:

يأتي دور هذه الأداة من خلال تتبع تنفيذ المبادئ الأساسية لإطار ضمان الجودة الإحصائية بصفة دورية، وذلك من خلال إقامة آلية فعَّالة لتنفيذ إطار ضمان الجودة الإحصائية بواسطة الهيئة العامة للإحصاء. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد مدى التقدم في تنفيذ المبادئ الأساسية لإطار ضمان الجودة الإحصائية، وذلك من خلال قياس التطورات التي تحدث، ويهدف هذا النهج إلى تحسين الكفاءة العامة للعمليات وضمان استمرارية التحسين المستمر في مجال الجودة الإحصائية، ويمثل هذا الإطار إنجازًا محوريًّا لإدارة الجودة، حيث ساعد في بناء نظام إحصائي متين يرتكز على المعايير العالمية ويدعم موثوقية واستدامة العمليات الإحصائية، مما يعزز ثقة المستخدمين، ويعكس ريادة الهيئة في تطبيق أفضل ممارسات ومعايير الجودة الإحصائية العالمية.

05. تقييم جودة المنتجات الإحصائية:

أطلقت الهيئة العامة للإحصاء في عام 2024م برنامجًا شاملًا لتقييم جودة المنتجات الإحصائية، ويستعين البرنامج بأداة تقييم مخصصة لدعم مديري المسوح الإحصائية في الهيئة، وساهم هذا البرنامج في رفع مستوى جودة المنتجات من خلال تطبيق معايير دقيقة، وتقديم توصيات تهدف إلى تحسين العمليات، وتعزيز الثقة في البيانات الإحصائية.

- **أهداف تقييم جودة المنتجات الإحصائية:**

- تحليل ودعم التحسينات: تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتقديم حلول عملية للتحديات.
- تعزيز الدقة والموثوقية: إجراء مراجعات دورية شاملة للتأكد من دقة ومصداقية البيانات المقدمة.
- ضمان جودة المخرجات: توفير آلية تقييم مستمرة للتحقق من جودة المنتجات الإحصائية وتوافقها مع المعايير المطلوبة.

- **المنتجات التي شملها التقييم في الربعين الثالث والرابع من عام 2024م:**

تم تقييم منتجات إحصائية تغطي مختلف المجالات الإحصائية (الاجتماعية، والاقتصادية، والمكانية والموارد)، وهي كالتالي:

- متوسط الأسعار.
- التجارة الدولية (السلع).
- مؤشر أسعار العقارات.
- الاقتصاد الرقمي.
- الصيد وتربية الأحياء المائية.
- النقل البحري.
- النقل الجوي.
- إحصاءات الإعاقة.
- الرقم القياسي لأسعار الجملة.
- إحصاءات البيئة المنزلي.
- الإنتاج الصناعي.
- إحصاءات الطاقة المنزلية.
- مسح إحصاءات البحث والتطوير.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الربعي.
- التقديرات السريعة.

06. مبادرة تحسين جودة المنتجات الإحصائية:

نفَّذت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م مبادرة تحسين جودة المنتجات الإحصائية، ووصلت نسبة الإنجاز فيها إلى 100% تقريبًا، وإنجاز هذه المبادرة يعكس التزام الهيئة برفع مستوى الأداء، وضمان جودة المنتجات الإحصائية وفق أفضل المعايير الدولية، مما يدعم تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية، ويعزز موثوقية الإحصاءات المقدمة للمستخدمين، وفيما يلي أبرز مخرجات المبادرة:

1. إطار ضمان الجودة الإحصائية:

تم تطوير إطار شامل يصف المنهجية المعتمَدة لإدارة وحوْكَمة الجودة الإحصائية في الهيئة العامة للإحصاء، وجودة النظام الإحصائي على مستوى المملكة العربية السعودية.

2. دليل تقييم جودة المنتجات الإحصائية:

تم إعداد دليل إرشادي يوفر منهجية لتقييم المنتجات الإحصائية الصادرة عن المسوح أو السجلات الإدارية أو البيانات متعددة المصادر بعد نشرها.

3. الدليل الإرشادي لمؤشرات الجودة:

تم تصميم دليل يتضمن طرق حساب المؤشرات الكمية المستخدمة في قياس جودة العمليات والمخرجات الإحصائية، بما يغطي مختلف مصادر البيانات.

4. الدليل الإرشادي لبوابة الجودة:

تم بناء معايير تشمل الإجراءات والمتطلبات الخاصة ببوابة الجودة لتقييم المنتجات الإحصائية أثناء مراحل العملية الإحصائية.

5. الدليل الإرشادي لتقارير المنهجية والجودة:

تم إعداد دليل يوفر إرشادات متكاملة لإعداد تقارير المنهجية والجودة لكل منتج إحصائي يتم نشره بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

6. الدليل الإرشادي لبطاقات البيانات الوصفية:

تم تقديم معايير ونماذج متكاملة لإعداد بطاقات البيانات الوصفية بهدف تعزيز فهم ودقة مجموعات البيانات الإحصائية ضمن ملفات (CSV) المنشورة.

03 أعمال المنهجيات خلال عام 2024م

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على مواكبة أحدث الاتجاهات والممارسات في المنهجيات الإحصائية الدولية والإقليمية، وتحديد الفجوات والقضايا المتعلقة بتقنيات تصميم وسحب العينات، والتنسيق مع الإدارات ذات الصلة للمواءمة والاتفاق على التغييرات والتحسينات المطبقة على المنهجيات والمعايير الإحصائية الشاملة. وخلال عام 2024م تم العمل على عدد من المشاريع تنوعت ما بين منتجات إحصائية تمت مراجعة وتحديث تقارير المنهجية والجودة الخاصة بها، وبلغت (٧١) منتجًا، ومنتجات تم العمل على تصميم العينة لها وبلغت (55) منتجًا داخليًا وخارجيًا، بالإضافة إلى حساب الأوزان لـ (46) منتجًا من المنتجات، ودراسة إطار ونتائج العينة لـ (34) منتجًا. كما تم الإعداد والتجهيز للملفات الفنية للبرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2024م والتي بلغت (72) برنامجًا تدريبيًّا لـ (49) مسحًا ميدانيًّا وهاتفيًّا.

- **النسخة الوطنية للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM):**

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء النسخة الوطنية المحدثة للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائي (GSBPM)، والتي تعد إطارًا منهجيًّا للعمل الإحصائي الوطني في المملكة العربية السعودية، ومرجعًا رئيسًا لإصدار الإحصاءات في المؤسسات الحكومية والخاصة، فضلًا عن اعتماده في أعمال الهيئة لتوفير إطار يعزز تجويد العمليات الإحصائية في كافة مراحلها، وتوحيد معايير العمل المتَّبعة في إنتاج الإحصاءات على اختلافها، والذي يستهدف أيضًا تعزيز جودة الإحصاءات وفاعليتها في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويسهم إصدار النسخة الوطنية للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية - والتي تنسجم مع آخر نسخة دولية صدرت من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا - وتشتمل على المصطلحات والتعاريف ولمحة عن النموذج، بالإضافة إلى تفصيلٍ عن المراحل التي يتم من خلالها إنتاج الإحصاءات بدءًا من مرحلة تحديد الاحتياجات، إلى التصميم وصولًا إلى مرحلة البناء، ثم جمع البيانات والمعالجة والتحليل، وحتى مرحلة النشر التي تليها مرحلة التقييم - في تحسين العمليات المستخدمة في إنتاج الإحصاءات وتوحيد أساليب العمل - كما يواكب النموذج المنهجيات المطبقة في العديد من جهات العمل الإحصائي الدولية، ويعمل على تنسيق العمل بين الجهات المختلفة أو الإدارات المعنية في القطاعات الإحصائية وحوكمتها.

وقد وفرت الهيئة العامة للإحصاء النسخة الوطنية للنموذج العام للإجراءات الإحصائية عبر موقعها الرسمي على الإنترنت من خلال نسختين باللغتين العربية والإنجليزية، وأتاحته للتحميل والاستفادة منه من قبل المتخصصين في العمل الإحصائي أو الباحثين والمهتمين، وكذلك المؤسسات الحكومية والخاصة، ويمكن التعرف بشكل أكبر على النموذج من خلال التواصل مع دعم العملاء في الهيئة للإجابة على الاستفسارات وتقديم الشروحات اللازمة للراغبين.

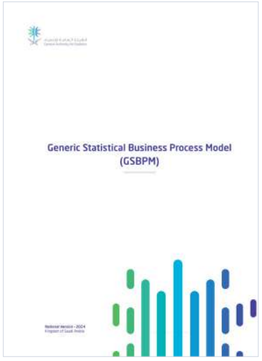

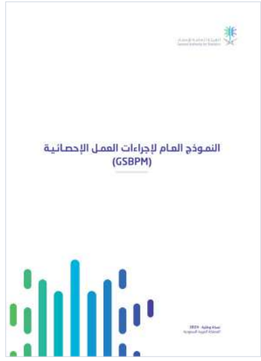

• تقارير المنهجية والجودة:

عملت الهيئة على إعداد ومراجعة وتحديث تقارير المنهجية والجودة، وذلك فيما يتعلق بالعناصر المرتبطة بالمنهجية الإحصائية كالوحدة الإحصائية، والمجتمع الإحصائي والمنطقة المرجعية، وعدد وحدات المسح، ومصادر البيانات، ودورية وأسلوب جمع البيانات، والاستقراء والوزن. حيث يتم نشر هذه التقارير على موقع الهيئة تزامنًا مع نشر نتائج وبيانات المنتج الإحصائي، وذلك بما يعكس الواقع ويحقق الشفافية بتوثيق البيانات الوصفية المُضمنة، والتي تُبنى على أساس أفضل التوصيات والممارسات الدولية، والحرص على الخروج بمنهجيات واضحة ومفهومة تلبي رغبات المستفيدين. ويوضح الجدول التالي عدد تقارير المنهجية والجودة التي تم مراجعتها وتحديثها خلال عام 2024م بحسب المجال:

الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد
15 تقريرًا	**11** تقريرًا	**20** تقريرًا
46 تقريرًا		

• تصميم عينات المنتجات الإحصائية:

تُستخدم المسوح بالعينة لتغطية الاحتياجات المختلفة من البيانات التفصيلية في مختلف المجالات مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت إدارة المنهجيات بالتعاون مع الإدارات الإحصائية في تنفيذ تصميم وسحب عينات لـ (55) مسحًا داخليًّا وخارجيًّا، بالإضافة إلى حساب الأوزان للوصول إلى قيم المَعْلَمَات المقدرة للمجتمع باستخدام نتائج المسح بالعينة لعدد من المسوح، وكذلك دراسة أُطر ونتائج العينة، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

نوع المسح	المسوح الداخلية (الخاصة بالهيئة)			المسوح الخارجية (الخاصة بجهات أخرى)
	تصميم وسحب عينة	حساب الأوزان	دراسة إطار ونتائج العينة تصميم وسحب عينة	تصميم وسحب عينة
المسوح الاقتصادية	14	6	12	2
المسوح الأسرية	41	40	22	5
المجموع	55	46	34	7
142مسحًا				

• التدريب:

قامت إدارة المنهجيات بالإعداد والتجهيز للملفات الفنية للبرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2024م من خلال القيام بعدد من الإجراءات، ومنها:

- إعداد جداول البرامج التدريبية للأعمال الإحصائية لفئات الإشراف والباحثين.
- التحقق من توفير وتجهيز ومراجعة كافة المواد التدريبية اللازمة للبرامج التدريبية، وهي المواد العلمية التي تقوم بإعدادها مختلف الإدارات ذات العلاقة بمحتوى مواد العرض.
- إعداد التقييم الآلي للمشاركين في الأعمال الإحصائية الهاتفية والميدانية في كافة مناطق المملكة.
- إعداد ملف فني متكامل عن البرنامج التدريبي.
- بالإضافة إلى إعداد وتقديم المادة العلمية لحالات الاستجابة، حيث تم خلال عام 2024م تنفيذ (72) برنامجًا تدريبيًّا لتأهيل المرشحين للمشاركة في تنفيذ الأعمال الإحصائية الهاتفية والميدانية شملت تقييمهم آليًّا، وذلك لعدد (49) مسحًا ميدانيًّا وهاتفيًّا موضحة في الجدول التالي:

نوع المسح	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المسوح الاقتصادية	4	7	8	6
المسوح الأسرية	2	10	6	3
المسوح الزراعية	2	1	0	0
المجموع	8	18	14	9
49 مسحًا				

04 أعمال التصانيف

من أهم أعمال التصانيف خلال عام 2024م:

أ. إعداد التصنيف السعودي للمنظمات غير الهادفة للربح:

انطلاقًا من دورها الوطني، وحرصًا منها على تمكين القطاع غير الربحي كشريك تنموي لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، قامت الهيئة العامة للإحصاء بالخطوات التالية:

- إعداد المسودة الأولية للتصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح المعتمِد على التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية (ICNPO).
- مشاركة مسودة التصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح من خلال إرسال برقية إلى الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي لإبداء المرئيات والملاحظات.
- تشكيل فريق عمل في الهيئة لمراجعة مسودة التصنيف بمشاركة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي والجهات ذات العلاقة، والخروج بتصنيف معياري للمنظمات غير الهادفة للربح في المملكة.
- جدولة اجتماعات فنيَّة للفريق المشار إليه لمناقشة الملاحظات والمرئيات والخروج بالتوصيات اللازمة لتطبيق التصنيف.
- تم توقيع المحضر وإعداد التقارير اللازمة، وإعداد مسودة التصنيف السعودي للمنظمات غير الهادفة للربح ورفعها للديوان الملكي لاعتماد التصنيف.

ب. اعتماد تصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسَّع (EBOPS 2010):

إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (37095) وتاريخ 1445/5/17هـ القاضي بتوجيه الهيئة العامة للإحصاء باعتماد تصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسَّع (EBOPS 2010) - بالإضافة إلى عدد من التوجيهات الأخرى - قامت الهيئة بالخطوات التالية:

- إعداد دليل المستخدم لتصنيف خدمات ميزان المدفوعات الموسَّع، ووضع الرموز الوطنيَّة الموحَّدة لهذا التصنيف على المستوى الخامس.
- رفع مسودة التصنيف لمكتب التوطين وميزان المدفوعات لأخذ مرئياتهم.

ج. إطلاق بوابة التصانيف الإحصائية:

أطلقت الهيئة العامة للإحصاء (بوابة التصانيف الإحصائية) وهي منصة إلكترونية تهدف إلى جمع وتوفير التصانيف الإحصائية الوطنيَّة والدوليَّة في مجالات مختلفة، وتُسهم البوابة في توحيد التصانيف الإحصائية، وتسهيل الوصول إليها من قِبل الجهات الحكومية، والمؤسسات البحثية، ومختلف الأطراف المعنيَّة.

- **أهداف إنشاء بوابة التصانيف الإحصائية:**

- توحيد المعايير: تُتيح البوابة الوصول إلى تصانيف إحصائية معتمَدة، تُسهم في تحقيق تناسق البيانات بين مختلف القطاعات والمؤسسات.
- تحسين جودة البيانات: تساعد البوابة على توفير بيانات إحصائية دقيقة ومنظمة، تُسهم في اتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات موثوقة.
- سهولة الوصول والمقارنة: تُمكِّن المستخدمين من الوصول السريع إلى التصانيف، مما يُسهِّل مقارنة البيانات وتحليلها على المستوى المحلي والدولي.
- دعم الأبحاث والتطوير: تُوفر للباحثين وصناع القرار أداة فعّالة تساعد في تحليل البيانات وإنشاء التقارير الإحصائية.

- **مكوِّنات بوابة التصانيف:**

- التصانيف الدولية والوطنية: وتشمل تقديم فكرة عامة عن كل تصنيف وهيكلته، وروابط إصدارات التصنيف السابقة، والربط بين التصانيف الوطنية والدولية، والتصانيف ذات العلاقة، والأسئلة الشائعة لكل تصنيف.
- واجهة بحث متقدمة وذكية: توفر خدمة البحث عن كافة التصانيف وإظهار المعلومات التفصيلية.
- دليل التعريفات والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية، حيث بالإمكان البحث عن تفاصيل كل دليل واستعراضه على صفحة الويب وتحميله.

د. تطوير المنصة الإلكترونية للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية:

تتضمن منصة التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ثماني خدمات لتطبيق دليل السياسات والإجراءات لتطبيق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، ونظرًا لمتطلبات بعض الجهات تمت إضافة خدمة إضافية للأنشطة المخفية والأنشطة البديلة، لتتمكن الجهات المستفيدة من معرفة النشاط البديل لكل نشاط مخفي.

05 تصميم وأدوات واختبار المسوح

تحرص الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة تصميم واختبارات المسوح على تطوير وتحسين استمارات المسوح الميدانية، من خلال التعرف على التحديات التي قد تواجه المستجيبين والباحثين في الاستمارات ومعالجتها قبل انطلاق مرحلة جمع بيانات المسوح، وذلك عبر إجراء العديد من التحسينات على أسئلة استمارات المسوح من خلال عمليات التقييم والاختبارات اللازمة لتحسين كفاءة المسح باستخدام أفضل المنهجيات والممارسات الدولية الحديثة، ويتم تطبيق هذه الطرق على أنواع مختلفة من المسوح الإحصائية ضمانًا لجودة مخرجات المنتجات الإحصائية.

وخلال عام 2024م تم العمل على عدد من المنتجات والمشاريع الإحصائية، تنوّعت ما بين منتجات إحصائية من الإدارات الإحصائية في الهيئة وكذلك مشاريع إحصائية عن طريق مركز التطوير الإحصائي، حيث بلغ عدد المنتجات الإحصائية (28) منتجًا إحصائيًّا، منها (25) منتجًا للإدارات الإحصائية في الهيئة، وبلغ عدد المشاريع الإحصائية عن طريق مركز التطوير الإحصائي (3) مشاريع، وقد تم تقييم ومراجعة كافة المنتجات الإحصائية، كما تم إجراء إعادة هندسة استمارة المسح لعدد (25) منتجًا، كذلك تم إجراء الاختبار المعرفي لعدد (13) منتجًا إحصائيًّا. وتم مراجعة وتحسين كافة النماذج بعد إعادة تقييمها، كما تم استحداث نماذج جديدة تُحسِّن من كفاءة اختبارات استمارات المسوح، وأضيفت تقارير التغذية الراجعة على تلك النماذج لتحقيق الكفاءة العالية. وفيما يلي جدولا يوضح المنتجات الإحصائية التي تم العمل عليها سواء كانت منتجات من داخل الهيئة أو من خارجها:

أنواع المنتجات للمسوح الداخلية			المنتجات للمسوح الخارجية
الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد	مركز التطوير الإحصائي
8	10	7	3
28 منتجًا			

• دراسة ومراجعة استمارات المسوح:

يوضح الجدول التالي المنتجات التي تم دراستها والعمل عليها خلال عام 2024م حسب المجالات الإحصائية:

المجالات الإحصائية داخل الهيئة			المنتجات للمسوح الخارجية
الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد	مركز التطوير الإحصائي
8	10	7	3
28 منتجًا إحصائيًّا			

• إعادة هندسة الاستمارات:

تم العمل على إعادة هندسة استمارات المسوح بعد استلام النسخ الأولية من الاستمارات من خلال الإدارات الإحصائية، وفي هذا السياق تم إعادة تصميم الاستمارات وتحسينها بطريقة موحَّدة؛ لضمان جمع البيانات بدقة وفعالية عالية من خلال عدة معايير وركائز مُتَّبعة، والجدول أدناه يوضح عدد المنتجات التي تم إعادة هندستها حسب المجالات الإحصائية:

المجالات الإحصائية داخل الهيئة			المنتجات للمسوح الخارجية
الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد	مركز التطوير الإحصائي
8	7	7	3
25 منتجًا إحصائيًّا			

• الاختبارات المعرفية:

تم خلال عام 2024م إجراء (13) اختبارًا معرفيًّا، من خلال مقابلة عينة من المشاركين، والأخذ بآرائهم حول أسئلة استمارة المسح عبر ركائز علمية دولية معتمَدة، والجدول أدناه يوضح عدد المنتجات التي تم إجراء اختبار معرفي لها حسب المجالات الإحصائية:

الاختبارات المعرفية حسب المجالات الإحصائية داخل الهيئة			المنتجات للمسوح الخارجية
الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد	مركز التطوير الإحصائي
2	7	1	3
13 منتجًا إحصائيًّا			

• منصة تصميم المسوح (Survey Tool):

باستخدام منصة تصميم المسوح بدأت رحلة عمل جديدة في تصميم واختبارات المسوح خلال عام 2024م، وذلك من خلال تطوير الاستمارات على المنصة لاستخدامها أثناء مرحلة جمع البيانات، وقد بلغ عدد الاستمارات المطوَّرة على المنصة (24) استمارة إحصائية، موزعة كما في الجدول التالي:

الاستمارات المبرمجة حسب المجالات الإحصائية داخل الهيئة			المنتجات للمسوح الخارجية
الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد	مركز التطوير الإحصائي
7	8	5	4
24 منتجًا إحصائيًّا			

• تكويد المسوح الإحصائية:

تبنت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م مشروع «تكويد المسوح الإحصائية»، وبالتعاون مع الإدارات المعنية في الهيئة تم دراسة إمكانية تطبيق عملية التكويد على كافة المسوح الإحصائية، لإعطاء كل مسح كود موحَّد، ويهدف المشروع إلى المحافظة على اسم كل مسح باللغتين العربية والإنجليزية، ليعد مرجعًا لكافة الإدارات المعنية في الهيئة، وتحقيق كفاءة تسريع الأعمال في مشاريع المسوح، وتم في نهاية عام 2024م إقرار الدراسة لتطبيق الأكواد على المسوح في عام 2025م.

• دراسة تقديم حوافز للمشاركين في الاختبارات المعرفية:

حرصًا على نشر الثقافة الإحصائية ورفع الوعي الإحصائي بين أفراد المجتمع اهتمت الهيئة بالتشجيع على المشاركة في الاختبارات المعرفية، وخلال عام 2024م عملت إدارة تصميم واختبارات المسوح بالتعاون مع إدارة الاتصال الاستراتيجي على دراسة إمكانية تقديم حوافز تشجيعية للمشاركين في الاختبارات المعرفية، وعقدت عدة اجتماعات لبحث هذا الموضوع، وتم الاتفاق على عدد من الحوافز سيبدأ تطبيقها في عام 2025م، ومن هذه الحوافز:

- تقديم شهادات شكر وتقدير من قبل الهيئة لشكر الأفراد والمنشآت على المشاركة.
- تقديم بعض الهدايا العينية للأفراد أو المنشآت للمشاركين.

06 مركز إدارة البيانات

من أهم أعمال مركز إدارة البيانات خلال عام 2024م ما يلي:

• تحليل البيانات:

1. وضع سياسات وإجراءات شاملة وإطار عمل يعزز تحقيق الأهداف.
2. تطوير خطط عمل استراتيجية وتحديد المبادرات الرئيسة لدعم المشاريع وتوزيع الموارد بشكل فعال وكفء.
3. تطوير نظام ذكاء اصطناعي لتصنيف المهن حسب المهام باستخدام التصنيف السعودي الموحّد.
4. احتساب وتحديث منهجية قسم الإيجار المدفوع للسكن ضمن مؤشر أسعار المستهلك باستخدام مصدر البيانات البديل للمسح «إيجار» المقدم من قبل الهيئة العامة للعقار.
5. معالجة بيانات الصفقات العقارية المقدَّمة من وزارة العدل بالتعاون مع إدارتي إحصاءات الأسعار والبيانات الجغرافية.
6. استخراج تقارير تفصيلية لمسح القوى العاملة من معمل بنك البيانات الوطني بـ (سدايا) وفق المتطلبات.
7. إعداد خارطة تشغيلية متكاملة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتصنيف بيانات الماسح الضوئي وزيادة الكفاءة والدقة.
8. مبادرة زيادة مصادر البيانات عن طريق معمل بنك البيانات الوطني بـ (سدايا) لرفع جودة البيانات والتحقق منها.
9. بناء منهجية شاملة للاستفادة من السجلات المتقاطعة في المسوح الاقتصادية والسياحية لرفع دقة البيانات وتحليلها.
10. التكامل مع إدارة إحصاءات الأسعار لتطوير منهجية شاملة لبناء مؤشر جديد لأسعار الإيجار وفق التجارب الدولية.
11. بناء نظام التعريف التلقائي AIS لتحليل حركة السفن وتأثيراتها البيئية من خلال مؤشرات تعكس الكفاءة البيئية.
12. التكامل مع الإدارة الإحصائية لاستخدام بيانات المواقع الجوالة لتطوير مؤشرات حديثة لمراقبة الحركة المرورية.
13. تحليل بيانات جمعية إشراق لقياس مؤشرات فرط الحركة وتشتت الانتباه للأطفال والمراهقين والبالغين.

• البيانات الدقيقة:

1. إطلاق خدمة طلب البيانات الدقيقة عبر مشروع توحيد بوابات الهيئة. (توفر بوابة البيانات الدقيقة منصة لرفع طلبات البيانات الدقيقة بشكل سلس ومنظم، وتدعم إيجاد تواصلٍ فعَّالٍ عبر البوابة والبريد الإلكتروني للعميل).
2. رفع عدد الخدمات المقدمة من مركز البيانات الدقيقة من خدمة واحدة إلى 3 خدمات.
3. تطوير سياسة وإجراءات البيانات الدقيقة بما يتناسب مع الخدمات المستحدَّثة.
4. استحداث معمل البيانات الدقيقة في مبنى الإدارة في أبراج العليا وتجهيزه لاستقبال الباحثين.
5. العمل مع الإدارات المعنية لتصميم معمل البيانات الدقيقة في المبنى الجديد، وذلك لتقديم أفضل بيئة لتحليل البيانات لزوار الهيئة من القطاعين العام والخاص.
6. العمل على خطة إعلامية لإطلاق خدمات مركز البيانات الدقيقة بعد تطويره.

• وحدة السجلات الإحصائية:

1. تطوير وإطلاق النسخة الأولى من سجل السكان والمساكن على بحيرة البيانات.
2. تطوير وإطلاق النسخة الخامسة والأحدث من سجل الأعمال على بحيرة البيانات.
3. تفعيل دورة إدارة البيانات على البنية التحتية.
4. دعم الإدارات الإحصائية ومركز الاتصال بالبيانات السجلية والتحليلات.

• وحدة طلب البيانات السجلية:

1. إعداد حوْكمة لطلب البيانات وخطة عمل للجهات المستهدفة.
2. إعداد ملف شامل يوضح كافة المنتجات الإحصائية والمتغيرات المطلوبة.
3. بناء أرشيف لحفظ البيانات المستلمة.

• وحدة بحيرة البيانات:

1. الإشراف والعمل على تفعيل بحيرة البيانات.
2. تمكين وتدريب الإدارات الإحصائية على استخدام أدوات بحيرة البيانات.
3. تطوير إجراءات العمل على بحيرة البيانات.
4. نقل جميع بيانات المسوح الإحصائية إلى بحيرة البيانات، مع إتاحة خاصية المعالجة والتحليل داخلها.
5. العمل على مشروع السجلات الإحصائية باستخدام أدوات بحيرة البيانات.
6. المشاركة في بناء مسودة لاستراتيجية إدارة البيانات.
7. ربط السجلات والبيانات التاريخية بأنظمة المسوح.
8. العمل مع الإدارات المعنية لتجويد البيانات الوصفية وربطها بأنظمة بحيرة البيانات.

07 أعمال إدارة المؤشرات الدولية

من أبرز أعمال المؤشرات الدولية خلال عام 2024م ما يلي:

1. المساهمة في تحديث سياسة استخدام الهيئة العامة للإحصاء بما يتواءم مع سياسة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (المتوائمة مع المتطلبات الدولية).
2. العمل على بناء خطط لرفع ترتيب المملكة في مؤشر الأداء الإحصائي (SPI) والذي ساهم في رفع ترتيب درجة المملكة العربية السعودية في مؤشر الأداء الإحصائي (22) مرتبة في التقييم الصادر عام 2024م.
3. نشر تقرير التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة على موقع الهيئة العامة للإحصاء.
4. العمل على تحديث بيانات المملكة في تقرير البيانات المفتوحة الصادر عن منظمة (OPEN DATA WATCH).
5. العمل مع كافة الجهات الوطنية لتحديث نتائج المملكة في المؤشرات الفرعية مع المصادر الدولية، وهو ما أثّر في رفع ترتيب المملكة في عام 2024م في التقارير الدولية التالية:

(أ) ارتفاع ترتيب المملكة في تقرير الابتكار العالمي مرتبة واحدة مقارنةً بالعام السابق؛ لتحتل المرتبة (47) بين 132 دولة.
(ب) ارتفاع ترتيب المملكة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية مرتبة واحدة مقارنةً بالعام السابق؛ لتحتل المرتبة (16) من بين 67 دولة.
(ج) ارتفاع ترتيب المملكة في تقرير الفجوة بين الجنسين خمس مراتب مقارنةً بالعام السابق؛ لتحتل المرتبة (126) بين 146 دولة.

6. العمل مع الجهات الوطنية المعنيَّة لاستيفاء طلبات المنظمات الدولية بشأن تحديث البيانات والاستمارات الدولية، ومشاركة التوصيات حول تحديث الأنظمة الإحصائية. حيث تم العمل على نحو 600 طلب دولي منذ عام 2021م، وفي عام 2024م

جرى العمل على ما يقارب 190 طلبًا دوليًّا على كافة المجالات والقطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والتقنيَّة. (انظر الشكل التالي).

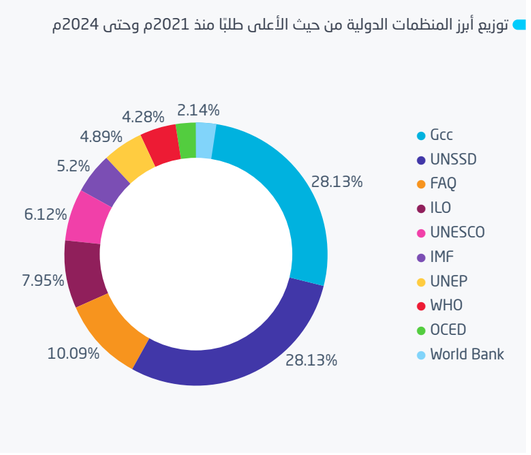

7. تحديث مؤشرات السوق الخليجية المشتركة بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنيَّة، وإصدار أول نشرة خاصة بالمملكة في هذه المؤشرات لعام 2023م، وذلك وفقًا لمتطلبات المركز الإحصائي الخليجي، حيث تم تغطية 100% من البيانات المطلوب توفيرها في عام 2024م.
8. تطوير وتحسين إجراءات العمل على مبادرات صندوق النقد الدولي بشأن معيار نشر البيانات (SDDS) ومبادرة فجوة البيانات (DGI-3).
9. العمل على ملف تقرير إصلاحات أوضاع المرأة (SIGI) الذي يصدر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتحسين بيانات المملكة بالتعاون مع الجهات المعنية.

08 أعمال مركز التطوير الإحصائي

• الأهداف الاستراتيجية لمركز التطوير الإحصائي:

1. تنفيذ منتجات وخدمات إحصائية مقدمة للعملاء بمقابل مالي.
2. رفع كفاءة تنفيذ المشاريع.
3. توثيق السياسات والإجراءات المتبعة في المركز.
4. كفاءة الصرف من الميزانية.

• أبرز أعمال مركز التطوير الإحصائي خلال عام 2024م:

1. اعتماد الأهداف التشغيلية للمركز لعام 2024م بهدف تحسين الأداء وزيادة كفاءة العمل.
2. إعداد الميزانية التقديرية والإيرادات المتوقعة للمركز لعام2025م.
3. تحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالمركز.
4. اعتماد نموذج اتفاقية مستوى الخدمة الذي يحدد بوضوح التوقعات والمعايير الخاصة بالخدمات المقدمة بين المركز والعميل.
5. إدارة ومتابعة أعمال مبادرة بناء سجل المعلومات والدليل الوطني الإحصائي لقطاع خدمة ضيوف الرحمن (وهي ضمن المبادرات المرتبطة برؤية السعودية 2030م).
6. إدارة جميع المشاريع المقدمة بمقابل مالي، والمشاريع المقدمة لعملاء خارجيين لتنفيذ مسوح خاصة، وذلك بالتنسيق مع إدارات الهيئة المختلفة، وإعداد العروض الفنية والمالية والخطط الزمنية للمشاريع، والإشراف على تنفيذها، ومتابعة مراحل التقدم، ورصد التحديات والصعوبات.
7. العمل على تحليل البيانات ومعالجتها وتدقيقها، وحساب المؤشرات الإحصائية، وبناء جداول خاصة بالبيانات؛ لتقديم بيانات دقيقة وموثوقة، تدعم اتخاذ القرارات، وتسهم في تطوير السياسات.
8. تجهيز تقارير توثيق معالجة البيانات، والتقارير الوصفية لمنهجيات المسوح، وإعداد التقارير الشهرية والربعية لأبرز نتائج المسوح، وتضمين جداول النشر التفصيلية للمشاريع المنفذة بإجمالي بلغ (20) جدولًا من جداول النشر، و(25) تقريرًا، منها ما هو شهري وربعي وسنوي.
9. العمل على بناء استراتيجية مركز التطوير الإحصائي.
10. إعداد نموذج تقييم للخدمات المقدمة بأسلوب تجاري.
11. إعداد مقترح استراتيجية لتفعيل التدريب وتنفيذه بمقابل مالي في المركز.
12. إعداد عرض تعريفي عن المركز.
13. العمل على تنفيذ (37) طلبًا من طلبات الخدمات والمنتجات (ما بين طلبات جديدة، ومتابعة مشاريع قائمة).
14. بناء وتعزيز العلاقات والشراكات مع الجهات العامة والخاصة، وبحث سبل التعاون من خلال تنفيذ الخدمات والمشاريع المتنوعة.
15. المساهمة في تنمية إيرادات الهيئة وتعزيز الاستدامة المالية فيها؛ لتوفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة والمشاريع المختلفة.
16. عقد أكثر من (730) اجتماع وورشة عمل مع الجهات العامة والخاصة، فضلًا عن إدارات الهيئة المختلفة بهدف متابعة المشاريع والأعمال والتعريف بأهم الخدمات المقدمة بالمركز.
17. مشاركات المركز على مستوى الهيئة:
    - العمل على متابعة وتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة الخاصة بالهيئة والمرتبطة بالمركز.
    - تطبيق معايير نظام إدارة الجودة على أحد مشاريع الخدمات الإحصائية، وقد ساهم ذلك في حصول الهيئة على شهادة (ISO 9001) في نظام إدارة الجودة مقدمة من قبل المنظمة الدولية للمواصفات القياسية.
    - إعداد متطلبات ضوابط البيانات لمشروع تحقيق القيمة من البيانات (مؤشر نضج) والقائم على مستوى الهيئة (بإشراف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي - سدايا).

+730

اجتماع وورشة عمل

عُقدت مع الجهات العامة والخاصة

- تحديث سجل أخطار المركز بشكل ربعي.
- العمل على نظام المحفوظات القائم على مستوى إدارات الهيئة.
- المساهمة في العمل على مشروع توحيد المنصات الإلكترونية للهيئة.

• أبرز الخدمات والمنتجات التي عمل عليها مركز التطوير الإحصائي خلال عام 2024م:

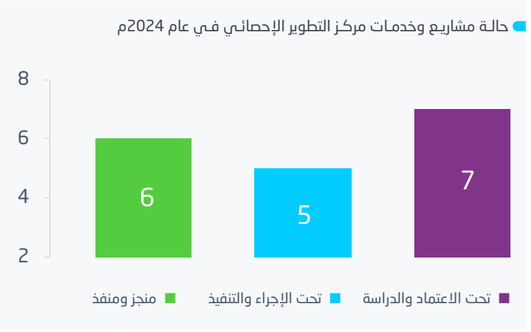

09 أعمال مركز الاتصال الإحصائي

- **الاجتماعات وورش العمل التي عقدها مركز التطوير الإحصائي مع الجهات العامة والخاصة وإدارات الهيئة المختلفة، بالإضافة إلى الدورات التدريبية المقدمة لفريق المركز:**

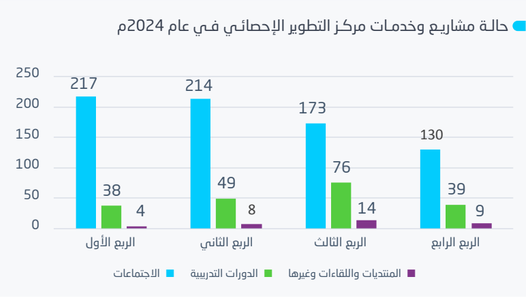

- **إجمالي الاجتماعات الداخلية والخارجية والدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات وغيرها المنعقدة خلال عام 2024م*:**

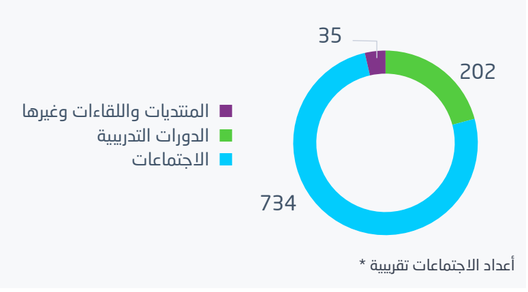

أعداد الاجتماعات تقريبية *

من أهم أعمال مركز الاتصال الإحصائي خلال عام 2024م ما يلي:

1. إكمال خطة التحول لمركز الاتصال الإحصائي، شملت توفير مقر بطاقة استيعابية بلغت 200 موظف.
2. إنشاء رقم اتصال إحصائي موحَّد جديد (199009)، وهو رقم مختصر بديلًا عن الرقم الموحَّد السابق.
3. تفعيل هيكل تنظيمي يضمن تكامل الأدوار بين العناصر الأساسية في إدارة مركز الاتصال الإحصائي بما يحقق تطلعات الهيئة.
4. زيادة عدد ساعات عمل إدارة مركز الاتصال الإحصائي لتصبح 79 ساعة في الأسبوع.
5. تحديث السياسات والإجراءات المتبعة في مركز الاتصال الإحصائي.
6. إنشاء دليل مركز الاتصال الإحصائي.
7. تحقيق مبادرة العقود المرنة.
8. تنفيذ عمليات جمع البيانات للمسوح الهاتفية بإجمالي 107 مسوح أسرية/ اقتصادية.
9. تطوير أنظمة مراقبة الجودة لمتابعة جمع بيانات المسوح الإحصائية.
10. خدمة ما يزيد عن (63,500) عميلًا عبر قنوات التواصل التابعة لإدارة مركز الاتصال الإحصائي.
11. استحداث آلية لقياس رضا العملاء بما يلبي احتياجاتهم بكفاءة وفاعلية.
12. تدريب كافة الباحثين لاكتساب المهارات الفنية لتنفيذ المسوح الهاتفية بالجودة المطلوبة.

- **إنجازات دعم العملاء خلال عام 2024:**

+63,500

إجمالي العملاء المستفيدين من قنوات التواصل

العملاء المستفيدين

6,747	بريد إلكتروني
38,922	مركز الاتصال
2,680	دردشة فورية
9,584	منصة إكس
5,605	الموقع الإلكتروني

- **عدد المسوح الهاتفية المُنفَّذة وحجم العينات المتعامل معها خلال عام 2024م:**

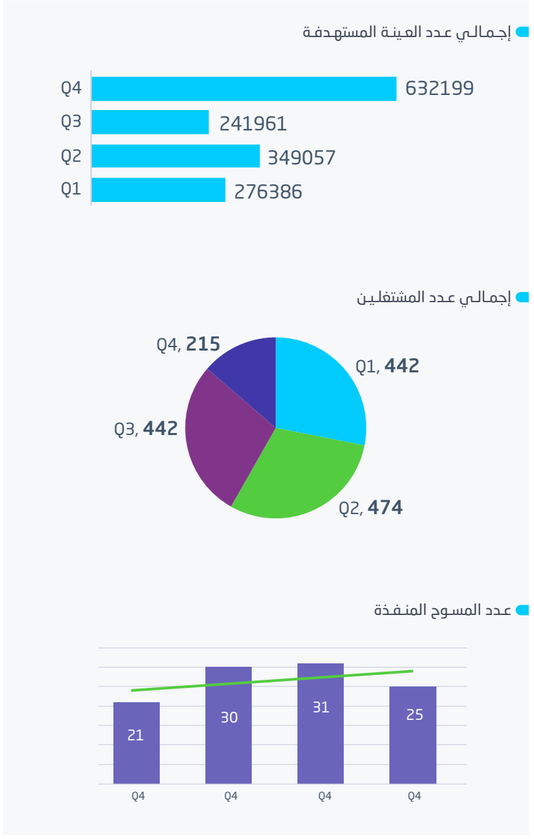

05 مسارات مهام الدعم

01 مسار الشرَاكات

يمكن تلخيص أهم أعمال الشرَاكات خلال عام 2024م كما يأتي:

• الاتفاقيات ومذكرات التعاون:

التقدم	اتفاقية تبادل البيانات	مذكرة تعاون	الإجمالي
الاتفاقيات المكتملة	28	22	50

• شراكات القطاع العام:

أ. طلب البيانات السجلية:

التقدم	الإجمالي	مكتمل	نسبة الإنجاز
طلب البيانات السجلية	529	414	%78

ب. تنسيق الاجتماعات:

التقدم	الإجمالي	مكتمل	نسبة الإنجاز
860	**849**	**98%**	
بناء على طلب الهيئة	663	660	%99
بناء على طلب الشركاء	197	189	%95

ج. التوصيات:

التقدم	الإجمالي	مكتمل	نسبة الإنجاز
المهام والتوصيات	823	765	%92

د. دعم الشركاء:

التقدم		عدد	نسبة الإنجاز
إجمالي عدد الطلبات		11543	%92
شركاء القطاع العام	شركاء القطاع الخاص	باحثون أكاديميون	أخرى	نسبة
%24.57	%51.77	%12.20	%11.46	%100

• شراكات القطاع الخاص:

أ. دعم المنتجات الإحصائية:

التقدم	إجمالي المنتجات	دورية التكرار	نسبة الإنجاز
دعم المنتجات الإحصائية	6	17	%46

ب. طلب البيانات السجلية:

التقدم	الإجمالي	مكتمل	نسبة الإنجاز
طلب البيانات السجلية	9	8	%88

ج. اتنسيق الاجتماعات:

التقدم	الإجمالي
48	
بناء على طلب الهيئة	26
بناء على طلب الشركاء	22

02 مسار العلاقات الدولية

يمكننا إيجاز أبرز أعمال الهيئة العامة للإحصاء على صعيد العلاقات الدولية خلال عام 2024م على النحو التالي:

1. شاركت الهيئة في أكثر من 161 مناسبة دولية وأبرزها مشاركة الهيئة في:
   - منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في نسخته الخامسة في كولومبيا.
   - اجتماع لجنة الإحصاء بالأمم المتحدة في دورتها الـ 55 في مدينة نيويورك.
   - الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة أنقرة.
   - الدورة السادسة عشرة للجنة الإحصائية التابعة للإسكوا في مدينة المنامة.
   - المنتدى الحادي عشر للجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي في مدينة مسقط.
   - الاجتماع التاسع والأربعين لمجلس أمناء المعهد العربي في مدينة المنامة.
   - الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية في مدينة أبو ظبي.
   - المنتدى الإقليمي للبيانات والتنمية المستدامة في مدينة الشارقة بدولة الإمارات العربية.
   - الاحتفال بيوم الإحصاء الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أقيم في مدينة مسقط بسلطنة عمان.
2. القفزة النوعية في ترتيب المملكة في مؤشر (SPI) الصادر من البنك الدولي.
3. استضافة الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء لجامعة الدول العربية في مدينة جدة.
4. الانضمام إلى لجنة الأمم المتحدة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA).

5. فوز المملكة باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في نسخته السادسة في عام 2026م.
6. رئاسة المملكة لجنة تعيين مدير عام جديد للمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية للفترة (2025 - 2028م) وعضوية كل من الأردن وتونس وسلطنة عمان.
7. التباحث مع الأجهزة الإحصائية الخليجية والبدء في إجراءات توقيع مذكرات التفاهم معها.

8. التقدم المحرز في مؤشر إحصاءات الأسعار ومؤشر إحصاءات الحسابات القومية حسب تقييم تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2024م.
9. الاجتماعات التنسيقية مع المكاتب الإحصائية لحشد أصوات استضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات.
10. تنفيذ دورة تدريبية عن برنامج القيادة الإحصائية عن طريق مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني
11. القيام بعدد من الزيارات واللقاءات الثنائية الدولية بين الهيئة والمنظمات والأجهزة الإحصائية النظيرة لتعزيز الشراكات الاستراتيجية معها، ومن أهمها:
    - استضافة معالي وزير الاقتصاد والصناعة لدى جمهورية إستونيا في مدينة الرياض.
    - استضافة وفد بعثة مشاورات المادة الرابعة التابع لصندوق النقد الدولي.
    - استضافة الوفد البريطاني لاستعراض أبرز أعمال الهيئة ووضع خطة عمل لعام 2024م.
    - زيارة الهيئة لجمهورية إستونيا.
    - زيارة وفد من دائرة الإحصاءات العامة في الأردن للاطلاع على تجربة الهيئة في مجال التعداد.
    - الاجتماع مع رئيس المعهد الإحصائي التركي على هامش الدورة الثالثة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.
    - زيارة وفد من هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية من جمهورية العراق للهيئة.
    - زيارة وفد من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من جمهورية مصر العربية للهيئة.
    - الاجتماع مع كبير الإحصائيين من البنك الدولي.
    - الاجتماع التعريفي مع الجانب الفلسطيني لبحث سبل التعاون بين الجانبين.
    - عقد اجتماعين مع الجانب البحريني ضمن إطار تفعيل مذكرة التفاهم.
    - عقد عدد من الاجتماعات مع الجانب الكوري ضمن إطار تفعيل مذكرة التفاهم، ووضع خطة عمل لسنة 2024م.

03 مسار الشؤون القانونية

يتم تقديم الدعم القانوني لكافة الوحدات التنظيمية للهيئة بما يضمن سلامة أعمالها من الناحية النظامية والتحقق من توافقها مع الأنظمة واللوائح وما في حكمها. وضمن جهود الهيئة في تعزيز وتطوير العمل القانوني، تم استحداث الإدارتين التاليتين:

01. إدارة الأنظمة واللوائح:

تختص بإعداد ومراجعة الأنظمة واللوائح وما في حكمها سواء التي تُنشر في «منصة استطلاع»، أو التي ترد إليها من الجهات الحكومية، كما تختص بإعداد ومراجعة السياسات والقرارات والتعليمات ذات الصلة بأعمال واختصاصات الهيئة، ومراجعة جميع المحاضر والتقارير التي تكون الهيئة طرفًا فيها (محليًّا أو دوليًّا)، كما أنها تمثل الهيئة في اللجان المشكّلة بهيئة الخبراء، وإبداء الرأي القانوني على المذكرات ذات الصلة باللجان.

01. إدارة الدعم القانوني:

تختص بتقديم المشورة القانونية وإعداد البحوث والدراسات القانونية في كافة الموضوعات التي تُحال إليها، وإعداد ومراجعة العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تكون الهيئة طرفًا فيها (محليًّا أو دوليًّا)، كما تتولى الإدارة مباشرة مختلف الدعاوى أمام المحاكم القضائية واللجان شبه القضائية، والترافع عن الهيئة وحماية مصالحها، وصياغة ومراجعة جميع الكتابات والبرقيات الصادرة عن الهيئة.

وعملت الشؤون القانونية خلال عام 2024م على استكمال متطلبات مشروع نظام الإحصاء الذي تم إعداده بناءً على البند (رابعًا) من قرار مجلس الوزراء رقم (11) بتاريخ 1437/1/13هـ القاضي بأن يتولى مجلس إدارة الهيئة مراجعة نظام الإحصاءات العامة للدولة

الصادر بالمرسوم الملكي رقم (23) وتاريخ1379/12/7هـ، واقتراح ما يلزم في شأنه، ورفعه بحسب الإجراءات النظامية المتبعة.
حيث يهدف مشروع النظام إلى:

- تفعيل العمل الإحصائي وضمان شموليته.
- تمكين الهيئة من ممارسة اختصاصاتها التنظيمية بشكلٍ فعَّال.
- جمع البيانات والمعلومات بجودة عالية.
- تعزيز أثر العمل الإحصائي على التخطيط.
- تنظيم العلاقة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة وتطويرها.

وقد ساهمت الشؤون القانونية في العديد من الإنجازات منها:

1. تقديم ما يزيد عن (116) دراسة واستشارة قانونية متعلقة بأعمال واختصاصات الهيئة.
2. صياغة ومراجعة الجوانب القانونية لأكثر من (61) اتفاقية ومذكرة تعاون مع الجهات العامة والخاصة، وإعداد النماذج الخاصة بها.
3. صياغة ومراجعة (8) اتفاقيات ومذكرات دولية وفق الإجراءات النظامية.
4. مراجعة الجوانب القانونية لمختلف أنواع العقود، بما يزيد عن (53) عقد.
5. المساهمة في إعداد ومراجعة اللوائح والسياسات والوثائق ذات الصلة بأعمال الهيئة، بما يزيد عن (51) وثيقة.
6. التمثيل القانوني للهيئة في عدد من اللجان الداخلية وفق الأنظمة واللوائح ذات الصلة.
7. تمثيل الهيئة في العديد من اللجان المشكَّلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء؛ ومن أبرزها الآتي:

01 لجان ذات صلة بالتقارير السنوية للجهات الحكومية.
02 لجان ذات صلة بترتيب المملكة في تقارير مختلفة.
03 لجان ذات صلة بإعداد ومراجعة مشاريع الأنظمة.
04 لجان ذات صلة بالتباحث والتوقيع على مشاريع مذكرات التفاهم مع الجهات الأخرى للتعاون في مجالات مختلفة.
05 لجان ذات صلة بمؤشرات وقياسات ومواضيع متعددة ذات صلة باختصاصات الهيئة.

28
دعـوى
إجمالي دعاوى الهيئة لعام 2024م

25
حكمًا
عدد الأحكام النهائية الصادرة لصالح الهيئة

3
أحكام
عدد الأحكام النهائية الصادرة ضد الهيئة

04 مسار الأمن السيبراني وحوْكمة البيانات

• الأمن السيبراني:

تتلخص أهم وأبرز أعمال الهيئة العامة للإحصاء المتعلقة بالأمن السيبراني خلال عام 2024م فيما يأتي:

1. تطبيق معايير عالية في الأمن السيبراني، والتجاوب بكل شفافية مع متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
2. الحصول على شهادتين للمعايير العالمية آيزو ISO (ISO 27001 ISMS – وISO27005 ISRM).
3. تنفيذ حملات توعوية شاملة لتعزيز الأمن السيبراني، حيث شاركت الهيئة في الحملة الوطنية للأمن السيبراني ونظمت جلسة توعوية للإدارة العليا بالتعاون مع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، كما تم نشر 40 مادة توعوية على عموم الموظفين.
4. تحسين وتطوير إطار عمل الأمن السيبراني من خلال تحديث السياسات والإجراءات باستمرار.
5. إطلاق مشروع حوكمة إدارة مخاطر والتزام الأمن السيبراني، بهدف وضع خارطة طريق استراتيجية تمتد لثلاث سنوات قادمة.
6. دمج متطلبات الأمن السيبراني بشكل فعّال في جميع المشاريع، مما يعزز مستوى الحماية ويضمن الامتثال لأعلى المعايير.
7. ساهمت الإدارة في تعزيز الأمن السيبراني من خلال إطلاق منصتين متكاملتين؛ إحداهما مخصصة للتدريب والتأهيل، والأخرى لقياس مستوى الوعي السيبراني لدى الموظفين.
8. المتابعة المستمرة لإغلاق المخاطر السيبرانية مع جميع الإدارات لضمان تعزيز مستوى الأمان.
9. تحسين الأداء، وإغلاق جميع ملاحظات المراجعة الداخلية المرصودة على إدارة الأمن السيبراني.

10. لضمان توفير حماية فعّالة واستجابة فورية لأي تهديدات تتم المراقبة الأمنية على مدار 24 ساعة لأنظمة الهيئة كافة.
11. المراقبة المستمرة لحماية العلامة التجارية وكذلك التسريب في الإنترنت المظلم، وحماية حسابات التواصل الاجتماعي ومواقع الهيئة من التزوير والاحتيال.
12. تم إجراء اختبار اختراق لعدد 14 تطبيقًا، والمشاركة في إطلاقها (على سبيل المثال لا الحصر: إطلاق نظام مرن الذي ساهم في دعم أعمال الهيئة في المسوح الإحصائية، والمساهمة في تطبيق كود المنصات الموحَّد).

• الحوْكَمة والالتزام:

ومن أهم أعمال الحوْكمة والالتزام خلال عام 2024م ما يلي:

1. اعتماد سياسات وإجراءات إدارة الحوكمة والالتزام.
2. الحصول على شهادة آيزو ISO للمعايير العالمية في الالتزام (ISO 37301).
3. القيام بإنشاء مكتبة الالتزام Compliance universe والتي تحتوي على كافة اللوائح والأنظمة وما في حكمها، والتي تنطبق على الهيئة.

4. الانتهاء من تقييم مستوى التزام الهيئة بالأنظمة واللوائح وما في حكمها لاثنتي عشرة إدارة، مما ساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، ورصد مخاطر عدم الالتزام ووضع استراتيجيات للتخفيف منها.
5. نشر الوعي بين الموظفين حول أهمية الالتزام باللوائح والأنظمة، مما يعزز من ثقافة الشفافية والنزاهة داخل الهيئة.
6. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة لتحسين مهارات الموظفين في مجالات الحوكمة والالتزام.
7. تطوير أنظمة رقابية فعالة لمراقبة الالتزام وضمان تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل صحيح.
8. بناء شراكات مع الجهات الحكومية والخاصة لتحسين مستوى الالتزام وتبادل أفضل الممارسات.

• إدارة وحوْكَمة البيانات:

من أهم أعمال إدارة وحوْكمة البيانات خلال عام 2024م ما يلي:

1. تطوير استراتيجية لإدارة وحوكمة البيانات وبناء نموذج تشغيلي امتثالا لضوابط مكتب إدارة البيانات الوطنية.
2. اعتماد اللجنة التنفيذية لإدارة البيانات لمتابعة ودعم أعمال إدارة البيانات والتغلب على العقبات.

3. بدء أعمال تصنيف بيانات الهيئة مع الإدارات المالكة للبيانات، وإنشاء سياسات وإجراءات متعلقة بالتصنيف مع تقديم ورش تدريبية وتوعوية تخص تصنيف البيانات.
4. عقد اتفاقيات مع العديد من الجهات الحكومية لتسهيل ومنح الصلاحيات اللازمة التي تمكّن الفِرق الإحصائية من الاستفادة من البيانات السجلية بمعمل البيانات في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
5. تسجيل الهيئة في منصة حوكمة البيانات الوطنية، وإصدار الشهادة بعد تحقيق المتطلبات اللازمة مثل: عمل تقييم وضع حماية البيانات الشخصية، وتعيين مسؤول حماية البيانات الشخصية.
6. التطبيق الكامل لمتطلبات تصنيف البيانات والبيانات الوصفية على أداة المسوح، وبنك الأسئلة الإحصائية التي يتم تطويرها من خلال برنامج التحول الرقمي.
7. العمل على تجويد البيانات الوصفية وتفعيلها من خلال إتاحة الأدلة المرجعية عبر منصة فهرس البيانات الوطنية (NDC) الذي تقوم عليه الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، ونشر الأدلة المرجعية الإحصائية على منصة البيانات المفتوحة.
8. تحسين آليات مشاركة البيانات مع الجهات الخارجية باستخدام منصة آمنة للمشاركة (منصة ديم للمشاركة).
9. تفعيل نظام تقييم داخلي دوري لقياس فعالية استراتيجيات إدارة البيانات وتقديم التوصيات للتحسين المستمر.
10. تطوير إشعار الخصوصية على موقع الهيئة الرسمي وفقًا لنظام حماية البيانات الشخصية.
11. تنفيذ مشروع لتطوير الإطار العملي لحوكمة البيانات وتحقيق الامتثال.
12. إنشاء قنوات تواصل فعّالة مع الجهات الحكومية والخاصة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال حوْكمة البيانات.
13. العمل على مؤشر (نضيء) بالتعاون مع إدارات الهيئة، وإنشاء خطة لرفع مستوى الامتثال والنضج للدورة القادمة (في عام 2025م).

05 مسار تقنية المعلومات

تعد خدمات تقنية المعلومات حجر الأساس في دعم وتطوير كافة أعمال الهيئة العامة للإحصاء، حيث تلعب دورًا حيويًّا في تنفيذ أحدث التقنيات، واعتماد أفضل الممارسات العالمية التي تساهم في تحقيق أعلى معايير الجودة والامتثال، وتهدف إلى إنشاء منظومة متطورة ذات معايير عالية من الكفاءة والموثوقية، تُعزز الاستثمار الفعَّال في الكوادر البشرية مما أتاح تفعيل برامج حديثة حسَّنت من تجربة المستفيدين، والالتزام بالمعايير والمقاييس الدولية التي تُسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030م. وفيما يلي أبرز أعمال الإدارة العامة لتقنية المعلومات خلال عام 2024م:

• الحوكمة والامتثال:

تُعد الخدمات الرقمية من أهم خصائص الحكومة الإلكترونية حيث إنها تشكل أساسًا متينًا للعلاقات بين الحكومة والمواطنين، ونظرًا للأهمية المتزايدة لمبدأ تطوير الحكومة الإلكترونية المتكاملة أصبحت الخدمات الإلكترونية أهم وسيلة في توفير المعلومات والخدمات للمواطنين، ولأهمية هذا الدور أسهمت الإدارة العامة لتقنية المعلومات في تقدُّم ترتيب المملكة العربية السعودية في عدة مؤشرات من أهمها:

- **البنية المؤسسية:**

تُشكّل البنية المؤسسية الإطار الذي يضمن تنظيم الأنشطة والعمليات بشكل منظَّم وفعَّال، وتهدف إلى تحديد الاختصاصات والمسؤوليات، وتوفير بيئة عمل مناسبة تضمن عدم ازدواجية الأعمال لتحقيق التطلعات الاستراتيجية بكفاءة عالية، وتعمل الهيئة على تفعيل مكتب البنية المؤسسية تحت ضوابط هيئة الحكومة الرقمية.

- **استمرارية الأعمال:**

تعدُّ استمرارية الأعمال جزءًا أساسيًّا في تحقيق أهداف الهيئة، وضمان الاستدامة في تشغيل الأنظمة والخدمات. وفي سياق تقنية المعلومات، تشير استمرارية الأعمال إلى القدرة على الحفاظ على التشغيل السلس والفعال للأنظمة والتطبيقات وضمان تواجدها وعملها في حالات الطوارئ أو الكوارث. وتهدف استراتيجية استمرارية الأعمال إلى ضمان تواجد خطط الطوارئ والاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، والحفاظ على استقرار وفاعلية العمليات، وتأمين تقديم الخدمات بشكل مستمر وموثوق به للمستخدمين.

- **مؤشر تطور الحكومة الرقمية OSI:**

ساهمت الهيئة العامة للإحصاء بدورها في تعزيز وتحسين درجة المملكة العربية السعودية في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (OSI) الصادر من الأمم المتحدة، والذي يعمل على قياس تطور الحكومات الرقمية في دولها الأعضاء والبالغ عددهم 193 دولة، حيث حققت الهيئة العامة للإحصاء في هذا المؤشر لعام 2024م (87.96%)، وهو ما يعكس الجهود التي تبذلها الهيئة في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في المجال الإحصائي.

• قياس التحول الرقمي في الهيئة خلال عام 2024م:

أهداف قياس التحول الرقمي:

- الإسهام في تطوير الحكومة الرقمية.
- تحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية.
- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- المساهمة في تقدم المملكة في المؤشرات الدولية.
- رفع مستويات التزام الجهات الحكومية بالأوامر والقرارات المتعلقة بالتحول الرقمي.
- تحقيق متطلبات التحول الرقمي من خلال التطبيق الأمثل للمعايير الأساسية للتحول الرقمي.

ومن الأولويات التي التزمت بها الهيئة العامة للإحصاء تنفيذ أعلى معايير الامتثال لمتطلبات هيئة الحكومة الرقمية وفق الأوامر السامية الصادرة بهذا الشأن، ونتيجةً للخطط المرسومة والمنفَّذة فقد حصدت الهيئة العامة للإحصاء المركز التاسع بين الجهات الاقتصادية والتنموية الأكثر تقدمًا في قياس التحول الرقمي عام 2024م في مرحلة «التكامل» نتيجة الامتثال لـ (96) معيارًا من معايير قياس الأداء، والذي يمثل بشكل كامل الوصول إلى (85.30%) من قيمة المؤشر.

• تنفيذ الخطة التنفيذية لاستراتيجية التحول الرقمي في الهيئة:

حرصت الهيئة العامة للإحصاء على دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي وفقًا لتطبيق أبرز الممارسات العالمية في مجالها، بهدف تحويل الرؤى والاستراتيجيات الرقمية إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق تدعم التغيير والتطور في جميع جوانب الهيئة مما يسهم في تحقيق أهداف برنامج رؤية المملكة 2030م، وباستخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة حققت الهيئة، مراكز متقدمة في الامتثال للضوابط على الصعيد المحلي والدولي، وفيما يلي عرض لأبرز مشاريع استراتيجية التحول الرقمي المنفذة لعام 2024م:

- **مشروع بحيرة البيانات:**

تم تنفيذ مشروع بحيرة البيانات في الهيئة العامة للإحصاء، والذي يهدف إلى تنظيم وتحليل ومعالجة البيانات بشكل شامل وفعَّال، وتُعد بحيرة البيانات مصدرًا قيمًا للمعلومات الإحصائية والبيانات التي تم جمعها من مختلف المصادر، ويتيح هذا المشروع استخدام التحليلات البيانية والذكاء الاصطناعي في استكشاف البيانات وتحديد الاتجاهات والنماذج والتوقعات، كما يعزز قدرة الهيئة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المستندة إلى الأدلة والمعلومات الدقيقة.

- **مشروع أداة المسوح:**

تم تنفيذ مشروع أداة المسوح الحديث، والذي يهدف إلى تحسين الأعمال الإحصائية من خلال بناء المسوح والاستبيانات والتي تُعد من الأدوات المهمة في مجال الإحصاء والبيانات وفق منهجية (SPBM) العالمية، وتهدف هذه الأداة إلى تنظيم وإدارة وبناء المسوح الإحصائية بشكل فعَّال، وتُمكِّن أداة المسوح قطاع الأعمال من تصميم وبناء الاستمارات الإحصائية بشكل مؤتمت، وتساهم في تسهيل وتيسير عملية جمع البيانات، وتقليل مدة بناء الاستمارات، ورفع جودتها، وقد تم تنفيذ 49 مسحًا في عام 2024م باستخدام أداة المسوح.

- **مشروع توحيد منصات الهيئة الإلكترونية في بوابة موحَّدة:**

انطلاقًا من سعي الهيئة العامة للإحصاء على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وحرصًا منها على تحسين تجربة المستفيد قامت الهيئة بتنفيذ مشروع توحيد بواباتها (مواقعها ومنصاتها) الإلكترونية في بوابة موحَّدة، ويُعد هذا المشروع خطوة مهمة لتسهيل وصول المستخدمين إلى البيانات والخدمات الإحصائية بفعالية أكبر، وفي هذا المشروع تم دمج مختلف بوابات الهيئة في واجهة إلكترونية واحدة تتيح للمستخدمين الوصول إلى البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية بيسر وسهولة، بالإضافة إلى تقديم حزمة منظَّمة ومتكاملة من الخدمات في الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء.

- **مشروع تعزيز البنية التحتية لأنظمة الهيئة:**

عملت الهيئة على الاستفادة من الخدمات السحابية المتوفرة داخل المملكة لتعزيز الاستفادة من التقنيات الحديثة والخدمات

التي تعزز الأمن السيبراني، حيث استفادت الهيئة من خدمات سحابية عالية الجودة مقدمة من عدة جهات مرموقة في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى الانتهاء من استكمال تحقيق متطلبات أنظمة الأمن السيبراني التي تتوافق مع ضوابط هيئة الأمن السيبراني، مما ساهم في تعزيز نتائج امتثال الهيئة العامة للإحصاء في مؤشر الأمن السيبراني.

- **مشروع رفع الكفاءة:**

تهتم الهيئة العامة للإحصاء بتطوير كوادرها باستمرار، وتولي تطوير كوادر تقنية المعلومات أهمية كبيرة من خلال عقد ورش العمل، وإتاحة الفرص التدريبية لضمان تطوير قدرات منسوبيها على رأس العمل، والمساهمة في ضمان ممارسة تقنيات الأعمال الحديثة، وخلال عام 2024م تم تنفيذ أكثر من 50 ورشة عمل تدريبة بواقع 218 ساعة، وتجاوز عدد المتدربين 300 موظف من منسوبي الهيئة العامة للإحصاء.

• المشاركة في دعم الأعمال:

- دعم أعمال القطاع الإحصائي: تقديم الدعم والتكامل مع نظام إدارة السجلات ونظام إدارة علاقات العملاء، بالإضافة إلى تطوير مجموعة من الخدمات تدعم أعمال القطاع، منها: منصة ابتكار ونظام إدارة الجودة.
- دعم أعمال قطاع العمليات: تقديم الدعم للأنظمة المالية والإدارية.
- الدعم التقني: تقديم الدعم الفني لكافة الأنظمة والأدوات التقنية.
- الربط التقني مع الجهات الحكومية.

• أبرز المنجزات التي ساهمت تقنية المعلومات في تحقيقها خلال عام 2024م:

- حصول الهيئة على شهادة تطبيق كود المنصات من هيئة الحكومة الرقمية.
- حصول الهيئة على (85.30%) في مؤشر قياس التحول الرقمي لعام 2024م.
- حققت الهيئة العامة للإحصاء (87.96%) في تطبيق مؤشر الأمم المتحدة (OSI) في عام 2024م.
- حققت الهيئة عدة شهادات للجودة العالمية مقدمة من: (تي. يو. في أوستريا TUV Austria). من بينها:

(أ) (ISO (20000: وهو المعيار الدولي لإدارة خدمات تقنية المعلومات، حيث يحدد متطلبات التخطيط والتنفيذ والصيانة لخدمات تقنية المعلومات لتحقيق أهداف العمل.

(ب) (ISO (22301: وهو معيار دولي يحدد متطلبات إدارة الأعمال، ويهدف إلى مساعدة المؤسسات على التحضير للتعامل مع الطوارئ والأحداث غير المتوقعة التي قد تؤثر على استمرارية أعمالها.

(ج) (ISO (27001: وهو معيار دولي لإنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين إدارة أمن المعلومات حيث يوفر طريقة ممنهجة لإدارة المعلومات الحساسة وضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات.

(د) (ISO (27005: يحدد هذا المعيار إطارًا ومنهجية شاملين لإدارة المخاطر للمنظمات لتحديد وتقييم ومعالجة مخاطر أمن المعلومات بشكلٍ فعَّال. ويقدم التوجيه بشأن كيفية إدماج ممارسات إدارة المخاطر في النظام العام لإدارة أمن المعلومات في المنظمة.

06 مسار الاتصال الاستراتيجي

تولي الهيئة العامة للإحصاء بمسار الاتصال الاستراتيجي اهتمامًا كبيرًا؛ وتحرص على التواصل الدائم مع أصحاب المصلحة بشكل احترافي، وتقوم بمهامها من خلال محاور عديدة من أبرزها الاتصال الإعلامي، وتحقيق الانتشار والتواجد الفعَّال للهيئة في وسائل الإعلام بنوعيها (الجديد والتقليدي)، بهدف ترسيخ صورة ذهنية متميزة للهيئة لدى أبناء المجتمع، فضلا عن ترسيخ صورتها الاحترافية في القطاعات الأخرى، وتهتم الهيئة كذلك بمسار الاتصال الاستراتيجي عبر تجويد محتوى المنتجات الإحصائية التي تقدمها، والترجمة الاحترافية لمنتجات الهيئة المكتوبة باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية؛ بهدف توسيع قاعدة المستفيدين، وتقديمها لشرائح أوسع من المستخدمين والمستفيدين، والعمل على نشر الوعي الإحصائي في المجتمع بمختلف الطرق والوسائل، وفيما يلي نستعرض أبرز الأعمال التي تقوم بها على هذا المسار من خلال المحاور التالية:

01. المحتوى والقنوات الرقمية:

تعمل الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة المحتوى والقنوات الرقمية على رفع جودة منتجاتها الإحصائية، والمساهمة في تحسين تجربة العملاء عند استخدام هذه المنتجات، وتسهيل استخدامهم للبيانات والمعلومات الإحصائية، وتحقيق الاستفادة الفعلية منها في صنع القرار، ورسم السياسات، ورصد التغيرات، وتقييم الأداء في مختلف مجالات التنمية من خلال الإسهام في صنع محتوى المنتجات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، كما تقوم إدارة المحتوى بدعم الإدارات الأخرى في رفع جودة المحتوى اللغوي للنشرات والتقارير والإصدارات الدورية، ورفع قدرة مستخدمي البيانات على الوصول للمنتجات الإحصائية بشكل سلس من خلال الالتزام بأحدث المعايير الدولية في هذا المجال، وتساهم إدارة المحتوى كذلك في رفع الوعي بالهيئة ومنتجاتها وخدماتها من خلال رفع جودة محتوى المنصات الإلكترونية للهيئة وتغذية قنوات النشر في الهيئة ببيانات دقيقة محدَّثة، وأبرز هذه القنوات: الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، وحسابات الهيئة في المنصات التالية: (إكس، ولينكد إن، وفيسبوك) فضلا عن النشر عبر التواصل الداخلي.

وقد بلغ إجمالي عدد النشرات الإحصائية خلال عام 2024م (110) نشرة إحصائية، وبلغ عدد النشرات الإحصائية التي تم نشرها في الوقت المحدد للنشر بحسب التقويم الإحصائي (102) نشرة، وبلغ عدد النشرات التي تم تأجيلها (8) نشرات، وبلغ عدد النشرات التي تم نشرها بعد إعادة جدولتها (6) نشرات، وقد بلغ عدد النشرات ذات الدورية السنوية (24) نشرةً، أما النشرات ذات الدورية الربعية فقد بلغ عددها (26) نشرةً، في حين بلغ عدد النشرات ذات الدورية الشهرية (60) نشرةً.

وخلال عام 2024م بلغ عدد صفحات الملفات التي أنجزتها إدارة المحتوى والقنوات الرقمية (15,954) صفحة ما بين معدة ومدققة، منها البيانات الوصفية، والمحتوى العام، والخطابات والأخبار الصحفية، والإصدارات الإحصائية، والعروض وسيناريوهات مقاطع الفيديو التي يتم إنتاجها للتعريف بأنشطة الهيئة.

كما بلغ عدد التصاميم خلال هذا العام (15,277) تصميمًا، منها (7,879) تصميمًا جديدًا، و(7,398) تصاميم معدلة، ومن هذه التصاميم ما يستخدم في وسائل التواصل والويب، والأنفوجرافيك، وتصاميم لمواد يتم طباعتها، إضافة إلى تصاميم بطاقات الأعمال، والعروض التقديمية، وغير ذلك.

وعلى صعيد الصور والمونتاج الخاص بالمحتوى المرئي (الفيديوهات) فقد تم إنتاج (15,714) مادة جديدة، منها صور الموظفين، وصور الفعاليات والمناسبات، وتم تسجيل (68) نصًا صوتيًّا ما بين جديد ومعدل، وتم كذلك إنتاج (221) مقطعًا مرئيًّا (فيديو) ما بين جديد ومعدل.

وتم نشر (56) مجموعة بيانات على منصة البيانات المفتوحة، كما تم نشر (1.147) مادة على موقع الهيئة الإلكتروني والذي بلغ إجمالي عدد زواره (4,554,184) زائرًا، في حين بلغ عدد زوار موقع

تعداد السعودية 2022 (317,963) زائرًا، وبلغ عدد متصفحي قاعدة البيانات الإحصائية (344,008) من الزوار، وبذلك يبلغ عدد زوار مواقع الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م (5,216,155) زائرًا.

وعلى صعيد النشر الإلكتروني فمن أهم الأعمال التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء عبر إدارة المحتوى والقنوات الرقمية خلال عام 2024م:

- إتمام متطلبات مؤشر جودة المحتوى.
- إكمال متطلبات منصة البيانات المفتوحة (سدايا).
- تطبيق معايير كود المنصات من هيئة الحكومة الرقمية، ويتميز بمواءمته مع معايير المؤشرات الرقمية المحلية والدولية، والحصول على شهادة من هيئة الحكومة الرقمية تكريمًا منها لأن الهيئة العامة للإحصاء كانت من أوائل الجهات الحكومية التي تطبق (معايير الكود الموحَّد للمنصات الإلكترونية).
- الإشراف على إطلاق المنصة الموحَّدة الجديدة للهيئة العامة للإحصاء.
- المساهمة مع الإدارات الأخرى في تحقيق نسبة عالية في مؤشر تقييم المستفيدين.

02. الترجمة:

قامت الهيئة من خلال إدارة الترجمة بتطوير منتجاتها باللغة الإنجليزية وتحقيق الكثير من الأعمال في عام 2024م؛ حيث تم الآتي:

1. ترجمة (1,008,011) كلمة، والتدقيق اللغوي لعدد (228,253) كلمة، وبلغ عدد طلبات الترجمة والتدقيق اللغوي المكتملة (975) طلبًا.
2. إطلاق دليل السياسة التحريرية لكتابة المحتوى وترجمته في الهيئة العامة للإحصاء.
3. إطلاق دليل كتابة الأعداد في النشرات والتقارير الإحصائية.
4. العمل على معجم المصطلحات الإحصائية ويضم أكثر من (800) مصطلحًا إحصائيًّا في الإصدار الحالي.

+5.2 مليون

زوار مواقع الهيئة الإلكتروني

03. الاتصال الإعلامي:

تسعى الهيئة العامة للإحصاء عبر إدارة الاتصال الإعلامي إلى إبراز أعمال ومنتجاتها الإحصائية في وسائل الإعلام المحلية والدولية، ونشر فعاليات الهيئة ومشاركاتها في مختلف المحافل المحلية والدولية عبر منصات وسائل الإعلام الرقمية والتقليدية، وكتابة الأخبار والتقارير الإعلامية وتحليل ردود الفعل ومشاعر الجمهور تجاه المواد الإعلامية المنشورة، ووضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للاستفادة القصوى من البيانات عبر مشاركة الجهات المعنية ذات العلاقة؛ لدعم صناع القرار، وراسمي السياسات، والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 ودعم خطط التنمية المستدامة في كافة المجالات، والوصول إلى أكبر عدد من سكان المملكة؛ لتعزيز مشاركة المواطن والمقيم في المسوح الاقتصادية والاجتماعية التي تُجريها الهيئة. ومن أهم أعمال الاتصال الإعلامي خلال عام 2024م ما يلي:

1. إقامة 16ورشة عمل.
2. عقد مؤتمرين إعلاميين كبيرين بمناسبة انعقاد:
   - الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء بمدينة جدة.
   - الملتقى الإحصائي الأول للجامعات والجمعيات الإحصائية 2024م.
3. رصد (10,500) خبر صحفي.
4. بلغ عدد متابعي حسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي (355,578) متابعًا.
5. بلغ عدد متابعي حسابات الهيئة على منصة X (225,198) متابعًا.
6. بلغ عدد متابعي حسابات الهيئة على المنصات عدا منصة X (130,380) متابعًا.
7. تم إطلاق 21 حملة إعلامية لمواكبة انطلاق عدد من الفعاليات وإصدار المنتجات الإحصائية.
8. تلقت الهيئة (57) استفسارًا إعلاميًّا من عدة جهات، وتم الرد عليها جميعها.

355,578

متابعًا

متابعي حسابات الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي

04. المطبوعات:

من أهم أعمال المطبوعات التي قامت بها الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م طباعة بطاقة الموظفين الذكية (NFC)، وفيما يلي أبرز أصناف المطبوعات والهدايا التذكارية التي نفَّذتها الهيئة في الفعاليات المختلفة:

الصنف	العدد
مطبوعات ورقية	179,217
هدايا للضيوف وعدد من منسوبي الهيئة	445
حقيبة الموظف الجديد	150
بطاقات دعوة للمسوح	400
بطاقة عمل للمسوح	30,000

05. تخطيط الاتصال والهوية المؤسسية والتصور:

فيما يلي نستعرض أهم أعمال (تخطيط الاتصال والهوية المؤسسية والتصور) خلال عام 2024م:

1. الجدول التالي يوضح منتجات ذكاء الأعمال التي تم تطويرها أو إعادة تطويرها للبيئتين الداخلية والخارجية:

المخرجات	المنشور	غير المنشور	العدد الكلي
جداول البيانات	450	139	**311**
لوحات المعلومات	120	44	**76**
ملفات CSV	59	3	**56**
العدد الكلي	**629**	**186**	**443**

2. إقامة محاضرة توعوية لطلاب كلية الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود.
3. المشاركة في انعقاد الملتقى الإحصائي للجامعات والجمعيات.
4. المشاركة في انعقاد لقاء اتحاد الغرف السعودية.
5. المشاركة في مؤتمر الإحصاء والصحة.
6. المشاركة في تنفيذ برنامج المعرفة الإحصائية مع وزارة التعليم.
7. الجدول التالي يوضح أهم الإحصائيات الأخرى:

المخرجات	العدد
الحملات التوعوية للمسوح	36 حملة
الحملات التوعوية العامة	5 حملات
الدورات التوعوية للباحثين	55 دورة
ورش العمل	15 ورشة عمل
ساعة معرفة	ساعتان
المستفيدون من الحملات التوعوية	أكثر من 4 ملايين مواطن ومقيم
الباحثون المستفيدون من الدورات التدريبية	22,291 باحثًا
الرسائل النصية التوعوية	أكثر من 8 ملايين رسالة
عدد الموظفين المستفيدين من ورش العمل	أكثر من 150 موظَّفًا وموظَّفة

أبرز التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2024م

م	التحديات	التصنيف	داخلي/خارجي	التأثير	المقترحات والبدائل لتجاوز التحديات
01	ضعف نسب الاستجابة في بعض المسوح الميدانية والهاتفية.	تشغيلي	خارجي	تمديد مرحلة جمع البيانات، وزيادة التكاليف التشغيلية.	عمل حملات توعوية مصاحبة لانطلاق المسوح، وتكثيف التواصل مع الفئة المستهدفة، والعمل على توفير مصادر بيانات أخرى.
02	تأخُّر الحصول على البيانات السجلية اللازمة لإنتاج النشرات الإحصائية.	تنظيمي	خارجي	تأخير نشر عدد من المنتجات الإحصائية.	- توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون مع الجهات ذات العلاقة. - تكثيف التواصل مع الجهات المختلفة. - بناء السجلات الإحصائية، وأتمتة الحصول على البيانات السجلية بهدف توفير البيانات بشكل مباشر دعمًا للمنتجات الإحصائية.
03	ضعف الوعي الإحصائي لدى أفراد المجتمع	تشغيلي	خارجي	ضعف التجاوب في المسوح الإحصائية، وضعف فهم مخرجات الأعمال الإحصائية والاستفادة منها.	تصميم البرامج التوعوية، تعزيز نشر المواد التعريفية.
04	اختلاف مستويات فهم المنهجيات والمفاهيم الإحصائية المتخصصة.	فني	خارجي	ضعف تبني المنهجيات والمفاهيم الإحصائية.	عقد ورش عمل توعوية، وتعزيز الاطلاع واستخدام المصادر والمواد التعريفية.
05	التحدي في الحفاظ على الباحثين الميدانيين لفترة طويلة بهدف تراكم الخبرة والمعرفة.	تشغيلي	داخلي	ارتفاع التكاليف التشغيلية.	تبني العقود المرنة، وتقديم محفزات إضافية، وتقديم برامج تدريبية للباحثين الميدانيين قبل القيام بالمسوح والأعمال ميدانية.
06	الالتزام برفع بعض المؤشرات المطلوبة من المنظمات الدولية خلال الفترة المحددة.	تنظيمي	داخلي/خارجي	التأخر في تسليم البيانات الإحصائية عن المملكة للمنظمات الدولية.	العمل مع الجهات ذات العلاقة لتوفير البيانات والمؤشرات المطلوبة خلال الفترة المحددة.
07	اختلاف الفهم في تطبيق التصنيف السعودي الموحَّد للمهن.	فني	خارجي	استمرار ورود طلبات بإضافة أسماء مهن ووظائف جديدة إلى التصنيف السعودي الموحَّد للمهن.	عقد ورش عمل، واجتماعات لمواءمة وظائف الجهات المعنية مع المهن المضمنة في التصنيف السعودي الموحَّد للمهن.

أبرز الفرص والتطلعات لعام 2025م

01. التوسع في إنتاج ونشر المنتجات والمؤشرات الإحصائية في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والموارد، وتعزيز استخدام مصادر بيانات متنوعة؛ مما يعزز جودة وشمولية المخرجات الإحصائية.

02. التوسع في رصد المؤشرات الدولية ذات العلاقة وحسب الاختصاص، والعمل مع الجهات ذات العلاقة لتوفير المؤشرات والبيانات اللازمة.

03. التوسع في استخدام الأساليب التقنية الحديثة في جمع وتحليل ومعالجة البيانات، وذلك بالاستفادة من الأنظمة والأدوات التقنية مثل السجلات الإحصائية، وبحيرة البيانات، وأدوات تصميم المسوح.

04. تحديث نظام الإحصاء في المملكة العربية السعودية، وتطوير استراتيجية إحصائية طموحة للفترة القادمة بمستهدفات ومبادرات تُسهم في تطوير العمل الإحصائي على المستوى الوطني.

05. الاستضافة والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات العلاقة بالعمل الإحصائي، حيث تعتزم الهيئة استكمال جهودها في استضافة ورئاسة عدد من الاجتماعات الدولية، واستكمال الأعمال والتحضيرات لاستضافة منتدى الأمم المتحدة السادس للبيانات 2026م.

06. زيادة تبادل الخبرات والمعرفة الإحصائية مع المؤسسات والمنظمات والأجهزة الإحصائية الرسمية، وتعزيز المشاركة الفعالة في المبادرات الدولية المتعلقة بالإحصاءات والمنتجات الإحصائية.

07. عقد المنتدى السعودي الأول للإحصاء، وبناء شراكات جديدة مع القطاعين الحكومي والخاص.

08. إشراك المجتمع البحثي والأكاديمي في تحديد متطلبات المنتجات الإحصائية، والعمل على توفيرها من خلال عدة وسائط بما في ذلك معمل البيانات الدقيقة، ومختبر الابتكار.

09. التوسع في التواصل الفعَّال مع المستفيدين والشركاء من مؤسسات حكومية وجهات ومنظمات رسمية، والمشاركة الفعَّالة مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والاستمرار في تحسين ورفع معدل رضا العملاء، وتلبية الطلبات الإحصائية للجهات المختلفة.

10. بناء وتطوير نماذج إحصائية جيومكانية وتحديث البيانات الجيومكانية لزيادة سرعة احتساب المؤشرات الإحصائية، ورفع جودة وتغطية التفاصيل الجيومكانية للمؤشرات على مستوى المناطق الريفية والحضرية.

11. رفع الوعي المجتمعي بالمفاهيم الإحصائية، وزيادة مشاركة المواد والمعلومات والبيانات المرجعية الإحصائية.

12. إنشاء قاعدة معلومات معرفية إحصائية مؤسسية لتوفير مرجع إحصائي للمختصين مما سيساهم في تسهيل الوصول للمعلومات، وتطوير المعرفة والمهارات الإحصائية.

13. تنفيذ مشروع التخطيط المالي في الهيئة كخطوة استباقية لمبادرة (التخطيط المالي متوسط المدى) والتي ستطبقها وزارة المالية في بعض الجهات الحكومية؛ لضمان تحقيق التكامل والفعالية في العمليات المالية.

14. تعزيز تطوير التقارير الرقابية لرفع مستوى الوعي بأهمية الرقابة المالية، مما يسهم في رفع مستوى الشفافية، وضمان تحقيق أعلى معايير الكفاءة المالية.

03

نظرة عامة على الوضع الراهن

الإطار التنظيمي

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة باسم (الهيئة العامة للإحصاء)، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، ثم صدر قرار رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة.

تنظيم الهيئة العامة للإحصاء:

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة باسم (الهيئة العامة للإحصاء)، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (70) وتاريخ (1438/01/30هـ) وتضمَّن عبارة «فيما عدا رئيس الهيئة، يطبق على منسوبي الهيئة لوائح وسلالم العاملين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتعديلات التي تطرأ عليه». وأصبح ذلك غير سارٍ وفقًا للتعديل المشار إليه في البند أولًا من قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ (1442/3/24هـ).

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة، واشتمل التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، وأن يرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة.
كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم: (745) وتاريخ (1441/11/23هـ)، ويتضّمن عددًا من التعديلات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه.
ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم: (169) وتاريخ (01/ 03/ 1444هـ)، القاضي بتعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء - الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (11) في (13/ 1/ 1437هـ)، وذلك على النحو الوارد في القرار، وعدد من الترتيبات الموضحة فيه.

وفيما يلي تنظيم الهيئة العامة للإحصاء في شكله الحالي بحسب القرارات والتعديلات المشار إليها:

المادة الأولى:

لأغراض هذا التنظيم، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

التنظيم	تنظيم الهيئة العامة للإحصاء
المجلس	مجلس إدارة الهيئة.
الجهات العامة	الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.
المنشآت الخاصة	جميع الشركات بما فيها الشركات التي تسهم فيها الدولة، والمنشآت الفردية الخاصة، والجمعيات والمؤسسات الأهلية وما في حكمها.
البيانات	الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، وقد تكون بيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية.
البيانات الفردية	البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على طلب.
المجالات الإحصائية	المجالات الإحصائية الرئيسة الثلاثة، الإحصاءات الاجتماعية وتشمل (التركيبة السكانية، والأوضاع الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، وغيرها)، والإحصاءات الاقتصادية وتشمل (الحسابات الوطنية، والأعمال التجارية، والصناعة، والتجارة، وغيرها)، والإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد وتشمل (البيئة، والسياحة، والزراعة، وغيرها).

التنظيم	تنظيم الهيئة العامة للإحصاء
السجلات الإدارية	السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة أو المنشآت الخاصة، المتعلقة بالمجالات الإحصائية وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، إضافة إلى السجلات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.
المعلومات	البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها، أو بتحليلها، أو بتلخيصها، أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.
المؤشرات	العنصر البياني الذي يعبر عن البيانات الإحصائية في فترة زمنية محددة ومكان محدد وخصائص أخرى محددة.
الإحصاء	البيانات والمعلومات والمؤشرات التي تجمع عن ظروف المجتمع وأنشطته باستخدام الأساليب والتصنيفات والمفاهيم العلمية للوصول إلى النتائج والتوقعات والقرارات وفقاً لمتغيرات محددة" .
العمل الإحصائي	أي دراسة، أو بحث، أو استطلاع، أو مسوح، أو أي عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية سواء يتم بشكل كلي أو جزئي.
المسوح	عملية جمع البيانات من مصادرها على أساس مجموعة من الأسئلة أو المتغيرات المحددة التي ستُجمع، سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية أو أي أساليب إحصائية أخرى.
الخدمات الإحصائية	الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي أو ذات العلاقة به وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح أو البحوث أو الدراسات واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها، ونحو ذلك.
الوثائق الإحصائية	الخرائط والمخططات والسجلات والأدلة والمنهجيات وقوائم العينات وغيرها المستخدمة في العمل الإحصائي.
اللجنة التنسيقية	لجنة دائمة لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهات العامة ذات العلاقة.
مندوبو الهيئة	الأشخاص من غير منسوبي الهيئة الذين تستعين بهم للعمل في تنفيذ المسوح.

- **المادة الثانية:**

1. تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط.
2. يكون مقر الهيئة الرئيس في مدينة الرياض، وتنشئ لها فروعًا ومكاتب في أيٍّ من مناطق المملكة.

- **المادة الثالثة:**

يهدف التنظيم إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيله من خلال إيجاد منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية؛ خدمةً لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة.

- **المادة الرابعة:**

الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات الآتية:

1. إعداد إستراتيجية وطنية للعمل الإحصائي في المملكة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري.
2. القيام بالعمل الإحصائي وفقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها، ويشمل ذلك ما يأتي:
   أ. تحديد منهجية العمل الإحصائي.
   ب. تصميم وتنفيذ المسوح.
   ت. إجراء الدراسات والبحوث.
   ث. تحليل البيانات والمعلومات.
   ج. توثيق البيانات والمعلومات وحفظها في الوثائق الإحصائية.
3. جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة وتدوينها وتبويبها، وجمع البيانات والمعلومات من السجلّات الإدارية في الجهات العامة والمنشآت الخاصة وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتها.
4. إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقًا للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.
5. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث.
6. تكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات الإحصائية.
7. إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آليًّا بجميع الجهات العامة.
8. تقديم العمل الإحصائي والخدمات الاستشارية والفنية في مجال الإحصاء للجهات العامة والمنشآت الخاصة.
9. تقديم الاقتراحات للجهات العامة لتطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي، للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحَّدة.
10. إنتاج الإحصاءات الرسمية وتطويرها باستقلالية، ونشرها داخل المملكة، وتزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد والمنظمات الدولية بها، وفق الإجراءات النظامية.
11. التنسيق والتعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية، وفقًا للإجراءات النظامية.
12. إعداد برامج ودورات في مجال العمل الإحصائي وتنفيذها، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.
13. تمثيل المملكة داخليًّا وخارجيًّا فيما يتعلق باختصاصات الهيئة، وذلك وفقًا للإجراءات النظامية.
14. نشر الوعي الإحصائي وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بما يحقق تفاعل المجتمع مع العمل الإحصائي.
15. نشر الإحصاءات لجميع المستفيدين في الوقت نفسه، والسماح بالوصول المسبق لها وفق مسوغات محددة ومكتوبة دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في المحتوى أو تاريخ نشر الإحصاءات».

المادة الخامسة:

تباشر الهيئة جمع البيانات المتعلقة بخططها وبرامجها الإحصائية بواسطة موظفيها، أو بواسطة مندوبي الهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

المادة السادسة:

1. تقدم الهيئة الإحصاءات الرسمية دون مقابل مالي.
2. دون إخلال بما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة، تجري الهيئة المسوح وتعد البحوث والدراسات الإحصائية، وتقدم الخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية بأسلوب تجاري خاضع لحساب التكاليف.

المادة السابعة:

تم تعديل المادة السابعة بموجب قرار رقم (212) وتاريخ 1441/3/15هـ الموافق 2019/11/12م بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصّ التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعيَّن ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، كما نصّ على أن يرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة.

1. يُشكَّلُ المجلس على النحو التالي: إدارة الهيئة.

• وزير الاقتصاد والتخطيط	رئيس المجلس
• وزير الطاقة	عضو
• وزير المالية	عضو
• وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	عضو
• وزير التعليم	عضو
• وزير الصناعة والثروة المعدنية	عضو
• مدير مركز المعلومات الوطني	عضو
• رئيس الهيئة	عضو
• اثنان من المختصين في مجال عمل الهيئة (يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من رئيس المجلس)	عضوان

2. يختار رئيس المجلس نائبًا له من بين الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرات (ب) و(ج) و (د) و(و) و(هـ) و(ز) من الفقرة (1) من هذه المادة. (وذلك وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (745) وتاريخ 1441/11/23هـ).

المادة الثامنة:

يتولى المجلس الإشراف على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص الاختصاصات الآتية:

1. إقرار السياسات العامة للهيئة وخططها وبرامجها التشغيلية.
2. إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
3. إقرار اللوائح الداخلية والفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بنشاط الهيئة.
4. إقرار مشروع ميزانية الهيئة، ورفعه بحسب الإجراءات النظامية.
5. إقرار الحساب الختامي للهيئة وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي تمهيدًا لرفعها بحسب الإجراءات النظامية.
6. تشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناءً على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.
7. إقرار مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
8. إقرار أي مقابل مالي وتكاليف للعمل الإحصائي والخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية التي تنفذها الهيئة، وكذلك للتزويد بالبيانات.
9. قبول التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات التي تقدم للهيئة، وفقًا للإجراءات النظامية.
10. تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.
11. تشكيل اللجان وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.

ويجوز للمجلس تفويض بعض تلك المهام إلى من يراه من المسؤولين في الهيئة، وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.

12. إقرار اللوائح الإدارية واللوائح المالية التي تسير عليها الهيئة، على أن يكون إقرار اللوائح المالية والأحكام ذات الأثر المالي في اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24هـ).

المادة التاسعة:

1. تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة، ويجوز عند الاقتضاء عقدها في مكان آخر داخل المملكة.
2. يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل بناءً على دعوة من رئيسه، ومتى اقتضت مصلحة الهيئة ذلك، ويتعيَّن أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (خمسة) من أعضائه على الأقل، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوَّت معه رئيس الاجتماع، وللعضو المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.
3. تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، وتبلغ الهيئة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها مباشرة وبالطريقة المناسبة.
4. لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.
5. لا يجوز للعضو أن يفشي شيئًا مما وقف عليه من أسرار الهيئة.
6. للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة العاشرة:

تم تعديل مدخل هذه المادة وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 212 كما يلي:

يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، ويرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود هذا التنظيم، ويمارس الاختصاصات الآتية:

1. الإشراف على منسوبي الهيئة طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
2. الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية، وتقديم الرأي في المسائل الإحصائية للجهات العامة.
3. إقرار أساليب وإجراءات تنفيذ البرامج الإحصائية المتعلقة بالآتي:
   أ. جمع وتصنيف وتحليل واستخراج ونشر المعلومات الإحصائية التي تصدرها الهيئة.
   ب. محتوى النشرات والمنشورات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، وتوقيت وطرق توزيعها ونشرها».
4. اقتراح خطط الهيئة وبرامجها، ورفعها إلى المجلس.
5. اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة، ورفعه إلى المجلس.
6. رئاسة اللجنة التنسيقية، واقتراح اللوائح المتعلقة بها.
7. اقتراح مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها، ورفعها إلى المجلس.
8. اقتراح إعداد آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات، ورفعها إلى المجلس.
9. إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.
10. متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس.
11. تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
12. تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاصه.
13. الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي، والحساب الختامي، وعرضها على المجلس.
14. تمثيل الهيئة أمام القضاء وغيره.

15. إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام التنظيم واللوائح والقواعد والإجراءات المعتمدة، وذلك بحسب الصلاحيات المفوضة له.
16. مباشرة ما تخوله إياه قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.
17. أي مهمة يكلفه بها المجلس، وللرئيس تفويض بعض صلاحياته إلى غيره من منسوبي الهيئة.

المادة الحادية عشرة:

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بمرسوم ملكي.

المادة الثانية عشرة:

1. تتكون موارد الهيئة من الآتي:
   أ. ما يخصص لها في الميزانية العامة للدولة.
   ب. جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إليها من جهات حكومية أخرى.
   ت . الأصول الثابتة والمنقولة التي تحت تصرفها.
   ث. عوائد استثمار مواردها المالية.
   ج. المقابل المالي التي تحصل عليه عما تقدمه من خدمات.
   ح. الغرامات والجزاءات المالية المستحقة للهيئة.
   خ. ما يقبله المجلس من تبرعات والهبات والأوقاف، والوصايا، والمنح، والمساعدات.
   د. أي موارد أخرى يقرها المجلس.
2. تودع أموال الهيئة في حساب خاص في مؤسسة النقد العربي السعودي، ويصرف منه وفق ميزانية الهيئة المعتمدة.

المادة الثالثة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ التنظيم، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

المادة الثالثة عشرة مكرر:

يخضع منسوبو الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24هـ).

المادة الرابعة عشرة:

ترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة الخامسة عشرة:

ترفع الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء - خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية -تقريرًا سنويًّا عما حققته الهيئة من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

المادة السادسة عشرة:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة، يعين المجلس مراجع حسابات خارجيًّا (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعي الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يومًا من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م:

كان تشكيل مجلس إدارة الهيئة عام 2024م كما يلي:

01	وزير الاقتصاد والتخطيط - رئيس مجلس الادارة	معالي الأستاذ **فيصل بن فاضل الإبراهيم**
02	وزير الطاقة	صاحب السمو الملكي الأمير **عبد العزيز بن سلمان آل سعود**
03	وزير المالية	معالي الأستاذ **محمد بن عبد الله الجدعان**
04	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	معالي المهندس **أحمد بن سليمان الراجحي**
05	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء	معالي الدكتور **حمد بن محمد آل الشيخ**
06	وزير الصناعة والثروة المعدنية	معالي الأستاذ **بندر بن إبراهيم الخريف**
07	وزير التعيم	معالي الأستاذ **يوسف بن عبدالله البنيان**
08	مدير مركز المعلومات الوطني	معالي الدكتور **عصام بن عبد الله الوقيت**
09	رئيس الهيئة العامة للإحصاء	سعادة الدكتور **فهد بن عبدالله الدوسري**
10	عضو متخصص في مجال عمل الهيئة	سعادة الأستاذة **سارة بنت جماز السحيمي**
11	عضو متخصص في مجال عمل الهيئة	سعادة الدكتور **ديفيد واين كالستش**

وقد اجتمع مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء أربع اجتماعات خلال عام 2024م:

الاجتماع 01	**مارس 2024م** اجتماع مجلس الإدارة الثامن والعشرون	الاجتماع 02	**يونيو 2024م** اجتماع مجلس الإدارة التاسع والعشرون
الاجتماع 03	**سبتمبر 2024م** اجتماع مجلس الإدارة الثلاثون	الاجتماع 04	**ديسمبر 2024م** اجتماع مجلس الإدارة الواحد والثلاثون

اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة:

يرتبط بمجلس الإدارة اللجنتان الآتيتان:

• الأولى: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تهدف لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مساعدة مجلس إدارة الهيئة في كافة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية التي تُعرض على المجلس الإدارة لاتخاذ القرار، ومن أبرز المهام والمسؤوليات للجنة ما يلي:

1. اتخاذ القرارات ضمن صلاحيات اللجنة.
2. مراجعة الهيكل التنظيمي وسلم الرواتب ورفع التوصيات بشأنهما للمجلس.
3. إبداء الرأي حول التعيينات المقترحة على مستوى الرئيس والنواب.
4. وضع معايير تقييم أداء الرئيس وتقييمه بناءً عليها ورفع التوصيات بذلك للمجلس.
5. التأكد من وجود خطة تعاقب وظيفي للرئيس والنواب.
6. الإشراف على تخطيط القوى العاملة.
7. التوصية للمجلس باعتماد استراتيجية الموارد البشرية والسياسات ذات العلاقة بما فيها المكافآت بحسب اللائحة الإدارية ومراجعتها بشكل دوري.
8. إعداد لائحة المكافآت للجان المنبثقة من المجلس بما يتفق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة والرفع بذلك للمجلس.
9. التوصية بمكافأة الرئيس للهيئة والرفع بها لمجلس الإدارة.

• الثانية: لجنة المراجعة والمخاطر:

تهدف لجنة المراجعة والمخاطر إلى مساعدة مجلس إدارة الهيئة للقيام بمسؤولياته الرقابية، ومن أبرز مسؤوليات اللجنة تزويد مجلس الإدارة بمشورة مستقلة وموضوعية حول كفاءة إجراءات إدارة الهيئة فيما يتعلق بالجوانب التالية:

1. إدارة المخاطر.
2. التقارير المالية.
3. المراجعة الداخلية.
4. مراجع الحسابات.
5. الامتثال.

الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء:

تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى تحقيق التكامل بين هيكلها التنظيمي وبين مبادرات ومشاريع التحول في كافة أنشطتها، مع مراعاة ما يستجد من تغيرات في تلك الأنشطة داخل الهيئة أو في المحيط الخارجي لها، وبناءً على عدد من المستجدات العملية تم رفع تصور عن تطوير الهيكل التنظيمي ليتناسب مع المرحلة الحالية من مراحل التحول الإحصائي، وقد تم اعتماده والعمل به، وفيما يلي الهيكل التنظيمي المعتمد حاليًّا في الهيئة العامة للإحصاء:

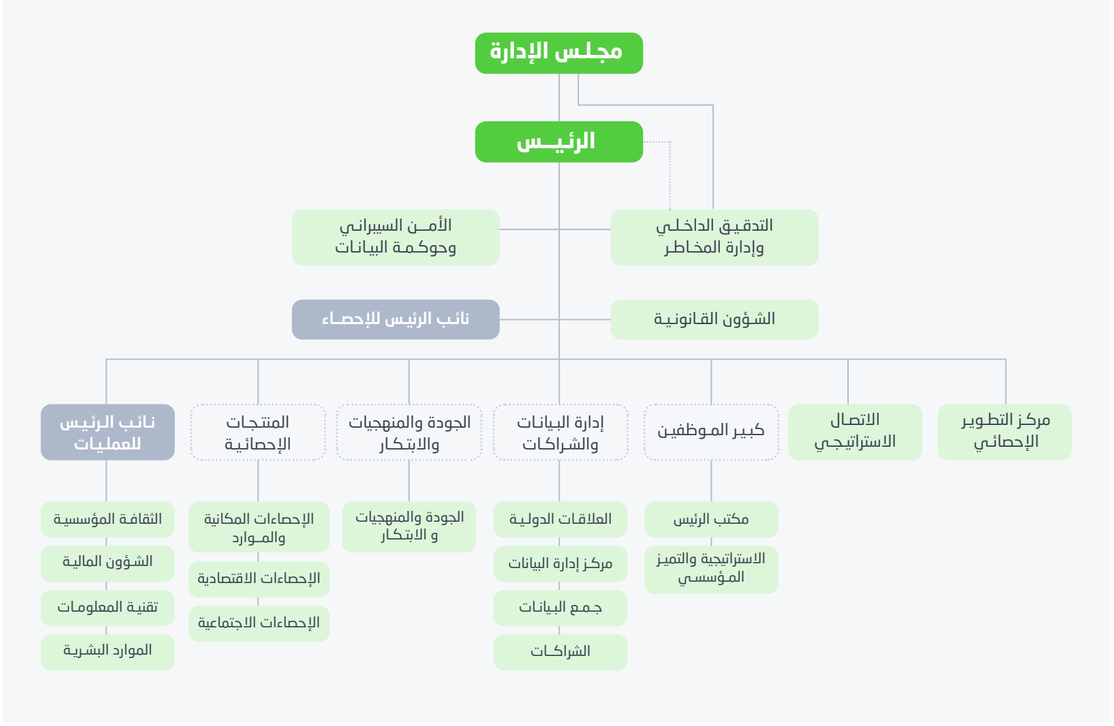

الموارد البشرية

من أبرز أعمال الموارد البشرية خلال عام 2024م ما يلي:

1. مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات الموارد البشرية في الهيئة ومواءمتها مع اللائحة الإدارية.
2. تفعيل نظام منصة (مرن) وأتمتة جميع الإجراءات المتعلقة بالعمل واستخراج مسيرات الرواتب من النظام.
3. إنهاء إجراءات تعاقد المشتغلين بالعقود المرنة، وقد تجاوز عددهم (14000) متعاقد.
4. استكمال تنفيذ خطة تدريب الموظفين بنسبة 98%.
5. إعداد خطة التعاقب الوظيفي.
6. إطلاق وتنفيذ برنامج الإحصائيين السعوديين (النسخة الأولى).
7. إطلاق وتنفيذ برنامج تطوير القادة.
8. إطلاق برنامج الابتعاث.
9. تحقيق نسبة إنجاز 100% في جودة البيانات الوظيفية للربع الثالث من عام 2024م (حسب تقرير أداء الهيئة في المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة الحكومية).
10. إطلاق مبادرة نقل المعرفة.
11. الرد على استفسارات الموظفين من خلال نظام آمر لعدد (1684) استفسارًا.
12. المواءمة مع وزارة الموارد البشرية بشأن التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة.
13. الحصول على شهادة إرشادات إدارة الكفاءات لتدريب الموظفين (ISO 10015:2019).
14. الحصول على شهادة إرشادات قواعد السلوك المهني (ISO 10001:2018).
15. تنفيذ 30 حملة توعوية وفعالية في الهيئة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
    - حملة التوعوية بالأمن السيبراني.
    - حملة التوعوية بأنظمة الموارد البشرية.
    - فعالية بطولة كأس الإحصاء لكرة القدم للرجال.
    - فعالية بطولة كأس الإحصاء لبادل للنساء.
    - فعالية يوم التأسيس.
    - حفلة معايدة لعيد الفطر وعيد الأضحى.
    - فعالية يوم التصوير العالمي.
16. بالمشاركة مع (الإدارة العامة للشؤون المالية، والإدارة العامة لتقنية المعلومات، والقطاع الإحصائي) تم القيام بالآتي:
    - إصدار دليل حوكمة ميزانية خطة المسوح (الإصدار الأول).
    - تحديث دليل حوْكمة أعمال المسوح الإحصائية (الإصدار الثاني).

القدرات البشرية للهيئة خلال عام 2024م:

عدد المبتعثين والموفدين والمتخرجين:

الابتعاث/الإيفاد			
العدد المستهدف	العدد الفعلي	نسبة الفعلي للمستهدف في عدد المبتعثين/ الموفدين	التخصص
5	5	%100	ماجستير الإحصاء وعلوم البيانات

عدد الملتحقين بالبرامج التدريبية:

البيانات	الملتحقون		نسبة المتحقق للمستهدف
	المستهدف	المتحقق	
الدورات الإدارية المهنية	622	606	%98
الدورات الفنية	163	163	%100
أخرى	0	0	0
المجموع	**785**	**769**	**%98**

الوضع الراهن للقوى البشرية:

الفئة الوظيفية	إجمالي الوظائف			
	الوظائف المعتمَدة للعام المالي 2024	الوظائف المشغولة في نهاية العام المالي 2024	نسبة الوظائف المشغولة إلى المعتمَدة	الوظائف الشاغرة بنهاية العام المالي 2024
المتعاقدون	1073	853	%79	220
الخدمة المدنية والمستخدمون وبند الأجور	-	212	-	-

الفئات	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	نسبة الذكور	نسبة الإناث
المتعاقدون	582	267	**849**	%69	%31
الخدمة المدنية والمستخدمون وبند الأجور	203	9	**212**	%96	%4

الشؤون المالية

تسعى الهيئة إلى تحسين وتعزيز الرقابة المالية من خلال التركيز على إدارة التدفقات النقدية بفعالية، بما يضمن استغلال السيولة المالية بالشكل الأمثل، وتركز على تعزيز مبدأ الشفافية في العمليات المالية، مما يساهم في رفع مستوى الرقابة المالية داخل الهيئة، وهذا التوجه يسهم بشكل مباشر في تحقيق مستهدفات الهيئة وفقًا لخططها الاستراتيجية، ويضمن تحقيق التوازن المالي ودعم استدامة الموارد المالية. ومن أهم أعمال الشؤون المالية لعام 2024م:

- استكمالًا لمبادرة التحول للأساس الاستحقاق المحاسبي فقد عملت الهيئة على مبادرة الاستدامة واستمرارية الأعمال عبر منصة (تحول) التابعة لوزارة المالية، وشاركت من خلالها في جائزة برنامج رواد الاستحقاق المحاسبي «فئة الاستدامة والتميز».
- أطلقت الهيئة مشروع التخطيط المالي لتعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية ورفع مستوى الحوكمة والرقابة المالية من خلال وضع خطط استراتيجية متكاملة تدعم تحقيق أهدافها المالية بكفاءة وفعالية، مما ساهم في تحسين عمليات الصرف المالي، وزيادة الإنجاز في تنفيذ المشاريع المعتمدة.
- تعمل الهيئة على تنفيذ مبادرة الكفاءة الرقابية ضمن مبادراتها المالية، وتم من خلالها تنفيذ عدد من الإجراءات، من أبرزها:

1. تطوير واعتماد أدلة السياسات والإجراءات لعدد من الإدارات من بينها إدارة: المراجعة الداخلية، والحوْكَمة، والالتزام، والموارد البشرية، والمخاطر، والمالية، والمشتريات، والمرافق(المستودعات ومراقبة المخزون).
2. إعداد واعتماد برنامج تأكيد وتحسين الجودة.
3. إعداد واعتماد سجلات المخاطر المحدثة لإدارات الهيئة.
4. تفعيل دور الحوْكَمة والالتزام.

- ساهم رفع مستوى التخطيط المالي في تنفيذ الهيئة لتكليفات إضافية خارج إطار الميزانية المعتمدة، من خلال إدارة الأولويات وتوفير الاعتمادات اللازمة، بالإضافة إلى تقديم الحلول المناسبة لضمان تنفيذ التكليفات الضرورية بكفاءة.
- تحسين كفاءة إعداد التقارير المالية الدورية، مما يعكس التزام الهيئة بمعايير الشفافية والمسؤولية المالية، والدقة في متابعة الأداء، والمساهمة في اتخاذ القرارات.
- عملت الهيئة على تعزيز تنمية الإيرادات غير النفطية بناءً على المستهدف من قبل وزارة المالية بمبلغ (14,130,000) ريال، حيث بلغ إجمالي الإيرادات الفعلي (16,131,893.19) ريال، بمعدل ارتفاع 114% عن المستهدف.

الميزانية والمصروفات:

رفعت الهيئة مستوى التخطيط المالي من خلال إعداد ميزانيتها السنوية بأعلى معايير الدقة، وذلك مما يضمن تحقيق أهدافها المالية بفعالية، مع متابعة التنفيذ من خلال التقارير الدورية، بما يتماشى مع تعليمات تنفيذ الميزانية. واستفادت الهيئة من السيولة المتاحة في ميزانيتها المعتمَدة للعام المالي 2024م، ووصلت نسبة الصرف إلى 98% مع نهاية العام المالي، وتسعى الهيئة إلى رفع مستوى نسبة الصرف بما يتماشى مع خططها المستقبلية من خلال مبادرة التخطيط المالي.

المرافق

تحرص إدارة المرافق على توفير بيئة عمل احترافية تساهم في رفع كفاءة وجودة العمل، والحد من المخاطر المحتملة الداخلية والخارجية، كما تطبق إجراءات الصحة والسلامة المهنية، وتعزيز المحافظة على البيئة، والمشاركة في أفضل ممارسات تحقيق الاستدامة لإدارة التكاليف على المدى البعيد.

أبرز مهام المرافق:

أ. التشغيل والصيانة وخدمات الضيافة والنظافة:

ترسم إدارة المرافق بالهيئة الخطط الربعية والسنوية للصيانة الدورية للأعمال الكهروميكانيكية، لضمان سرعة الاستجابة للصيانة الطارئة عند حدوثها، ومتابعة تنفيذها حسب الخطط؛ مما يسهم في تحقيق بيئة عمل منتجة وفاعلة، مع الحرص على تقديم خدمات الضيافة من خلال رفع جودة المواد الأولية، ومهارات مقدمي الخدمة، والمحافظة على أعلى مستويات النظافة داخل مقرات الهيئة.

ب. إدارة الأمن والسلامة:

تعمل الهيئة من خلال إدارة الأمن والسلامة على الحد من المخاطر المحتملة الداخلية والخارجية، والتقليل من آثارها، كما تقوم بحماية المنشآت التابعة للهيئة، وحماية العاملين فيها والزوار، ويتم وضع خطط عمل لتعزيز الأمن والسلامة وتطبيقها على جميع مرافق الهيئة، والتأكد من عمل جميع أنظمة الأمن والسلامة، ومنها (كاميرات المراقبة - وأنظمة الحريق... وغيرها) ونشر تعليمات السلامة بشكل دوري بين الموظفين.

ج. مشاريع تطوير المرافق وإدارة الأصول:

يتم من خلالها إعداد تصاميم ومخططات لمرافق الهيئة وإعادة دراستها للمباني الحالية لتطويرها بما يحقق أعلى مستوى من الاستفادة، والاستثمار الأمثل، وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وذلك بما يحقق المساهمة الفعَّالة في تحقيق الاستدامة، وتوفير بيئة عمل عالية الجودة، ووضع معايير موحَّدة للمكاتب، وآلية تخصيصها وفق الهوية الداخلية للهيئة، كما تعمل على تحقيق أقصى استفادة للأصول التابعة للهيئة والتخلص من الأصول غير المستفاد منها.

د. تطوير بيئة العمل:

تعمل الهيئة على أن تكون بيئة العمل فيها مناسبة، وعنصرًا مساعدًا ومشجعًا على العمل والإنجاز، وعاملَ جذبٍ واستقطابٍ للمواهب والكوادر الوطنية، وذلك من خلال التأكد من توفير بيئة عمل صحية وآمنة، حيث يتم هندسة بيئة العمل وفق الاحتياجات، وتوفير ما يحتاجه الموظف من مناطق للخدمات المشتركة، كما تطلق مبادرات لتطوير ورفع جودة بيئة العمل.

هـ. تنظيم الحركة واستخدام أسطول المركبات:

تقوم إدارة المرافق بتنظيم حركة المركبات، واستقبال طلبات تنقل الوفود الرسمية والخبراء.

أهم أعمال إدارة المرافق لعام 2024م:

1. تطوير هيكلها التنظيمي بالمواءمة مع استراتيجية الهيئة.
2. الاستعانة بمكتب استشاري لاختبار أنظمة السلامة لفروع الهيئة.
3. التخلص من الأصول غير المستفاد منها في جميع الفروع لتحقيق بيئة مثالية وتخفيض تكلفة التخزين.
4. الاستغناء عن المواقع غير المستفاد منها (مراكز إحصاءات الحج)، وتسليمها للهيئة العامة لعقارات الدولة.
5. تطوير هوية مرافق الهيئة.
6. تطوير النظام الآلي لإدارة المرافق.
7. التأكد من جاهزية المقر الجديد للهيئة (برج الرياض) للانتقال إليه، وإعداد وتجهيز خطط الانتقال.
8. إطلاق مبادرة (سفراء بيئة العمل) وهي إحدى مبادرات تحسين بيئة العمل، وتهدف إلى قياس رضا الموظفين ورفع مستواه، والتعرف على أبرز نقاط ومقترحات التحسين.
9. توعية الموظفين ببيئة العمل الجديدة من خلال ساعة معرفة.
10. التخطيط لمبادرات عام 2025م لتحقيق الاستدامة والسلامة والصحة المهنية.
11. إعداد التصاميم والمخططات اللازمة لفروع (الدمام، ونجران، وجدة) لتنفيذها خلال عام 2025م.
12. إعداد دراسة التخطيط المستقبلي للمساحات المطلوبة في عام 2025م، وتسليمها للهيئة العامة لعقارات الدولة.

عقارات الهيئة العامة لإحصاء:

فيما يلي بيان بأعداد عقارات الهيئة العامة لإحصاء:

البيـــان	العـدد
المباني المملوكة.	8
المباني المملوكة الجاري تسليمها (نهائيًّا).	0
المباني المستأجرة.	6
الأراضي المملوكة.	5
الأراضي في انتظار التخصيص.	3
الفروع والمكاتب.	13
مراكز إحصاءات الحج (يجري تسليمها).	2

الوضع الراهن لمباني الهيئة المملوكة والمستأجرة للعام المالي 2024م:

فيما يلي بيان بالعقارات (المملوكة / المستأجرة / المخصصة) للهيئة العامة للإحصاء:

م	المنطقة الإدارية	الموقع	استخدام المبنى	(مملوك / مستأجر / مخصص من قبل الهيئة العامة لعقارات الدولة)	القيمة الإيجارية	مدة العقد (بالسنة)	المساحة
1	فرع منطقة الحدود الشمالية (عرعر)	حي الناصرية	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	1894.50م
2	فرع منطقة الجوف (سكاكا)	حي الشفاء	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	2460م
3	فرع منطقة تبوك	حي المروج	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	800م
4	فرع منطقة حائل	المنتزه الشرقي	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	2000م
5	فرع منطقة المدينة المنورة	حي المبعوث	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	912م
6	فرع منطقة القصيم	حي الأمن	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	1500م
7	فرع منطقة جازان	حي السويس	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	1250م
8	مدينة الرياض (المربع)	حي المربع	مستودع	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	1131م
9	مدينة الدمام	حي النورس	أرض	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	2514.75م
10	مدينة جدة	حي أبحر الشمالية	أرض	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	2485.65م
11	مدينة نجران	حي الجامعة	أرض	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	2500م
12	مدينة مكة	حي العمرة	أرض	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	2123م
13	مدينة الباحة	حي بني سار	أرض	مملوك - الهيئة العامة للإحصاء	-	-	4885م
14	منطقة الرياض (الفاخرية)	مدرسة الحرمين (حي الفاخرية) مدينة الرياض)	إداري / الوثائق والمحفوظات	مخصص مؤقت من قبل الهيئة العامة لعقارات الدولة	-	3	4690م
15	فرع المنطقة الشرقية (الدمام)	حي العدامة	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مخصص من قبل الهيئة العامة لعقارات الدولة	-	-	763م
16	مدينة الرياض	حي العارض	مبنى إداري (مقر رئيسي)	مستأجر	-	3	15426م
17	مدينة الرياض	حي العليا - أبراج العليا	مبنى إداري (مقر رئيسي)	مستأجر - الأدوار (21 ، 22 ، 23 ، 24)	7725764.40	3	5372م
18	مدينة الرياض	حي الياسمين - برج تمكين	مبنى إداري (مقر رئيسي)	مستأجر - الدور الأول	1708502.18	1	1100م
19	مدينة الرياض	حي الياسمين - برج تمكين	مبنى إداري (مقر رئيسي)	مستأجر - الدور الخامس	1952000	1	976م
20	مدينة الرياض	حي الياسمين - برج تمكين	مبنى إداري (مقر رئيسي)	مستأجر - الدور السادس	2156000	1	976م
21	مدينة الرياض	حي الياسمين - برج تمكين	مبنى إداري (مقر رئيسي)	مستأجر - الأدوار (29، 31)	3904000	1	1952م
22	مدينة جدة	حي الروضة	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مستأجر	506000.00	3	693م
23	مدينة الباحة	حي الظفير	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مستأجر	40000.00	3	1966م
24	مدينة أبها	حي الخالدية	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مستأجر	143200.00	3	536م
25	مدينة نجران	الضيافة	مبنى إداري (فرع الهيئة)	مستأجر	64000.00	3	514م

الفروع والعمليات

أهم أعمال الفروع والعمليات الميدانية خلال عام 2024م:

1. تحديث السياسات والإجراءات في إدارة الفروع والعمليات الميدانية.
2. تطوير نموذج تشغيلي لاحتساب تكاليف المسوح المالية بالتعاون مع الإدارة المالية.
3. إنشاء الدليل الإرشادي لتشغيل الفروع والتعامل مع العمليات الميدانية.
4. تذليل الصعاب وتوفير الكوادر البشرية لجمع بيانات أعمال المسوح الميدانية بإجمالي عدد 24,874 مشتغلًا.
5. تحقيق مستهدفات برنامج التحول الوطني باتباع أسلوب العمل المرن، وذلك بتنفيذ عمليات المسح الميداني عبر (منصة مرن) للمشتغلين.
6. تنفيذ عمليات جمع البيانات للمسوح الميدانية بإجمالي 123 مسحًا اجتماعيًّا/ اقتصاديًّا.
7. تفعيل الشرّاكات في المناطق مع القطاعين الحكومي والخاص بإجمالي وصل إلى 925 جهة.
8. تمثيل الهيئة عبر المشاركة في اللجان المحلية في المناطق.
9. دعم أعمال الهيئة من خلال الاستضافات والاجتماعات المحلية والدولية بالمناطق.
10. تدريب الموظفين لاكتساب المهارات والتقنيات اللازمة لتنمية مهاراتهم العملية بما يساهم في جمع البيانات بالجودة المطلوبة.

4,160,027
حجم العينة الميداني

123
عدد المسوح الميدانية

24,874
عدد المشتغلين في الميدان

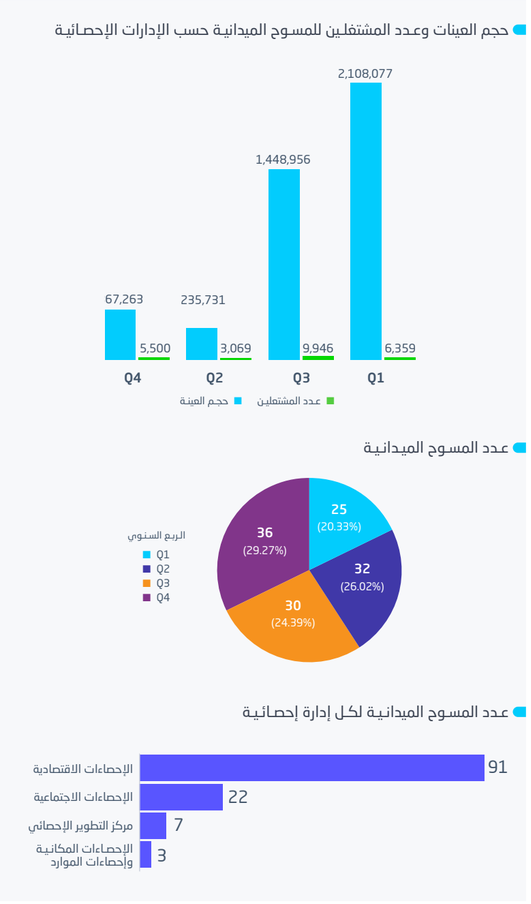

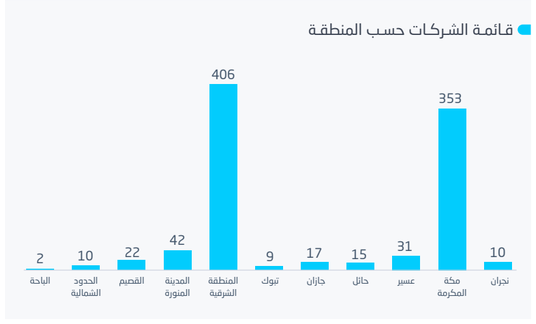

925
إجمالي الشراكات

الخاتمة

شهدت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2024م الكثير من التطور سواء على صعيد تحديث سنوات الأساس، وتطوير منهجيات عدد من المنتجات الإحصائية، أو على صعيد تنفيذ مسوح ميدانية جديدة، وكذلك القيام باستقطاب كوادر إحصائية وطنية جديدة، والعمل مع الشركاء في كثير من الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، الأمر الذي كان له أثر إيجابي ملحوظ في إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية.

وقد استعرض هذا التقرير السنوي بصورة تفصيلية دقيقة أبرز ما قدمته الهيئة من مسوح ونشرات ومؤشرات ومنتجات إحصائية خلال عام 2024م على جميع المسارات، كما استعرض أهم التحديات التي واجهت الهيئة ومسيرتها في العمل الإحصائي خلال عام 2024م، وكيف تغلبت عليها، واستعرض كذلك أهم الطموحات والتوقعات في مسيرة العمل الإحصائي للهيئة وما تأمله وتخطط للقيام به خلال عام 2025م.

ونرجو في الختام أن يكون هذا التقرير قد قدَّم صورة دقيقة وواضحة عمَّا بذلته الهيئة العامة للإحصاء من جهود، وما قامت به من أعمال وما حققته من إنجازات خلال العام المالي (2024م) سائلين الله تعالى أن تستمر الهيئة العامة للإحصاء في تحقيق المزيد من الإنجازات المهمة التي تسهم في تقدم المملكة العربية السعودية في المجال الإحصائي، ورفع ترتيبها ومكانتها على صعيد المؤشرات الإحصائية الدولية.